تسهيل المسالك

الى الفية ابن مالك

تأليف

الشيخ احمد ابى الفضل بن عبد الشكور السنورى

للقسم الاول من المعلمين

بمدرسة روضة العلوم

بشوق كجايان فاسوروان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الفتّاح العليم الخبير، الذي منّ علينا بالنطق المُعْرِب عما في الضمير، والصلاة والسلام على سيدنا محمد البشير النذير ، وعلى آله وصحبه أهل التطهير والتبشير.

أما بعد : فيقول الفقير المحاط بالديجور أحمد أبو الفضل بن عبد الشكور : هذا شرح لطيف على ألفية الإمام ابن مالك سالكٌ على أسهل المناهج وأوضح المسالك جعلته للمبتدئين القاصرين والطالبين المقتصرين ولهذا ، انتخبت فيه العبارة السهلة وسمّيته بتسهيل المسالك إلى ألفية ابن مالك. والله أسأل أن ينفع به كلَّ قارئ وسامع ويجعله زاداً لي في السفر الشاسع أنه خير مسئول وأكرم مأمول. وهذا أوانُ الشروع في المرام بعون الفتّاح العلاّم. قال المصنف رحمه الله تعالى : (ص)

قال محمد هو ابن مالك ❁ أحمد ربي الله خير مالك

مصلّيا على النبي المصطفى ❁ وآله المستكملين الشرفا

وأستعين الله في ألفية ❁ مقاصد النحو بِها مَحوية

تقرّب الأقصى بلفظ موجز ❁ وتبسط البذل بوعد منجز

وتقتضي رضا بغير سخط ❁ فائقة ألفية ابن معطى

وهو بسبق حائز تفضيلا ❁ مستوجب ثنائي الجميلا

والله يقضي بِهبات وافرة ❁ لي وله في درجات الآخرة

★ ★ ★

﴿ الكلام وما يتألف منه ﴾

(ش) أي هذا مبحث الكلام وما يتركب منه. قال المصنف رحمه الله تعالى :

(ص)

كلامنا لفظ مفيد كاستقم ۞ واسم وفعل ثم حرف الكلم

(ش) لما كان المقصود بعلم النحو معرفة كيفية تركيب الكلام قدّم المصنف بيانه فقال : كلامنا الخ. يعني أن المسمى بالكلام في اصطلاح النحاة هو اللفظ المفيد. فاللفظ هو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية وهي ا ب ت الخ. والمفيد ما أفاد فائدة تامة يحسن سكوت المتكلم عليها. واستغنى المصنف عن تقييده بالمركب لأن اللفظ لا يكون مفيدا إلا إذا كان مركبا. مثال الكلام « سار القطار ». فسار لفظ والقطار لفظ والجمع بينهما هو التركيب. فالمتكلم بهذا أخبر بأن القطار محكوم عليه بالسير في الزمان الماضي وذلك الحكم هو الفائدة. فقد أفاد المتكلم بهذا السامعَ أن السير ثابت للقطار في الزمان الماضي بحيث لو سكت على ذلك من غير زيادة ما عِيب عليه لأن السامع حصلت له بذلك تلك الفائدةُ وذلك هو المراد بحسن سكوت المتكلم. ولما كان الكلام لابدّ له من التركيب ، بيّن المصنف ما يتركب منه الكلام بقوله : واسم الخ. يعني أن الكلام يتركب من الكلمة وهي اللفظ المفرد المفيد. والكلمةُ على ثلاثة أقسام : اسم وفعل وحرف. فالإسم كلمة دلت على معنى بنفسها ولم تقترن بزمان. والفعل كلمة دلت على معنى بنفسها واقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة. والحرف كلمة دلت على معنى في غيرها. مثال الإسم قائم. ومثال الفعل قام ويقوم وقم. ومثال الحرف مِنْ.

فالكلام إما متركب من اسمين أو أكثر فقط أو متركب من اسم وفعل أو متركب من اسم وفعل وحرف. مثال الأول « الديك صائح ». ومثال الثاني « صاح الديك ». ومثال الثالث « لم يصح الديك ». ثم اعلم أن مجموع هذه الأقسام الثلاثة يسمى بالكَلِم وكذا يسمى به أيضا كلُّ ما اجتمعت فيه ثلاث كلمات فأكثر نحو لم يقم زيد. (ص)

واحـــده كلمة والقول عـــمّ ۞ وكلمة بـــها كـــلام قد يؤم

(ش) قد تقدم أن الكلم اسم لمجموع ثلاث كلمات فأكثر. وبين هنا أن اللفظ المفيد إذا كان واحدا يسمى بالكلمة. وإذا اجتمع اثنان منه يقال كلمتان. وأخبر المصنف بأن القول عمّ الكلامَ والكلم والكلمة فكل واحد منها يصح أن يقال له قول. ثم أخبر بأن لفظ الكلمة قد يستعمله العربُ بمعنى الكلام نحو قوله تعالى : ﴿ كَلاَّ إنها كلمة هو قائلها ﴾، فإن المراد بالكلمة في هذه الآية قول أهل النار : رب ارجعونِ لعلى أعملُ صالحا فيما تركتُ. وهذا كلام في اصطلاح النحاة. ونحو قوله صلى الله عليه وسلم : « أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لَبِيْد » :

الا كلُّ شيء ما خلا اللهَ باطلٌ ۞ وكل نعيم لاَ مَحَالَةَ زائـــل

فهذا الشعر كلام في اصطلاح النحاة وسماه النبي صلى الله عليه وسلم كلمة. والله اعلم. (ص)

بالـــجر والتنوين والندا وأل ۞ ومسند للإسم تمـــييز حصل

(ش) لما كان كل من الإسم والفعل والحرف داخلا تحت اسم الكلمة وشابَهَ كلٌّ من ذلك صورة الآخَرِ احتاج كل من ذلك إلى علامة تُمَيِّزه عن الآخَر.

ولذا بيّن المصنف ما لكل من العلامات وبدأ بالإسم فقال : بالجر الخ. يعني أن الاسم مُيّز عن أَخَوَيْه الفعل والحرف بخمس علامات. الأولى الجر. والثانية التنوين. والثالثة النداء. والرابعة أل. والخامسة المسند. وإذا عرفت علامات الاسم على سبيل الإجمال فخذ بيانها بالتفصيل. العلامة الأولى الجر وهو تغيير حال آخر الكلمة بسبب عامل داخل عليها علامته الكسرة وما ناب عنها. فكل كلمة مجرورة اسم سواء، كان جرها بحرف الجر أو بالإضافة أو بالتبعية نحو : تقمّصت بقميص ضيّق الكُمّ ، فقميص اسم لأنه مجرور بحرف الجر وهو الباء. وضيق إسم لأنه مجرور بالتبعية لأنه نعت لقميص. والكم اسم لأنه مجرور بإضافة ضيّق إليه. وإذا عرفتَ ذلك عرفت أن كل مجرور اسم وأن الفعل والحرف لا يجوز أن يجرا إلا على سبيل إرادة اللفظ. العلامة الثانية التنوين وهو نون ساكنة تلحق آخر الاسم لفظا وتفارقه خطا ووقفا فنون نحو رَعْشَنٍ لا تسمى تنوينا لأنها متحركة وغير مفارقة له خطا ووقفا. وكذا نون نحو : مُنْكسر لا تسمى تنوينا لأنها في الوسط. فالتنوين كنون تلحق آخر نحو بَطَّةٍ من قولك : عامت بطة ففي آخر بطة نون ساكنة في لفظه لا في الخط ولا عند الوقف. ثم التنوين أنواع. والتي تصير منها علامةً للاسم أربعة فقط وهي تنوين التمكين وتنوين المقابلة وتنوين التنكير وتنوين العوض. فأما تنوين التمكين فهو اللاحق بالأسماء المعربة كتنوين زيد وطير. وأما تنوين المقابلة فهو اللاحق بجمع المؤنث السالم كتنوين مسلمات وهندات. وأما تنوين التنكير فهو اللاحق ببعض الأسماء المبنيات للفرق بين معرفته ونكرته. وذلك نحو : سيبويه فإنه إذا أريد به الرجل المعروف وهو إمام النحاة لم ينوَّن. وإذا أريد به رجل غير معيّن نوِّن فتقول : جاء سيبويه وسيبويه آخَرُ. وأما تنوين

العوض فهو إما عوض عن جملة أو عوض عن مفرد أو عوض عن حرف. فالأوّل هو اللاحق بإذٍ من نحو حينئذ نحو قوله تعالى : ﴿ وأنتم حينئذ تنظرون ﴾ فتنوين إذٍ في هذه الآية عوض عن جملة محذوفة وهي بلغت الروح الحلقومَ. والثاني هو التنوين اللاحق بكلّ من نحو قولك : كلٌّ قائم. فتنوين

(ش) يعني أن الفعل يتميز عن أَخَوَيْه الاسم والحرف بخمس علامات. الأربعة منها مذكورة في هذا البيت والواحدة منها سيأتي ذكرها في قوله : فعل

ويأكل ويشرب وينام ، فهذه الألفاظ أفعال لصحة دخول لَمْ عليها تقول : لم ينصر ولم يضرب ولم يأكل ولم يشرب ولم ينم. (ص)

سواهما الحرف كهل وفي ولم ❁ فعل مضارع يلي لـــم كيشم

(ش) يعني أن الحرف ما سوى الاسم والفعل اللذين تقدم ذكرهما وذكر علامات كل منهما ولا يحتاج الحرف إلى علامة لاستغنائه بذكر علامات أخوَيْه الاسم والفعل عن العلامة ، فكل ما لا يقبل علامات الاسم والفعل فهو حرف كهَلْ وفِيْ ولَمْ. واعلم أن الحرف لابد له من الدخول على الاسم أو على الفعل لأن معناه لا يظهر إلا في غيره كما علم من تعريفه ، ولذلك مثّل المصنف للحرف بثلاثة أمثلة إشارة إلى أن الحرف على ثلاثة أقسام : قسم يجوز دخوله على الاسماء والأفعال كهَلْ تقول : هل الماء بارد وهل برُد الماء. وقسم يختص بالدخول على الأسماء كفِيْ تقول : في النَّارَجِيْل ماء. وقسم يختص بالأفعال كلَمْ تقول : لم آكل. ثم لما كانت أنواع الفعل ثلاثة ، بيّن المصنف ما يختص بكل منها من العلامات بقوله : فعل مضارع الخ. يعني أن المضارع يتميز عن أخَوَيْه الماضي والأمر بدخول لَمْ عليه أو صحته نحو : يشم ويبكي ويطْرِف تقول : لم يشمَّ زيد الطيب ولم يضحك ولم يبك ولم يطرف. (ص)

وماضي الأفعال بالتا مز وسم ❁ بالنون فعل الأمر إن أمر فهم

(ش) يعني أن الماضي يتميز عن أخَوَيْه المضارع والأمر بالتاء سواء كانت تاء الفاعل أو تاء التأنيث الساكنة ، فكل فعل لحقت به هذه التاءُ أو صح لحوقها به فهو فعل ماض نحو : دخل وخرج ومشى وسار تقول : دخلْتُ وخرجْتُ

ومشَتْ وسارَتْ. وأن فعل الأمر يتميز عن أخويه الماضى والمضارع بنون التوكيد ، فكل فعل دلّ على أمر أي طلب فعل وجاز لحوق النون به فهو فعل الأمر لصحة لُحوق النون به، تقول : انصرن، واضربن، وقومن، ونامن، وبيعن. (ص)

والأمر إن لم يك للنون محل ۞ فيه هو اسم نحو صه وحيهل

(ش) يعني إذا وجدْتَ لفظا دلّ على معنى الأمر وهو طلب الفعل و لم يصح لحوق النون به فليس ذلك فعل الأمر بل هو اسم يسمى اسمَ فعل الأمر نحو صَهْ وحَيَّهَلْ فإن صَهْ بمعنى اسْكُتْ وحَيَّهَلْ بمعنى أَقْبِلْ لكنهما لا يقبلان النون إذ لا يقال صهن ولا حيهلن فليسا بفعل الأمر بل هما اسما فعل الأمر بخلاف اسكت واقبل فإنهما فعلا الأمر لقبولهما النون ، إذ يجوز أن يقال : اسكتن واقبلن.

★ ★ ★

﴿ المعرب والمبنى ﴾

(ش) أي هذا مبحثهما. إعلم أن الاسم والفعل كل منهما بعد التركيب إما معرب أو مبني. والمعرب مشتق من الإعراب وهو تغيير أواخر الكلم للعوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا. والمبني مشتق من البناء وهو لزوم أواخر الكلمة حالة واحدة ، فالمعرب هي الكلمة التي تتغير حال آخرها بسبب العامل الداخل عليها كقرنفل تقول : هذا قرنفل واشتريت قرنفلا ودخنت بقرنفل.

والمبني هي الكلمة التي لا تتغير حال آخرها بسبب العامل الداخل عليها نحو سيبويه تقول : جاء سيبويه ورأيت سيبويه ومررت سيبويه. (ص)

والإسم منه معرب ومبني ❁ لشبه من الحروف مدني

(ش) يعني أنّ الاسم ينقسم إلى قسمين : قسم معرب وقسم مبني. ولا يكون الاسم مبنيا إلا لكونه مشابها للحرف بأحد وجوه الشَّبَه الآتي ذكرها. (ص)

كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا ❁ والمعنوي في متى وفي هنا

وكنيابة عن الفعل بلا ❁ تأثر وكافتقار أصلا

(ش) يعني أن وجوه الشبه أربعة : الأول الشبه الوضعي وهو أن يكون الاسم مشابها للحرف في كونه موضوعا على حرف أو حرفين. مثال الأول التاء من جِئْتَنَا. ومثال الثاني نَا من جِئْتَنَا أيضا. الثاني الشبه المعنوي وهو أن يكون الاسم قد تضمّن معنى حقه أن يؤدّى بالحروف سواء تضمن معنى حرف موجود كمتى فإنها تستعمل للاستفهام نحو : متى تقوم وللشرط نحو : متى تقم أقم فهي مبنية لتضمن معنى الهمزة في الأول ومعنى إن في الثاني وكلاهما حرف موجود أو تضمن معنى حرف غير موجود كهُنَا ، فإنه وضع للإشارة وهي معنى من المعاني. وحقها أن يوضع لها حرف يدل عليها لكنهم لا يضعونه فلم يوجد. الثالث الشبه الاستعمالي وهو أن يكون الاسم مشابها للحرف في النيابة عن الفعل غير متأثّر بالعوامل كنَزَالِ فإنه نائب عن أنزل وهو غير متأثّر بالعوامل فهو مثل لعل فإنه حرف نائب عن أَترجّى. الرابع الشبه الافتقاري وهو أن يكون الاسم مشابها للحرف في الافتقار إلى الجملة افتقارا لازما كالذي فإنه يفتقر إلى الصلة وهي لا تكون الا جملة أو شبهها.

والحاصل أن الأسماء المبنيات ستة وهي المضمرات والأسماء الإشارة والأسماء الموصولات وأسماء الاستفهام وأسماء الشرط وأسماء الأفعال. (ص)

ومعرب الأسماء ما قد سلما ❁ من شبه الحرف كأرض وسما

(ش) يعني أن الاسم المعرب هو الذي سَلِمَ من مشابهة الحرف بأحد وجوه الشبه المذكورة. وذلك نحو أرض وسما. ومثّل المصنف بمثالين إشارة إلى أنه على قسمين : معرب بعلامة ظاهرة ومعرب بعلامة مقدرة. والأول نحو أرض تقول : انخسفت الأرض وحفرت الأرض وجلست على الأرض. والثاني نحو سما تقول : لولد زيد سما حسن. (ص)

وفعل أمر ومضيّ بنيا ❁ وأعربوا مضارعا إن عريا

من نون توكيد مباشر ومن ❁ نون إناث كيرعن من فتن

(ش) لما فرغ المصنف من بيان أقسام الاسم إلى المعرب والمبني ، شرع في بيان انقسام الفعل إليهما فقال : وفعل أمر ومضي بنيا الخ. يعني أن الفعل ينقسم إلى مبني ومعرب ، فالمبني هو فعل الأمر وفعل الماضى. والمعرب هو المضارع. فأما فعل الأمر فيبنى على ما يجزم به مضارعه. فإن كان مضارعه مجزوما بالسكون بأن كان صحيح الآخر و لم يتّصل بآخره شيء فهو مبني على السكون نحو : انصر ، واضرب ، وافتح. وإن كان مضارعه مجزوما بحذف الآخر فهو مبني على حذف الآخر نحو : اغز ، وارم ، واخش. وإن كان مضارعه مجزوما بحذف النون فهو مبني على حذف النون نحو : انصرا، واضربا، وافتحا، وانصروا، واضربا ، وافتحوا ، وانصري ، واضربي ، وافتحي. وأما الفعل الماضى فهو مبني على الفتح أبدا. وفتحه إما ظاهر أو

مقدّر. فالمبني على الفتح الظاهر نحو : ضرب ونصر وفتح. والمبني على الفتح المقدّر إما للتعذر نحو : غزى ورمى. أو لاشتغال المحل بحركة المناسبة نحو : ضربوا ونصروا وفتحوا. أو بالسكون العارض لكراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة نحو : نصرن نصرت نصرتما الخ. وضربن وضربت وضربتما الخ. وفتحن وفتحت وفتحتما الخ. والمعرب هو الفعل المضارع بشرط أن لا تتصل بآ خره نون التوكيد المباشرة لآخره ولا نون جمع المؤنث. فإن باشرت بآخره نون التوكيد بني على الفتح : نحو يضربن وتضربن. وإن اتّصلت بآخره نون الإناث بني على السكون نحو : يرعن وترعن. (ص)

وكل حرف مستـــحق للبنا ❁ والأصل في المبني أن يسكنا

ومنه ذو فتح وذو كسر وضم ❁ كأين أمس حيث والساكن كم

(ش) يعني أنّ البناء مستحق لكل حرف، فلا تجد حرفا إلا مبنيا، لأنه لا يتوارد عليه من المعاني ما يحتاج معه إلى الإعراب. ثم المبنيات بعضها مبني على الفتح نحو : أَيْنَ وضَرَبَ ورُبَّ. وبعضها مبني على الكسر كأَمْسِ وجير. وبعضها مبني على الضم نحو حَيْثُ ومُنْذُ. وبعضها مبني على السكون نحو كُمْ واضْرِبْ ونعم. والأصل في المبنيات أن تبني على السكون. وما بني منها على الحركات فلا يخلو من سبب. وأسباب البناء على الحركة كثيرة. منها التحرز عن التقاء الساكنين. ومنها كون الكلمة على حرف واحد. ومنها غير ذلك مما هو مذكور في المطوّلات. ثم اعلم أن البناء على السكون يكون في الاسم والفعل والحرف لكونه الأصل. وكذلك البناء على الفتح

لخفته وأن البناء على الكسر لا يكون إلا في الاسم والحرف فقط. وكذا البناء على الضم. (ص)

والرفع والنصب اجعلن إعرابا ❁ لاسم وفعل نحو لـــن أهاب

والإسم قد خصص بالـــجر ❁ قد خصّص الـــفعل بأن ينجزما كما

(ش) يعني أن أنواع الإعراب أربعة وهي الرفع والنصب والجر والجزم. وهذه الأربعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام : قسم يكون للأسماء والأفعال وهو الرفع والنصب نحو : يفرّ أسد ويسقط خيار ، فيفرّ ويسقط فعلان مضارعان مرفوعان. وأسد وخيار اسمان مرفوعان. ونحو : لن أهاب أسدا ولن آكل خيارا. فأهاب وآكل منصوبان بلن. وأسدا وخيارا منصوبان على أنهما مفعولان. وقسم يكون للأسماء فقط وهو الجر نحو : غرفت بالمغرفة. فالمغرفة اسم مجرور بالباء. وقسم يكون للأفعال فقط وهو الجزم نحو لم اضطجع. فاضطجع فعل مضارع مجزوم بلَمْ. فلم تجد فعلا مجرورا ولا اسما مجزوما. (ص)

فارفع بضمّ وانصبن فتحا وجر ❁ كسرا كذكر الله عبده يسر

واجزم بتسكين وغير ما ذكر ❁ ينوب نحو جاء أخو بني نمر

(ش) يعني أن لكل من أنواع الإعراب الأربعة علامات. وهي على نوعين : أصلية ونيابية. فالأصلية أربع : الضمة والفتحة والكسرة والسكون. فالضمة هي الأصل في الرفع. والفتحة هي الأصل في النصب. والكسرة هي الأصل في الجر. والسكون هو الأصل في الجزم. مثال ذلك قولك : ذكر الله عبده

يسر. فذكر مرفوع بالضمة. والله مجرور بالكسرة. وعبد منصوب بالفتحة ويسر مرفوع بالضمة. وغير هؤلاء العلامات الأربع نائب عنهن كما في قولك : جاء أخو بني نمر. فأخو مرفوع بالواو نيابة عن الضمة وبني مجرور بالباء نيابة عن الكسرة. (ص)

وارفع بواو وانصبن بالألف ❁ واجرر بياء ما من الأسما أصف

من ذاك ذو إن صحبة أبانا ❁ والفم حيث الميم منه بانا

أب أخ حم كذاك وهن ❁ والنقص في هذا الأخير أحسن

وفي أب و تاليه يندر ❁ وقصرها من نقصهن أشهر

(ش) يعني أنّ من مواضع العلامة النيابية الأسماءَ الستّةَ وهي ذو وفم وأب وأخ وحم وهن. فهذه الأسماء ترفع بالواو نيابة عن الضمة وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة وتجر بالياء نيابة عن الكسرة نحو : جاء ذو دراجة ورأيت ذا شعر كثير ومررت بذي قميص جديد ولاح فوك ورأيت فاك ونظرت إلى فيك وجاء أبوزيد ودعوت أبابكر واجتمعت بأبي خالد وهذا أخوعمرو ولقيت أخا عمرو ومررت بأخي سعيد وهذا حمو هند ورأيت حما عائشة ومررت بحمي فاطمة وهذا هنو زيد ورأيت هنا عمرو وأمسكت بهني سالم. واعلم أنه يشترط لإعراب هذه الأسماء الستة بهذاالإعراب شروط ذكر المصنف منها في الأبيات المذكورة شرطين وسيذكر بقيتها في قوله : وشرط ذاالإعراب الخ الآتي. وذانك الشرطان أن تكون ذو بمعنى صاحب. وأن تكون ميم فم محذوفة. فإن لم تكن ذو بمعنى صاحب بل بمعنى الذي لم تعرب بهذاالإعراب بل هي مبنية على السكون. وتسمى ذوالطائية نحو : جاء ذو قام

ورأيت ذو قام ومررت بذو قام. وكذلك إن لم تحذف من فم ميمه لم يعرب بهذاالإعراب بل يعرب بالحركات على ميمه نحو : انفتح فمُ الحية وفتحت الحية فمَها وعضّت الحية بفمِها. ثم أخبر المصنف أن في أب وأخ وحم ثلاث لغات. الأولى لغة الإتمام وهي أن تعرب بالحروف كما تقدم ذكره. والثانية لغة القصر وهي أن يكون في آخرها ألف لازمة ويكون إعرابها بالحركات المقدّرة على الألف نحو : جاء أباك وأخاك وحماك. والثالثة لغة النقص وهي أن تكون معربة بالحركات الظاهرة في أواخرها نحو : جاء أبُك وأخُك وحمُك ورأيت أبَك وأخَك وحمَك ومررت بأبِك و أخِك وحمِك. واللغة الأولى هي الفصحي. والثانية كثيرة في الاستعمال. والثالثة قليلة. وأنّ في هن لغتَيْن وهما لغة الإتمام كما تقدم ولغة النقص وهي أن يعرب بالحركات على نونه نحو قولك : بدا هنُك ورأيت هنَك وتمسكت بهنِك. وهذه اللغة في هن أحسن من الإتْمام. (ص)

وشرط ذا الإعراب أن يضفن لا ۞ لليا كجا أخو أبيك ذا اعتلا

(ش) يعني أنه يشترط لإعراب هذه الأسماء الستة بالإعراب المذكور شروط أربعة. الأول أن تكون مضافة. الثاني أن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم. الثالث أن تكون مكبّرة. الرابع أن تكون مفردة. فإن اختلّ شرط من هذه الشروط الأربعة لم تعرب بالإعراب المذكور. مثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك : جاء أخو أبيك ذا اعتلاء. فكل من أخو وأبي وذا في المثال المذكور مضاف لغير ياء المتكلم مفرد مكبر. وأخو مرفوع بالواو لأنه فاعل. وأبي مجرور بالياء بإضافة أخو إليه. وذا منصوب بالألف لأنه حال من أخو. (ص)

بالألف ارفع الـــمثنّى وكلا ❁ إذا بـــمضمر مـــضافا وصلا

كلتا كذاك اثـــنان واثـــنتان ❁ كابـــنين وابنـــتين يـــجريان

وتخلف اليا في جميعها الألف ❁ نصبا وجرا بعد فتح قد ألف

(ش) يعني أن من مواضع العلامات النيابيات المثنّى وهو اسم ناب عن اسمين اثنين بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف نحو : قلمان وقلمين من قولك : لى قلمان ، وأعطيْتُك قلمين. فإنهما نائبان عن قلم وقلم مغنيان عن التعاطف بزيادة في آخريهما وهي الألف والنون في قلمان والياء في قلمين. وأن المثنّى يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها. ﴿ وهذه أمثلة إعراب المثنى ﴾. مرفوع : لي دجاجتان. منصوب : ذبحت دجاجتين. مجرور : أكلْتُ لحم دجاجتين. ثم اعلم أن كِلاَ وكِلْتاَ ملحقان بالمثنّى وليسا بمثنّيين وأنهما يعربان إعراب المثنّى بشرطين : أحدهما أن يكونا مضافين. الثاني أن تكون إضافتهما إلى المضمر نحو : طار الغرابان كلاهما ، ورميت الغرابين كليهما ، وكسرت أجنحة الغرابين كليهما ، وماتت الهرتان كلتاهما ، وقتلت الهرتين كلتيهما ، وقطعت ذنبي الهرتين كلتيهما. ومما يلحق بالمثنى اثنان واثنتان فإنهما يعربان إعراب المثنّى وليسا بمثنّيين تقول : جاء رجلان اثنان وامرأتان اثنتان ، ورأيت رجلين اثنين وامرأتين اثنتين ، ومررت برجلين اثنين وامرأتين اثنتين. (ص)

وارفع بواو وبيا اجرر وانصب ❁ سالـــم جمع عـــامر ومذنب

وشـــبه ذين وبه عشـــرون ❁ وبـــابه ألـــحق والأهـــلونا

أولـــو وعالـــمون عليـــيون ❁ وأرضون شـــذّ والســـنونا

وبـــابه ومثل حين قد يـــرد ❁ ذا الباب وهو عند قوم يطّرد

(ش) يعني أن من مواضع العلامات النيابيات جمع المذكر السالم وهو اسم ناب عن ثلاثة أسماء فأكثر بزيادة في آخره أغنت عن العاطف والمعطوف. وذلك نحو جالسون وجالسين من قولك : نام الجالسون وأزعجت الجالسين. فهما نائبان عن جالس وجالس وجالس وتكون نيابتهما عن ذلك بزيادة في آخرهما وهما الواو والنون والياء والنون ، وهذه الزيادة تغني عن التعاطف بالواو بين الأسماء الثلاثة. وأن هذا الجمع مرفوع بالواو ومنصوب ومجرور بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها. ﴿هذه أمثلة جمع المذكر السالم﴾. مرفوع : استيقظ النائمون. منصوب : أيقظْتُ النائمين. ومجرور : نِمْتُ مع النائمين. ثم اعلم أن المصنف أشار إلى جمع المذكر السالم بقوله : عامر ومذنب وشبه ذين إلى أنه لا يجوز أن يجمع بهذا الجمع غير علم وصفة. ولهما في جواز ذلك شروط. أما العلم فيشترط أن يكون علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التانيث ومن التركيب ومن الإعراب بحرفين. وذلك كعامر وصالح وسالم أعلاما. فإن كان العلم علما لغير مذكر كهند أو لغير عاقل كلاَحِقٍ أو كان فيه تاء التأنيث كطلحة أو كان مركبا كعبد الله وسيبويه أو كان معربا بحرفين كصالحون فلا يجمع هذا الجمع. فأما الصفة فيشترط أن تكون صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث وأن لا تكون من باب أَفْعَلَ فَعْلاَءَ ولا من باب فَعْلاَنَ فَعْلَى ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث. وذلك كمذنب ومؤمن ومسافر. فإن كانت الصفة صفة لغير مذكر كمذنبة أو لغير عاقل

كسَابق صفة لفرس أو كانت فيها تاء التأنيث كعلاّمة أو كانت من باب أَفْعَلَ فَعْلاَءَ كأَحْمَرَ أو من باب فَعْلاَنَ فَعْلَى كسَكْرَانَ أو مما يستوي فيه المذكر والمؤنث كجريح وصبور لم يجز أن يجمع هذا الجمع. فإذا عرفت ذلك ، فاعلم أن كل اسم أعرب إعراب هذا الجمع و لم يجمع تلك الشروط المذكورة فليس بجمع المذكر السالم بل هو ملحق به. فمن الملحقات به عشرون ونحوه من كل عدد يدل على العقد إلى تسعين فإنه يقال : لى عشرون وملكت عشرين واشتريت بعشرين. وإنما كان عشرون ملحقا بجمع المذكر السالم وليس هو إياه لأنه لا يصدق عليه حده المتقدم ذكره فإنه لو جُرِّدَ وقيل : عشر وعشر وعشر لم يصدق على مجموعه أنه عشرون بل ثلاثون. وكذلك ثلاثون لو جُرِّدَ وقيل : ثلاثة وثلاثة وثلاثة لم يصدق على مجموعه أنه ثلاثون بل تسعة. وقس عليهما غيرهما من العقود. ومن الملحقات به أيضا أهلون فإنه جمع أهل ليس علما ولا صفة بل هو اسم جنس. ومنها أولو فإنه اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا من معناه وهو بمعنى ذو تقول : جاء أولو العلم ورأيت أولى العلم ومررت بأولى العلم. ومنها عالمون فإنه جمع عالم وهو اسم لكل ما سوى الله تعالى. والعالمون خاص بالعقلاء فهو أخص من العالم وكان من حق الجمع أن يكون أعمّ من مفرده. ومنها عليون وهو اسم مفرد اسم لأعلى الدرجات في الجنة. ثم أخبر المصنف بأن أرضون جمع شاذ لأن الأرض مؤنثة. وكذلك السنون فإنه جمع سنة وهي مؤنثة ليست علما ولا صفة. ومثلها كل ما حذفت لامه وعوضت عنها تاء التأنيث كثبة وقلة وظبة فإنها تجمع على ثبين وقلين وظبين. ثم أخبر المصنف أن من العرب من يعرب سنين كإعراب حِيْن بأن يعربه بالحركات على نونه مع

ثبوت الياء فتقول : هذه سنينٌ ورأيت سنيناً ودخلت في سنينٍ. ومن العرب من يطّرد هذه اللغة في جمع المذكر السالم. (ص)

ونون مجموع وما به التحق ❁ فافتح وقلّ من بكسره نطق

(ش) يعني أن الكثير في استعمال العرب أن تكون نون جمع المذكر السالم وما ألحق به مفتوحة كالأمثلة المتقدمة ذكرها. وقلّ من العرب من يكسرها مثل قول الشاعر :

وماذا تبتغي الشّعراء مني ❁ وقد جاوزت حدّ الأربعيْنِ

(ص)

ونون ما ثنّي والملحق به ❁ بعكس ذاك استعملوه فانتبه

(ش) يعني أنّ استعمال نون المثنّى وما ألْحق به بعكس استعمال جَمع المذكر السالم. فالكثير أن تكون مكسورة كالأمثلة المتقدم ذكرها وشذ فتحها نحو قول الشاعر :

أعرف منها الجيد والعينانا ❁ ومَنْخَرَيْنَ أشبها ظبيانا

(ص)

وما بتا وألف قد جمعا ❁ يكسر في الجرّ وفي النصب معا

(ش) يعني أن من مواضع العلامات النيابيات جمع المؤنث السالم وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين كمسلمات وبقرات وتكون النيابة فيه في النصب فقط وهي أن تكون علامة نصبه كسرة نيابة عن الفتحة فيكون مرفوعا بالضمة

ومنصوبا ومجرورا بالكسرة. ﴿الأمثلة﴾. مرفوع : جاء المسلماتُ. ومنصوب : رأيت المسلماتِ. ومجرور : مررت بالمسلماتِ. (ص)

كذا أولات والذي اسما قد جعل ۞ كأذرعـــات فيه ذا أيضا قبل

(ش) يعني أن أولات اسم جمع لا واحد له من لفظه ومع ذلك يعرب إعراب جمع المؤنث السالم فهو ملحق به تقول : هؤلاء أولاتُ حملٍ ، ورأيت أولاتِ حملٍ ، ومررت بأولاتِ حمل. ثم أشار المصنف بقوله : والذي اسما قد جعل الخ. إلى أنه إذا سمي بجمع المؤنث السالم أعرب أيضا كإعرابه قبل التسمية به. وذلك نحو : أذرعات فإنه في الأصل جمع أذرعة جمع ذراع ثم سمّيت به قرية من قرى الشام تقول : هذه أذرعاتٌ ودخلت أذرعاتٍ وأقمت في أذرعاتٍ. (ص)

وجرّ بالفتحة ما لا ينصرف ۞ مالم يضف أو يك بعد ال ردف

(ش) يعني أنّ الاسم الذي لا ينصرف من مواضع العلامات النيابيات. وذلك أنه إذا كان مجرورا كانت علامة جره فتحة نيابة عن الكسرة. وأما رفعه ونصبه فكغيره من الأسماء فيكون مرفوعا بالضمة ومنصوبا بالفتحة لكنه لا ينوَّن تقول : هذه فاطمةُ ورأيت فاطمةَ ومررت بفاطمةَ ، وهذا مساجدُ ودخلت مساجدَ واعتكفت في مساجدَ. وإذا أضيف الاسم الذي لا ينصرف صار منصرفا فيجر بالكسرة تقول : هذه مساجدُكم ورأيت مساجدَكم واعتكفت في مساجدِكم. وكذلك إذا دخل عليه أل صار منصرفا أيضا تقول : بنيت المساجدُ وعمّر زيد المساجدَ وأوقدْتُ المصابيحَ في المساجدِ.

ولما فرغ المصنف من بيان العلامات النيابيات في الأسماء شرع في بيان العلامات النيابيات في الأفعال فقال : (ص)

واجعل لنحو يفعلان النونا ❁ رفعا وتدعين وتسألون

وحذفها للجزم والنصب سمة ❁ كلم تكوني لترومي مظلمة

(ش) يعني أن النون تكون علامة للرفع في الأفعال الخمسة نيابة عن الضمة. والمراد بالأفعال الخمسة ما كان من الفعل المضارع مسندا إلى الف التثنية أو إلى ياء المخاطبة أو واو جمع المذكر السالم نحو يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين ، ويكون حذفها علامة للجزم والنصب فيها تقول في الرفع : الرجلان يصليان وأنتما تصليان والمرأتان تصليان والرجال يصلون وأنتم تصلون وأنت يافاطمة تصلين. وتقول في النصب : لن يصليا ولن تصليا ولن يصلوا ولن تصلوا ولن تصلي. وتقول في الجزم : لم يصليا ولم تصليا ولم يصلوا ولم تصلوا ولم تصلي. فقول المصنف : لم تكوني مثال الجزم وأصله تكونين. ولترومي مثال النصب وأصله ترومين. (ص)

وسمّ معتلاً من الأسماء ما ❁ كالمصطفي والمرتقي مكارما

(ش) يعني أن الاسم إذا كان آخره ألفا كالمصطفى والفتى أو ياء كالمرتقي والقاضي والرامي والغازى سمّي معتلا. (ص)

فالأول الإعراب فيه قدّرا ❁ جميعه وهوالذي قد قصرا

(ش) يعني أن الاسم الذي آخره ألف لازمة سمّي مقصورا. والاسم المقصور يقدّر جميع علامات الإعراب. ﴿ الأمثلة ﴾. هذا مصطفى ، رأيت مصطفى ، مررت بالمصطفى. (ص)

والثّاني منقوص ونصبه ظهر ❁ ورفــعه ينوي كذا أيضا يجر

(ش) يعني أن الاسم الذي آخره ياء لازمة يسمى منقوصا. والاسم المنقوص تقدّر فيه علامة الرفع والجر لثقلها وتظهر فيه علامة النصب. وإذا لم تدخل عليه أل حذفت ياؤه وبقيت كسرة ما قبلها. وإذا دخلت عليه أل ردّت إليه ياؤه. ﴿ الأمثلة ﴾. هذا مرتقٍ ، رأيت مرتقيًا ، مررت بمرتقٍ ، ضحك القالِيْ ، ورأيت القالِيَ ، أخذت سمكَ القالِيْ. (ص)

وأيّ فعل آخــر منه ألــف ❁ أو واو أو ياء فمعــتلاّ عرف

(ش) يعني أن كل فعل مضارع كان آخره حرفا من حروف العلة الثلاثة وهي الألف والواو والياء يسمى معتلا. فالمعتل إذا على ثلاثة أقسام : أحدها ما كان آخره ألفا كيخشى. والثاني ما كان آخره واوا نحو يغزو. والثالث ما كان آخره ياء كيرمي. ثم أشار المصنف على أحكام كل من هذه الاقسام الثلاثة فقال : (ص)

فالألف انو فيه غير الــجزم ❁ وأبد نصب ما كيدعو يرمي

والرفع فيهما انو واحذف جازما ❁ ثلاثــهنّ تقض حكما لازما

(ش) يعني أنه إذا كان آخر الفعل المضارع ألفا قدّرت فيه علامة رفعه ونصبه. وأما علامة جزمه وهي حذف آخره فظاهرة. وإن كانت آخره واوا أو ياء قدرت فيه علامة رفعه وظهرت علامة نصبه في آخره. وكذا علامة جزمه فإنها ظاهرة أيضا لأنها حذف الآخر. ﴿ أمثلة الألف ﴾. مرفوع : زيد يخشى. منصوب : لن يخشى. مجزوم : لم يخش زيد. ﴿ أمثلة الواو ﴾.

مرفوع : زيد يغزو. منصوب : لن يغزو زيد. مجزوم : لم يغز زيد. ﴿ أمثلة الياء ﴾. مرفوع : زيد يرمي. منصوب : لن يرمي زيد. مجزوم : لم يرم زيد.

★ ★ ★

﴿ النكرة والمعرفة ﴾

(ش) أي هذا مبحثهما يعني أن الاسم باعتبار معناه ينقسم إلى قسمين : نكرة ومعرفة. فالنكرة هو اسم دلّ على فرد منتشر أي على واحد غير معين. والمعرفة هو الاسم الدال على شيء معين. ومثال النكرة رجل. ومثال المعرفة زيد. وبدأ المصنف ببيان النكرة. (ص)

نكرة قابل أل مؤثّرا ۞ أو واقع موقع ما قد ذكرا

(ش) يعني أن النكرة هو كل اسم قابل لأل حال كونه موثّرا فيه التعريف أو واقع موقع ما يقبله. مثال الأول رجل و حجر فإنهما يقبلان أل فيقال : الرجل والحجر. ويصيران معرفتين بدخول أل عليهما بخلاف نحو : عباس علما فإنه يقال فيه العباس لكنّ أل غير مؤثّر فيه التعريف لأنه كان معرفة قبل دخول أل عليه بالعلمية فدخول أل عليه وعدمه سواء. ومثال الثاني ذو فانه لا يقبل أل لكنه يقع موقع صاحب وهو يقبل أل. إذ يقال فيه الصاحب فذو يقع موقع ما يقبل أل فهو نكرة أيضا. (ص)

وغيره معرفة كهم وذي ۞ وهند وابني والغلام والذي

(ش) يعني أن المعرفة من الأسماء هو كل ما لا يقبل أل مؤثّرة وهي ستة أنواع. الاول الضمير. وأشار المصنف بقوله : كهم. الثاني اسم الاشارة. وأشار اليه بقوله : وذي. الثالث العلم. وأشار اليه بقوله : وهند. الرابع المضاف الى المعرفة. وأشار اليه بقوله : وابني. الخامس الاسم الذي دخل عليه أل. وأشار اليه بقوله : والغلام. السادس الاسم الموصول. وأشار اليه بقوله : والذي. ثم فصلّ المصنف هذه الأنواع الستة وبدأ بالضمير. (ص)

فما لذي غيبة أو حضور ❁ كأنت وهو سمّ بالضمير

(ش) يعني أن الاول من المعارف الضمير. وهو الاسم الموضوع للدلالة على غائب عن مجلس التخاطب أو على حاضر فيه. والمراد بذي الحضور ما يعمّ المتكلم والمخاطب. فالضمير إذا على ثلاثة اقسام : ضمير المتكلم كأَنَا ، وضمير الخطاب كأَنْتَ ، وضمير الغيبة كهُوَ. (ص)

وذو اتّصال منه ما لا يبتدا ❁ ولا يلي إلاّ اختيارا أبدا

كالياء والكاف من ابني اكرمك ❁ والياء والها من سليه ما ملك

(ش) يعني أن الضمير على قسمين : متصل ومنفصل. فالمتصل هو ما لا يبتدأ به ولا يقع بعد إلاَّ في الاختيار. والمنفصل بخلاف ذلك فهو ما يبتدأ به ويقع بعد إلاَّ. ومثال المتصل الياء من قولك : ابني فانها ضمير متصل مضاف اليه. والكاف الثانية من أكرمك فانها ضمير متصل مفعول به. والياء من قولك : سليه فانها ضمير متصل فاعل. والهاء من سليه فانها ضمير متصل مفعول به. فالياء والكاف والهاء المذكورة لا يجوز أن تقع في الابتداء بل يجب وقوعها في الآخر واتّصالها بعاملها. وبهذا سمّي المتصل متصلا. وكذلك لا يجوز وقوعها

بعد إلاَّ فلا تقول : ما أكرم زيد إلاك ولا ما ضربت إلاه. وخرج بالاختيار الضرورة فقد يقع المتصل فيها بعد إلاَّ كقول الشاعر :

وما علينا إذا ما كنت جارتنا ❁ ان لا يـــجاورنا إلاّكِ ديَّـــارُ

وكقوله :

أعوذ برب العرش من فئة بغت ❁ عليّ فما لي عوض إلاّه ناصر

(ص)

وكل مضمر له البنا يـــجب ❁ ولفظ ما جرّ كلفظ ما نصب

(ش) يعني أن المضمرات كلها مبنية وجوبا فهي ثابتة على حالة واحدة أى لا تتغير بسبب العوامل الداخلة عليها. ثم الضمير المتصل ينقسم بسبب لفظه الى ثلاثة أقسام : ما هو مشترك بين النصب والجر ، وما هو مشترك بين الرفع والنصب والجر ، وما هو مختص بالرفع. فالمشترك بين النصب والجر وهو المراد بقوله : ولفظ ما جر كلفظ ما نصب، هو الكاف مفتوحة للمذكر أو مكسورة للمؤنث نحو : ضربتكَ وضربتكِ ومررت بكَ ومررت بكِ. وكمَا للمذكر والمؤنث نحو : ضربتكمَا ومررت بكمَا. وكُمْ لجمع المذكر تقول : ضربتكُمْ ومررت بكُمْ. وكُنَّ لجمع المؤنث تقول : ضربتكُنَّ ومررت بكُنَّ. والهاء للمفرد المذكر الغائب تقول : ضربتهُ ومررت بهِ. وهَا للمفرد المؤنث الغائبة تقول : ضربتهَا ومررت بهَا. وهُمَا للمثنى المذكر الغائب أو المثناة المؤنثة الغائبة تقول : ضربتهُمَا ومررت بهِمَا. وهُمْ لجمع المذكر الغائب تقول : ضربتهُمْ ومررت بهِمْ. وهُنَّ لجمع المؤنث الغائبة تقول : ضربتهُنَّ ومررت بهِنَّ. وياء المتكلم تقول : ضربتَنِيْ ومررتَ بِيْ. (ص)

للرّفع والنّصب وجرّ نا صلح ❁ كاعرف بنا فانّنا نلنا الــمنح

(ش) يعني أن نَا من الضمائر المتصلة وهو مشترك بين الرفع والنصب والجر. مثال المرفوع نَا من نِلْنَا فانه في محل رفع لكونه فاعلا. ومثال النصب نَا من فَإِنَّنَا فانه في محل نصب لدخول إِنَّ عليه. ومثال المجرور نَا من بِنَا فانه في محل جر لدخول الباء عليه. وهذا هو القسم الثاني من الاقسام المذكورة. (ص)

وألف والواو والــنّون لــما ❁ غاب وغيره كــقاما واعلما

(ش) القسم الثالث من أقسام الضمائر المتصلة هو الضمير المختص بمحل الرفع وهو الألف والواو والنون والياء. وذكر المصنف أن الألف والواو والنون للغيبة وغيرها. والمراد بغيرها الخطاب لا غير. فالألف ضمير للمثنى المذكر الغائب أو المخاطب وللمثناة المؤنثة الغائبة أو المخاطبة نحو : ضربا وضربتما ويضربان وتضربان واضربا وضربتا وضربتما وتضربان وتضربان واضربا. والواو لجمع المذكر الغائبين أو المخاطبين نحو : ضربوا ويضربون وتضربون واضربوا. والنون لجمع الإناث الغائبات أو المخاطبات نحو : ضربن ويضربن وتضربن واضربن. والياء للمؤنثة المخاطبة المفردة نحو تضربين واضربي. (ص)

ومن ضمير الــرّفع ما يستتر ❁ كافعل أوافق نغتبط اذ تشكر

(ش) يعني أن الضمير المتصل المختص بمحل الرفع على نوعين : بارز ومستتر. فالبارز ما له وجود في اللفظ وهو الألف وما ذكر معه. والمستتر هو ما لا وجود له في اللفظ. وهو على قسمين : ما هو مستتر وجوبا وما هو مستتر جوازا. والمراد بوجوب الاستتار أن لا يخلفه اسم ظاهر في حال

مّا. والمراد بجوازه جواز أن يخلفه اسم ظاهر. والمستتر وجوبا في أربعة مواضع. أحدها فعل الأمر المسند الى المذكر المخاطب نحو : افعل واضرب وكل واشرب ونحوها. الثاني الفعل المضارع المبدوء بالهمزة كأوافق وأَنْصر وأَضْرب وآكل وأَشْرب ونحوها. الثالث الفعل المضارع المبدوء بالنون نحو : نغتبط وننصر ونأكل ونشرب. الرابع الفعل المضارع المبدوء بالتاء المخاطب به المفرد المذكر نحو: تشكر وتضرب وتأكل وتشرب. فهذه المواضع الأربعة يجب فيها استتار الضمير ولا يجوز خلوّ الفعل فيها عن الضمير ولا يجوز اسناده الى الاسم الظاهر. والمستتر جوازا في أربعة مواضع أيضا. الاول الماضي المسند الى المذكر الغائب، فإنك إذا قلت : زيد قام ففي قام ضمير مستتر جوازا يعود على زيد. وإذا قلت : قام زيد خلا قام من الضمير. والثاني الفعل المضارع المسند الى المفرد المذكر الغائب فإنّك إذا قلت : زيد يقوم ففي يقوم ضمير مستتر جوازا يعود على زيد. وإذا قلت : يقوم زيد خلا يقوم من الضمير. والثالث الفعل الماضي المسند الى المفردة المؤنثة الغائبة فإنك إذا قلت : هند قامت ففي قامت ضمير مستتر جوازا يعود على هند. وإذا قلت : قامت هند خلا قامت من الضمير. والرابع الفعل المضارع المسند الى المفردة المؤنثة الغائبة فإنك إذا قلت : هند تقوم ففي تقوم ضمير مستتر جوازا يعود على هند. وإذا قلت : تقوم هند خلا تقوم من الضمير. وقس على هذه الأمثلة غيرها. (ص)

وذو ارتفاع وانفصال أنا هو ❁ وأنـــت والـــفروع لا تشتبه

(ش) لما فرغ المصنف من بيان المتصل ، شرع في بيان المنفصل فقال : وذو ارتفاع الخ. يعني أن الضمير المنفصل على نوعين : ما هو مختصّ بِمحل الرفع وما هو مختصّ بِمحل النصب ولا يوجد ضمير منفصل مجرور. فالمنفصل المرفوع أربعة عشر ضميرا : ثلاثة منها للمذكر الغائب وهي : هو، وهُما، وهم، وثلاثة للمؤنث الغائبة وهي : هي، وهُما، وهن، وثلاثة منها للمذكر المخاطب وهي : أنتَ بفتح التاء، وأنتما، وأنتم، وثلاثة منها للمؤنث المخاطبة وهي : أنتِ بكسر التاء، وأنتما، وأنتن، واثنان منها للمتكلم وهما : أنا، ونحن. فهذه الأربعة عشر ضمائر منفصلة تختص بمحل الرفع وتسمّى بضمير الرفع تقول : هو آكل، هما آكلان، هم آكلون، هي آكلة، هما آكلتان، هن آكلات، أنتَ آكل، أنتما آكلان، أنتم آكلون، أنتِ آكلة، أنتما آكلتان، أنتنّ آكلات، أنا آكل، نحن آكلون. ولا يجوز أن يقع شيء منها في محل النصب والجر فلا يجوز أن تقول : زيد ضربت هو أو زيد مررت بهو أو ضربت أنت أو مررت بأنت أو نحو ذلك. (ص)

وذو انتصاب في انفصال جعلا ❁ إياي والتّفريع ليس مشكلا

(ش) يعني أن الضمير المنفصل المختص بمحل النصب هو إياي وفروعه وهي أربعة عشر أيضا كالضمير المنفصل المرفوع ، ثلاثة منها للمذكر الغائب وهي : إياه وإياهما وإياهم ، وثلاثة منها للمؤنث الغائبة وهي : إياها وإياهما وإياهن ، وثلاثة منها للمذكر المخاطب وهي : إياكَ بفتح الكاف وإياكما وإياكم ، وثلاثة منها للمؤنث المخاطبة وهي : إياكِ بكسر الكاف وإياكما وإياكن ، واثنان منها للمتكلم وهما : إياي وإيانا. تقول : زيد إياه ضربت ،

الزيدان إياهما ضربت ، الزيدون إياهم ضربت ، هند إياها ضربت ، الهندان إياهما ضربت ، الهندات إياهن ضربت ، إياكَ ضربت ، إياكما ضربت ، إياكم ضربت ، إياكِ ضربت ، إياكما ضربت ، إياكن ضربت ، إياي ضربت ، إيانا ضربت. فهذه الأربعة عشر ضميرا لا يجوز أن يقع شيء منها في محل الرفع ولا في محل الجر فلا يجوز أن تقول : إياه ضربني ولا إياك ضربتني على أن إياه وإياك مبتدآن ولا مررت بإياه ولا مررت بإياك ولا نحو ذلك. (ص)

وفي اختيار لا يَجيء المنفصل ❁ إذا تأتّى أن يَجيء الـمتّصل

(ش) يعني أنه لا يجوز للمتكلم أن يأتي بالضمير المنفصل فيما ساغ له فيه أن يأتي بالضمير المتصل فلا يجوز أن تقول : ضربت إياك، اذ ساغ لك أن تقول : ضربتك. وكذا لا يجوز أن تقول : زيد ضربت إياه، اذ ساغ لك أن تقول : ضربته. وأما إذا لم يسغ لك الإتيان بالضمير المتصل فوجب الإتيان بالضمير المنفصل نحو : إياك ضربت فلا يجوز أن تقول فيه : ك ضربت لأن الضمير المتصل لا يجوز الإبتداء به. وهذا في حالة الاختيار. أما في ضرورة الشعر فقد يؤتى بالضمير المنفصل مكان الضمير المتصل نحو قول الشاعر :

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت ❁ إياهم الأرض في دهر الدهاريرِ

والشاهد في قوله : قد ضمنت إياهم. كان حقه أن يقول : قد ضمنتهم لكن ضرورة الشعر تضطرّه الى أن يأتي بالمنفصل، إذ لو قال : قد ضمنتهم لانكسر وزن الشعر. (ص)

وصل أو افصل هاء سلنيه وما ❁ أشبهه في كنته الخلف انتمى

كـــذاك خلتـــنيه واتّـــصالا ۞ اختار غيري اختار الإنفصالا

(ش) أخبر المصنف أن هذه المسائل الثلاث التى يأتي ذكرها أخرجت من عموم قوله : وفي اختيار الخ. الأولى من تلك الثلاث : أن يتوالى ضميران أوّلهما أخصّ من الثاني وغير مرفوع والعامل فيهما غير ناسخ للابتداء. فانه يجوز في ثانيهما الإتصال والإنفصال. وذلك في نحو قولك : الدِّرْهَمَ سَلْنِيهِ، ففي سلنيه ضميران وهما الياء والهاء والأول منهما وهو الياء أخص من الثاني وهو الهاء لأن الياء ضمير المتكلم والهاء ضمير الغيبة والتكلم أخص من الغيبة وهما منصوبان بعامل غير ناسخ للابتداء وهو سل فيجوز أن تقول : سَلْنِيهِ بالضمير المتصل وسَلْنِيْ إِيَّاهُ بالضمير المنفصل. وكذلك نحو : الدّرهمَ سألتكَهُ يجوز فيه أن تقول : الدرهم سألتك إياه. ونحو : الدرهمَ أعطيتنيه يجوز فيه أن تقول : الدرهم أعطيتني إياه. ونحو : الدرهم أعطيتكه يجوز فيه أن تقول : الدرهم أعطيتك إياه. والإتّصال في هذه المسئلة أرجح من الإنفصال. المسئلة الثانية : إذا وقع الضمير خبرا لكَانَ وأخواته نحو قولك : القائمَ كنتُهُ فانه يجوز فيه الإتصال والإنفصال فتقول : كُنْتُهُ أو كُنْتُ إِيَّاهُ. واختلف اختيار النحاة فيهما في هذه المسئلة. فالمصنف اختار الإتصال وسيبويه يختار الإنفصال. المسئلة الثالثة : إذا تعدّى فعل الى مفعولين الثاني منهما خبر في الاصل وهما ضميران نحو قولك : النائم خلتنيه، فانه يجوز في الثاني منهما الإتصال والإنفصال فتقول : خِلْتَنِيْهِ أو خِلْتَنِيْ إِيَّاهُ. وهذه المسئلة اختلف فيها النحاة في المختار منهما. فالمصنف اختار الإتصال وسيبويه يختار الإنفصال. (ص)

وقــدّم الأخصّ في اتّــصال ۞ وقدّمن ما شئت في انفصال

(ش) يعني أنّ ضمير المتكلم أخصّ من ضمير الخطاب والغيبة وضمير الخطاب أخص من ضمير الغيبة. فإذا اجتمع ضميران فلابدّ أن يكون متساويين في الرتبة أو يكون أحدهما أخصّ من الآخر. فان كانا متساويين فسيأتي ذكرهما في قوله : وفي اتحاد الرتبة الخ. وإن كان أحدهما أخصّ من الآخر وجب تقديم الأخصّ منهما إذا كانا متصلين نحو : الدرهم أعطيتكه فلا يجوز أن تقول فيه : أعطيتهوك. وإن كان أحدهما منفصلا، فلك تقديم ما شئت من الأخصّ وغيره فتقول : أعطيتك إياه، أو أعطيته إياك، وتقول : الدرهم سلني إياه أو سله إياي. (ص)

وفي اتّحاد الرّتبة الزم فصلا ۞ وقد يبيح الــغيب فيه وصلا

(ش) إذا اجتمع ضميران واختلفا رتبةً جاز اتصالهما نحو : أعطيتكه وجاز أيضا انفصال أحدهما واتصال الآخر نحو : أعطيتك إياه. وإذا تساويا في الرتبة وجب انفصال أحدهما نحو : زيد الدرهمُ أعطيته إياه، وأعطيتك إياك، وأعطيتني إياي، فلا يجوز أن تقول : أعطيتهوه ولا أعطيتكك ولا أعطيتنيني. ثم إنّ لزوم الإنفصال في متساويَي الرتبة اتّفق عليه النّحاة فيما إذا لم يكونا غائبين. أمّا إذا كانا غائبين فأجاز بعضهم الإتصال مطلقا. وبعضهم بشرط اختلافهما في الإفراد والتثنية والجمع. فان كانا مختلفين فيها جاز الإتّصال نحو : زيد الدرهمان أعطيتهماه، والزيدون الدرهم أعطيتهموه. وإن لم يختلفا فيها امتنع الإتّصال. (ص)

وقبل يا الــنّفس مع الفعل التزم ۞ نون وقــاية وليسي قد نظم

(ش) إذا اتصل بآخر الفعل ياء المتكلم وجب الفصل بينه وبينها بالنون وهذه النون تسمّى نون الوقاية لأنها تقي آخر الفعل عن الكسر. مثالها مع الماضي : زيد ضربني. ومثالها مع الفعل المضارع : زيد يضربني. ومثالها مع الأمر : يا زيد اضربني. فالنونات المتصلات بهذه الأفعال للوقاية. والياآت ضمائر للمتكلم مفعولات لتلك الافعال ولا فرق في وجوب نون الوقاية بين الفعل المتصرف كضربني وبين الجامد نحو : القائم ليسني، لكن جاء في الشعر ليسي بغير نون الوقاية. قال الشاعر:

عددت قومي كعديد الطيس ❁ اذ ذهب القوم الكرام ليسي

وذلك ضرورة. (ص)

وليتـــني فشا وليـــتي نـــدرا ❁ ومع لعلّ اعكس وكن مخيّرا

في الباقيات واضطرارا خفّفا ❁ مني وعني بعض من قد سلفا

(ش) يعني أنه إذا اتصلت ياء المتكلم بلَيْتَ فالأكثر في لسان العرب الفصل بينهما بنون الوقاية فيقال ليتني نحو : ليتني مجتهد في التعلم في شبابي. وندر ورود ليتني بغير نون الوقاية عنهم نحو قول الشاعر :

كمنية جابـــر إذ قال ليـــتي ❁ اصادفه وافـــقد جـــل مالى

وإذا اتّصلت ياء المتكلم بلَعَلَّ فالأمر على عكس ما في لَيْتَ فالأكثر ترك نون الوقاية فيقال : لَعَلِّيْ نحو قوله تعالى : ﴿ لعلي أبلغ الأسباب ﴾. وقلّ الفصل بها نحو قول الشاعر :

فقلت أعـــيراني القدوم لعلّني ❁ أخط بها قـــبر الابيض ما جد

وأما غير لَيْتَ ولَعَلَّ من بقية أخوات إِنَّ فأنت فيه بالخيار فإن شئت قلت : إنني وأنني وكأنني ولكنني. وإن شئت قلت : إنى وأنى وكأنى ولكنى. وإذا اتصلت ياء المتكلم بمِنْ وعَنْ وجب الفصل بينهما بالنون فتقول : مِنِّى وعَنِّى بالتشديد فيهما. وجاء عن بعض المتقدمين ترك النون في ضرورة الشعر قال :

أيها السّائـــل عنـــهم وعنى ❁ لست من قيس ولا قيس منى

بتخفيف عنى ومنى (ص)

وفي لـــدنّى لـــدنى قلّ وفي ❁ قدنى وقطنى الحذف أيضا قد يفي

(ش) يعني إذا اتصلت ياء المتكلم بلَدُنْ فالأكثر في لسان العرب الفصل بينهما بالنون فيقال : لَدُنِّى بالتشديد. وجاء عنهم قليلا لَدُنِى بالتخفيف. وكذلك قَد وقَط اللذان هما بمعنى حسب. فالأكثر فيهما الفصل بالنون فيقال : قَدْنِىْ وقَطْنِىْ. وقلّ قدى وقطى بحذف النون. قال الشاعر :

قَدْنِي من نصر الحبيين قدى ❁ ليس الإمام بالشحيح الملحد

وقال الآخر :

امتلأ الـــحوض وقال قَطْنِى ❁ مهلاً رويداً قد ملأت بطنى

وفي الحديث : « لا تزال جهنم تقول : هل من مزيد حتى يضع رب العزة قدمه عليها فتقول : قطى قطى ».

★ ★ ★

﴿ العلم ﴾

(ص)

اسم يعيّن المسمّى مطلقا ۞ علمه كجعفر وخرنقا
وقرن وعدن ولاحق ۞ وشذقم وهيلة وواشق

(ش) الثانى من أنواع المعارف الاسم العلم وهو ما وضع لشيء بعينه بلا قيد حضور أو غيبة أو إشارة حسية أو صلة أو غيرها. فما وضع لشيء بعينه شامل لبقية المعارف. وبلا قيد حضور أو غيبة مخرج للضمير. وأو إشارة حسية مخرج لإسم الإشارة. وأو غيرها مخرج للمعرّف بأل. وذلك نحو : جعفر وخرنق علم لامرأة وقرن علم لقبيلة وعدن علم لبلد ولاحق علم لفرس وشذقم علم لجمل وهيلة علم لشاة وواشق علم لكلب. وبهذه الأمثلة عرفت أنه لا فرق في جواز وضع العلم للشيء بين أن يكون إنسانا ذكرا أو أنثى أوحيوانا أوغيرها. (ص)

واسما أتى وكنية ولقبا ۞ وأخّرن ذا إن سواه صحبا

(ش) يعني أن العلم على ثلاثة اقسام : الاول الاسم وهو ما لم يبتدأ بأب وأم ولم يشعر بمدح أوذم كزيد وهند وغيرهما. والثاني الكنية وهو المبدوء بأب أو أم نحو : أبي سعيد وأبي عامر وأم الخير وأم الفضل. الثالث اللقب وهو العلم المشعر بمدح أوذم كزين العابدين وشهاب الدين وأنف الناقة وكرز والأعمش. ثم إذا اجتمع اللقب مع الاسم وجب تأخير اللقب عنه نحو : جاء زيد زين العابدين ولا يجوز أن تقول : جاء زين العابدين زيد. وأما إذا اجتمع اللقب مع الكنية فأنت بالخيار تقول : جاء زين العابدين أبو سعيد

وجاء أبو سعيد زين العابدين. وكذا إذا اجتمع الاسم مع الكنية فأنت بالخيار فإن شئت قلت : جاء زيد أبو سعيد، وإن شئت قلت : جاء أبو سعيد زيد. (ص)

وإن يــكونا مفردين فأضف ❁ حتما وإلاّ أتــبع الذي ردف

(ش) يعني أنه إذا اجتمع الاسم واللقب وكانا مفردين وجبت إضافة الاسم الى اللقب. والمراد بالمفرد هنا ما لم يكن مركبا. وذلك نحو قولك : جاء سعيدُ كرزٍ ورأيت سعيدَ كرزٍ ومررت بسعيدِ كرزٍ بإضافة سعيد الى كرز في هذه الأمثلة فلا يجوز أن تقول : جاء سعيدٌ كرزٌ ورأيت سعيداً كرزاً ومررت بسعيدٍ كرزٍ باتباع كرز الى سعيد في إعرابه. وإن كانا مركبين أو أحدهما مركباً والآخر مفرد وجب اتباع اللقب للاسم نحو : جاء عبدُ الله أنفُ الناقة ورأيت عبدَ الله أنفَ الناقة ومررت بعبدِ الله أنفِ الناقة وجاء زيدٌ أنفُ الناقة ورأيت زيداً أنفَ الناقة ومررت بزيدٍ أنفِ الناقة وجاء عبدُ الله كرزٌ ورأيت عبدَ الله كرزاً ومررت بعبدِ الله كرزٍ، فلا يجوز أن تقول : جاء عبدُ الله أنفِ الناقة بإضافة عبد الله إلى أنف الناقة ولا جاء زيدُ أنفِ الناقة بإضافة زيد الى أنف الناقة ولا جاء عبد الله كرزٍ بإضافة عبد الله الى كرز ولا نحو ذلك. (ص)

ومنه منقول كــفضل وأسد ❁ وذو ارتــجال كسعاد وأدد

(ش) يعني أن العلم يتنوّع الى نوعين : منقول ومرتجل. فالمنقول هو العلم الذي سبق له الاستعمال في غير العلمية نحو : فضل، فإنه في الأصل مصدر ثم جعل علما لرجل. ونحو أسد فإنه في الأصل اسم للحيوان المفترس ثم جعل

علما لرجل. والمرتجل هو العلم الذي لم يسبق له الاستعمال في غير العلمية نحو : سُعَاد وأُدَد فانهما لم يستعملا في غير العلمية من حين وضعا. (ص)

وجـــملة وما بـــمزج ركّبا ❁ ذا إن بغير ويه تـــمّ أعـــربا

(ش) يعني أن المنقول يتنوّع أيضا إلى ثلاثة أنواع : الأول ما هو منقول عن المفرد كالمثال المتقدم ذكره. والنوع الثاني : ما هو منقول عن الجملة فعلية كانت أو اسمية نحو : تأبط شرا وزيد قائم. والنوع الثالث : ما هو منقول من مركب إما تركيبا مزجيا أو تركيبا إضافيا. فالأول أن يركب اسمان ويجعلا اسما واحدا. وهذا على نوعين : الأول ما ختم بغير ويه. والثاني ما ختم بويه. فالمختوم بغير ويه معرب إعراب ما لا ينصرف كمَعْدِيْكَرِبَ وبعلبك. والمختوم بويه مبني على الكسر كسيبويه ونفطويه. والثاني هو المركب الإضافي مذكور في قوله : وشاع الخ. (ص)

وشاع في الأعـــلام ذو الإضافة ❁ كـــعبد شـــمس وأبي قحافة

(ش) يعني أن النوع الثاني من العلم المركب هو المركب الإضافي وهو أن يركب الاسمان بإضافة أحدهما الى الآخر ويجعل مجموعهما عَلَما. وذلك نحو : عبد شمس وأبي قحافة وعبد الله وأبي بكر ونحوها. ثم اعلم أن العلم المنقول من الجملة يحكى به ما كان له قبل العلمية من إعراب. فلو جعلت قام زيد علما لرجل قلت فيه : جاء قام زيد ورأيت قام زيد ومررت بقام زيد. وقس على هذا غيره. وأن العلم المركب بالتركيب المزجي يعرب إعراب ما لا ينصرف كما تقدم. وأن العلم المركب بالتركيب الإضافي

يعرب جزؤه الأول بما اقتضته العوامل ويجر جزؤه الآخر بالإضافة أبدا فتقول : جاء عبدُ شمسٍ ورأيت عبدَ شمسٍ ومررت بعبدِ شمسٍ. (ص)

ووضعوا لبعض الأجناس علم ۞ كعلم الأشخاص لفظا وهو عمّ

(ش) يعني أن العلم ينقسم أيضا الى شخصي وجنسي. فالشخصي ما تقدم ذكره. والجنسي ما ذكره في هذا البيت بقوله : ووضعوا الخ. يعني أن العرب قد تضع علما لبعض الأجناس ويسمى هذاالعلم بالعلم الجنسي وهو ما وضع للماهية بقيد استحضارها في الذهن. وذلك نحو أسامة فإنه وضع علما لجنس الحيوان المفترس أى لماهيته وحقيقته فكل حيوان مفترس يصدق أنه أسامة ولكن ليس علما لفرد معيّن من أفراد الحيوان المفترس فكان العرب حين وضعوا أسامة لاحظوا حقيقة الحيوان المفترس وجعلوا أسامة علما لتلك الحقيقة من غير ملاحظة أفراده. ثم هذا العلم الجنسي كالعلم الشخصي في الأحكام اللفظية كالتعريف ومنع الصرف مع علة أخرى وهو أعمّ في المعنى لما تقدم من أنه وضع للجنس فيعمّ كل فرد يدخل تحت ذلك الجنس. (ص)

من ذاك أمّ عريط للعقرب ۞ وهكذا ثعالة للثعلب

(ش) يعني من أمثلة علم الجنسي أم عريط فهو علم لجنس العقرب. ومنها ثعالة بضم الثاء المثلثة فهو علم لجنس الثعلب. (ص)

ومثله برّة للمبرة ۞ كذا فجار علم للفجرة

(ش) نبّه المصنف بهذا البيت على أن العلم الجنسي لا يختص بالحيوان الوحشي بل ربما وضعت العرب العلم الجنسي للمعاني كما وضعوا برة علما للمبرة أى عمل البر. وكما وضعوا فجار بفتح الفاء والبناء على الكسر علما

للفجرة أى عمل الفجور. واعلم أن العلم الجنسي سماعي، فما جاء منه عن العرب قبل ولا يجوز أن تضع علم الجنسي لشيء تريده بنفسك.

★ ★ ★

﴿ إسم الإشارة ﴾

(ص)

بذا لـــمفرد مـــذكّر أشـــر ❁ بذي وذه تي تا على الأنثى اقتصر

(ش) الثالث من أنواع المعارف اسم الاشارة وهو ما وضع للدلالة على شيء معيّن بإشارة حسية كالإشارة بالأصابع ونحوها. ثم هو على أنواع باعتبار المشار اليه فإنه إما مذكر أو مؤنث وكلاهما إما مفرد أو مثنى أو مجموع وكل منهما إما قريب أومتوسط أو بعيد. فإذا عرفت ذلك فاعلم أن من أسماء الإشارة ذَا وهو موضوع للإشارة الى مفرد مذكر تقول : ذَا زَيْدٌ. ومنها ذِيْ وذِهْ وتِيْ وتَا. وهذه الأربعة موضوعة لمؤنث مفردة تقول : ذي فاطمة وتي سيارة وتا دراجة. (ص)

وذان تان للمثنّى الـــمرتفع ❁ وفي سواه ذين تين اذكر تطع

(ش) يعني أن ذَانِ بالألف يشار به الى المثنى المذكر المرفوع نحو قولك : ذان القلمان منكسران. وأن تان يشار به الى المثنى المؤنث المرفوع نحو قولك : تان الدجاجتان مذبوحتان. وفي غير المرفوع وهو النصب والجر تقول : ذين وتين بالياء فيهما نحو : بريت ذين القلمين ، هدمت ذين البيتين ، ذبحت تين

الدجاجتين ، شويت تين الجرادتين. هذه أمثلة النصب. وتقول في الجر : كتبت بذين القلمين ، طبخت بيض تين الدجاجتين ، أزلت أجنحة تين الجرادتين. (ص)

وبأولى أشـــر لـــجمع مطلقا ❁ والمد أولى ولدى البعد انطقا

بالكاف حرفا دون لام أو معه ❁ واللام إن قـــدّمت ها ممتنعه

(ش) يعني أن من أسماء الإشارة أولى وهو موضوع للإشارة الى الجمع مطلقا أى سواء كان لمذكر أو مؤنث، وفيه لغتان : القصر والمد. وأخبر المصنف أن المدّ أولى من القصر لانه لغة الحجاز وبه ورد القرآن تقول : أولى الرجال قاموا ، أولاء الرجال ناموا ، أولى النساء قمن ، أولاء النساء نمن. ثم أخبر المصنف أن للإشارة مرتبين : قربى وبعدى. فإذا أشرت الى شيء قريب نطقت باسم الإشارة بلا زيادة شيء كالأمثلة المذكورة. وإذا أشرت الى شيء بعيد زدت عليه الكاف وحدها أو مع اللام وتسمى الكاف كاف الخطاب واللام لام البعد فتقول عند الإشارة للبعيد : ذاك وذلك وذيك وتيك وذانك وتانك وتينك وأولئك. وربما تزاد قبل اسم الإشارة هاء التنبيه فتقول : هذا وهذاك وهاتيك وهذان وهؤلاء. وإذا قدّمتَ هاء التنبيه امتنعت لام البعد فلا تقول : هذالك ونحوها. (ص)

وبـــهنا أو ههنا أشـــر الـــى ❁ دانى المكان وبه الكاف صلا

في البعد أو بثمّ فـــه أو هنّا ❁ أو بـــهنالك انـــطقن أو هنّا

(ش) يعني أن من أسماء الإشارة هنا وهو موضوع للإشارة الى المكان القريب وربما تزاد قبله هاء التنبيه فيقال : ههنا. وإذا أردت الإشارة الى المكان البعيد

زدت الكاف بعده فقلت : هناك أو مع اللام فقلت : هنالك. ومما يشار به الى البعيد ثَمَّ بفتح الثاء المثلثة وهَنَّا بفتح الهاء وتشديد النون وهِنَّا بكسر الهاء وتشديد النون. والله اعلم.

★ ★ ★

﴿ الموصول ﴾

(ش) أى هذا مبحث الاسم الموصول. وهو الرابع من أنواع المعارف. (ص)

موصول الاسماء الذى الأنثى التى ۞ واليا إذا ما ثنّيا لاتثبت

بل ما تليه اوله العلامة ۞ والنّون إن تشدد فلا ملامة

والنّون من ذين وتين شدّدا ۞ أيضا وتعويض بذاك قصدا

(ش) الاسم الموصول هو ما افتقر الى عائد أو خلفه وجملة صريحة أو مؤولة. وأنواعه كثيرة فمنها الَّذِىْ وهو موضوع لمفرد مذكّر سواء كان عاقلا أو غيره نحو : الذى ضربته زيد ، والذى أكلته رمّان. فالذى في المثال الاول لعاقل وفي المثال الثاني لغيره. وكلٌّ من ضربته وأكلته صلة الذى. والهاء هو العائد الى الذى. ومنها الَّتِىْ وهو موضوع لمفرد مؤنث عاقل أو غيره. فالاول نحو : التى ضربتها هند. والثاني نحو : التى ضربتها حية. ومنها اللَّذَانِ وهو موضوع للمثنى المذكر المرفوع نحو : اللَّذَانِ ضربتهما زيد وعمرو ، واللذان أكلتهما موز واجاص. ومنها اللَّتَانِ وهو موضوع للمثنى المؤنث المرفوع نحو : اللَّتَانِ دعوتهما هند وعائشة ، واللتان ذبحتهما بقرة وشاة. وإذا كان

اللذان واللتان منصوبين أو مجرورين عوض عن ألفهما الياء نحو : ضربت اللَّذَيْنِ ضربتَهما ومررت باللَّذَيْنِ ضربتهما ودعوت اللَّتَيْنِ دعوتهما ومررت باللَّتَيْنِ ضربتهما. وهذا هو المراد بقوله : واليا إذا ما ثنيا لا تثبت. ثم أخبر المصنف أن من العرب من شدّد النون من اللذان واللتان. وكذا ذين وتين من أسماء الإشارة يجوز تشديد نونهما. وهذا التشديد عوض عما حذف منها. (ص)

جمع الذى الاولى الذين مطلقا ❁ وبعضهم بالواو رفعا نطقا

(ش) يعني أن من الأسماء الموصولة الاولى وهو موضوع لجمع مذكر عاقل نحو : جاء الاولى ذهبوا وشفي الاولى مرضوا. وقد يجيء من العرب استعماله لجمع مؤنث غير عاقل نحو قول الشاعر:

وتبلى الاولى يستلئمون على الاولى ❁ تراهن يوم الروع كالحِدَأِ الْقُبْل

فالاولى من قوله : على الاولى تراهن مراد به الخيل وهي غير عاقلة. ومن الأسماء الموصولة أيضا الَّذِيْنَ وهو موضوع لجمع مذكر عاقل وهو بالياء رفعا ونصبا وجرا تقول : جاء الذين ذهبوا ورأيت الذين ركبوا ومررت بالذين وقفوا. وبعض العرب يقول : الَّذُوْنَ بالواو رفعا، قال الشاعر :

نحن الذون صبحوا الصّباحا ❁ يوم النخيل غارة ملحاحا

وإذا عرفت ذلك عرفت أن الاولى والذين ليسا جمعين للذي حقيقة. وإنما هما كالجمع له. (ص)

باللات واللاء التى قد جمعا ❁ واللاء كالذين نزرا وقعا

(ش) يعني أن من الأسماء الموصولة اللات واللاء وهما موضوعان لجمع مؤنث عاقل أو غير عاقل نحو قولك : اللاَّتِ ذَهَبْنَ جِئْنَ ، اللاَّءِ نُمْنَ استيقظن ، رأيت الخيول اللات رُكِبْنَ ، سبقت الخيول اللات اضمرن. فهما باعتبار معناهما كأنهما جمعان للتى وليسا بجَمْعَين له حقيقة. ثم اعلم أن اللاء قد يستعمله بعض العرب بمعنى الذين نحو قول الشاعر :

فـــما ابـــاؤنا بأمـــنّ مـــنه ❁ علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

كما أن الاولى قد يستعمله بعض العرب بمعنى اللات نحو قول الشاعر :

فاما الاولى يسكن سور تهامة ❁ فكل فتاة يترك الحجل اقصما

(ص)

ومن وما وأل تساوي ما ذكر ❁ وهـــكذا ذو عند طيء شهر

(ش) يعني أن من الأسماء الموصولة مَنْ ومَا وأَلْ وذُوْ عند طيء. وهذه تساوي

ما ذكر من الموصولات في الاستعمال فيستعمل للمذكر والمؤنث والمفرد والتثنية والجمع بلفظ واحد تقول: جاء من ذهب ، وجاء من ذهبا ، وجاء من ذهبوا ، وجاء من ذهبت ، وجاء من ذهبتا ، وجاء من ذهبن. وتقول : لي من الغنم ما ذبح وما ذبحا وما ذبحوا وما ذبحت وما ذبحتا وما ذبحن. وتقول : جاء المسافر والمسافران والمسافرون والمسافرة والمسافرتان والمسافرات. وتقول على لغة طيء : جاء ذو ذهب ، وذو ذهبا ، وذو ذهبوا ، وذو ذهبت ، وذو ذهبتا ، وذو ذهبن. واعلم أن مَنْ للعاقل ومَا لغير العاقل غالبا. وربما يستعمل مَنْ لغير العاقل نحو قوله تعالى : ﴿ ومنهم من يمشي

على أربع ﴾. وربما يستعمل مَا في العاقل نحو قوله تعالى : ﴿ فانكحوا ما طاب لكم من النساء ﴾. وأَلْ للعاقل وغيره نحو : جاء الذاهب وشربتُ البارد. وهكذا ذو عند طيء نحو : جاء ذو ذهب وشربتُ ذو برد. (ص)

وكالتى أيــضا لديهم ذات ❁ وموضع اللات اتــى ذوات

(ش) يعنى أن من الأسماء الموصولة عند طيء أيضا ذات مبنيا على الضم وهو عندهم بمعنى التى. فإذا قلت على لغتهم : استيقظت ذات نامت فهو بمعنى استيقظت التى نامت. ومنها عندهم ذوات مبنيا على الضم وهوعند طيء بمعنى اللاتى. فإذا قلت على لغتهم : جائت ذوات ذهبن فهو بمعنى جائت اللاتى ذهبن. (ص)

ومثل ما ذا بعد ما استفهام ❁ أو من إذا لم تلغ في الكلام

(ش) يعني أن من الأسماء الموصولة ذَا إذا وقع بعد مَا الاستفهامية أو مَنْ الاستفهامية بشرط أن لا يكون ملغًى. وذلك نحو : ذَا من قولك مَإذا أكلته ومَنْ ذَا كلّمته فهما بمعنى ما الذى أكلته ومن الذى كلّمته. (ص)

وكلّــها يلــزم بــعده صلة ❁ عــلى ضمير لائــق مشتملة

وجملة أو شبهها الذى وصل ❁ به كمن عندى الذى ابنه كفل

(ش) يعني أن جميع الموصولات يفتقر الى صلة. وهذه الصلة يجب أن تكون بعد الموصول وأن تكون مشتملة على ضمير عائد للموصول لائق به. فإن كان الموصول مفردا مذكرا وجب أن يكون العائد ضميرا مفردا مذكرا. مثال ذلك أنك إذا قلت : ذهب الذى ضربته، فضربته فعل وفاعله ومفعوله والجملة صلة الموصول وهو الذى والعائد هو الهاء من ضربته. وإذا كان

الموصول مؤنثا كان العائد ضميرا مؤنثا. مثال ذلك : القارورة التى حملتها انكسرت، فهَا من حملتها هو العائد. وقولك : الجرة التى ملأتها امتلأت، فهَا من ملأتها هو العائد. وإن كان الموصول مثنّى كان العائد ضميرا مثنّى. مثال ذلك قولك : البقرتان اللتان ذبحتهما سوداوان، فهُمَا من ذبحتهما هو العائد. الدراجتان اللتان استندتا الى الجدار لي، فضمير التثنية الذى أسند اليه استند هو العائد. وقولك : الكوزان اللذان اشتريتهما أمس مصنوعان من الزجاج، فهُمَا من اشتريتهما هو العائد. وإن كان الموصول جمعا كان العائد جمعا. مثال ذلك : الذين ذهبوا الى المسجد رجعوا، فضمير الجمع الذى أسند اليه ذهب هو العائد. وقولك : اللاتى ركبن العربة نزلن، فضمير الجمع الذى أسند اليه ركب هو العائد. ثم إعلم أن الصلة لا تكون الا جملة أو شبهها. والمراد بشبه الجملة الظرف والجار والمجرور. والجملة الواقعة صلة أعمّ من أن تكون إسمية أوفعلية. ﴿ وهذه أمثلة الجملة الاسمية الواقعة صلة ﴾. قطعت الشجرة التى أغصانها يابسة، ضربت الذى أنفه افطس، أرني من أنت رائيه، أخطب من أنت خاطبها. ﴿ وهذه أمثلة الجملة الفعلية الواقعة صلة ﴾. قطعت الشجرة التى يبست أغصانها ، ضربت الذى فطس أنفه ، أرني من رأيته ، أخطب من خطبتها. ﴿ وهذه أمثلة شبه الجملة الواقع صلة ﴾. أمثلة الظرف : الذى أمامك زيد ، التى وراءك عائشة ، الذى فوقك حجر. أمثلة الجار والمجرور : أرني ما في يدك، اخرج الى من في بيتك، انزح ما في الحوض من الماء. ﴿ **تنبيه** ﴾ الظرف والجار والمجرور إذا وقعا صلتين تعلّقا بمحذوف تقديره استقر وهذا المحذوف هو الصلة في الحقيقة. **(ص)**

وصفة صريحة صلة أل ۞ وكونها بمعرب الأفعال قلّ

(ش) يعني أن أَلْ يخالف غيره من الموصولات. وذلك أنه لا تكون صلته إلا صفة صريحة وهي اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة نحو قولك : زيد أنا الضاربه ، هند أنا الضاربها. فأَلْ في هذين المثالين اسم موصول والضارب صلته والضمير المستتر فيه عائد عليه. ونحو قولك : زيد المضروب إبنه ، وهند المضروب إبنها، فأل في هذين المثالين اسم موصول والمضروب اسم مفعول صلته والضمير المضاف اليه ابن هو العائد. ونحو قولك : زيد الطاهر ثوبه ، وهند الطاهر ثوبها، فأَلْ في هذين اسم موصول والطاهر الصفة المشبهة صلته والضمير المضاف اليه ثوب هو العائد. ثم أخبر المصنف أن أَلْ قد يوصل بالفعل المعرب وهو الفعل المضارع لكنه قليل نحو قول الشاعر :

ما أنت بالحكم الْترضى حكومته ۞ ولا الأصيل ولا ذى الرأي والجدل

(ص)

أيّ كما وأعربت ما لم تضف ۞ وصدر وصلها ضمير انحذف

(ش) يعني أنّ من الأسْماء الْموصولة أيا وهي مثال مَا في استعمالِها في المذكر والمؤنث والافراد والتثنية والجمع بلفظ واحد فتقول : جاءنى أيهم قام ، وأيهم قامت ، وأيهم قاما ، وأيهم قامتا ، وأيهم قاموا ، وأيهم قمن. ثم إن أيا لها حالتان : الاولى أن لا تكون مضافة ولا يكون صدر صلتها ضميرا محذوفا فهي في هذه الحالة معربة نحو قولك : جاء أيٌّ قام ، ورأيت أيًّا قام ، ومررت بأيٍّ قام ، وجاء أيٌّ هو قائم ، ورأيت أيًّا هو قائم ، ومررت بأيٍّ هو قائم. الحالة الثانية أن تكون مضافة ويكون صدر صلتها ضميرا محذوفا

فهي في هذه الحالة مبنية نحو قولك : جاء أيُّهم قائم ورأيت أيهم قائم ومررت بأيهم قائم. فقائم في هذه الأمثلة خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو والجملة صلة أيٍّ فهُوَ المحذوفُ هو صدرُ الصلة. (ص)

وبعضهم أعرب مطلقا وفي ❁ ذا الحذف أيّا غير أيّ يكتفي

إن يستطل وصل وإن لم يستطل ❁ فالحذف نزر وأبوا أن يحتزل

إن صلح الباقي لوصل مكـــمل ❁ والحذف عندهم كثير منجلى

في عـــائد متّصل إن انتصب ❁ بفعل أو وصف كمن نرجو يهب

(ش) يعني أنّ بعض العرب أعرب أيا مطلقا اى سواء كان صدر صلتها ضميرا محذوفا أوْلا فيقول : جاء أيُّهم قائم بضم ياء أيهم، ورأيت أيَّهم قائم بفتح ياء أيهم، ومررت بأيِّهم قائم بكسر ياء أيهم. ثم أخبر المصنف بأن حذف صدر الصلة لا يختص جوازه بأي بل غيره من الموصولات يجوز حذف صدر صلته أيضا إذا كان ضميرا لكن بشرط أن تكون الصلة مستطالة عرفا نحو قولك : ما أنا بالذى هو راكب لك فرسا، فقولك : هو راكب لك فرسا صلة الذى. وهو طويل عرفا فيجوز حذف هو منه فتقول : ما أنا بالذى راكب لك فرسا. فان لم تكن مستطالة فحذف صدرها قليل في كلام العرب نحو قولهم : لا سيما زيد، فلاَ نافية للجنس وسي اسمها مضاف وما موصولة مضاف اليه وزيد خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو والجملة صلة ما فهُوَ صدر صلة ما. وقد حذف من غير استطالة الصلة. هذا أعنى جواز حذف صدر الصلة بشرط الاستطالة إذا كان الباقي غير صالح لأن يكون صلة كاملة. فإذا كان الباقي صالحا لذلك فقد امتنع الحذف عند جميع

النحاة. وذلك كما إذا تقول مثلا : جاء الذى هو قام، فهو قام مبتدأ وخبره والجملة صلة الذى. فلو قلت : جاء الذى قام على أن أصله جاء الذى هو قام لم يجز لأن قَامَ بعد حذف هُوَ صالح لأن يكون صلة. فإذا حذف هُوَ لم يدرك أهناك حذف أم لا. وذلك بخلاف ما مرّ من قولك : ما أنا بالذى راكب لك فرسا. فان راكب الخ. لا يصلح لأن يكون صلة لأن صلة الذى لا تكون الا جملة أو شبهها. ثم اعلم أنه قد تقدّم أنّ اشتمال الصلة على ضمير عائد على الموصول واجب. وبيّن المصنف هنا أنّ حذف العائد جائز شائع في كلام العرب بشرط أن يكون ضميرا متصلا منصوبا بفعل أو وصف. ﴿ أمثلة حذف العائد المنصوب بالفعل ﴾. الذى ذبحتُ أرنب، الذى خذفتُ سنجاب، التى قبضت بكفي حصى، التي ركبت دراجة. ﴿ أمثلة حذف العائد المنصوب بالوصف ﴾ نحو قوله :

ما المستفز الهوى محمود عاقبة ❁ ولو أتيح له صفو بلا كـــدر

ما الله موليك فضل فاحمدنه به ❁ فما لدى غيره نفع ولا ضرر

فأل من قوله : المستفز موصولة والعائد اليها محذوف والأصل المستفزه. قوله : موليك أصله مولكه، فالهاء فيه العائدة على مَا الموصولة. (ص)

كذاك حذف ما بوصف خفضا ❁ كأنت قاض بعد أمر من قضى

كذاالذى جرّ بِما الموصول جرّ ❁ كـــمرّ بالذى مررت فهو برّ

(ش) يعني أنه كثر أيضا حذف العائد المجرور بالوصف بأن يكون مضافا اليه نحو قوله : ﴿ فاقض ما أنت قاض ﴾ الأصل قاضيه. وأنه كثر أيضا حذف العائد المجرور بالحرف إذا كان الحرف الجار له مثل الجار للموصول نحو

قولك : مُرّ بالذى مررت، الأصل مر بالذى مررت به. فالهاء من بِهِ هو العائد على الذى وهو مجرور بالباء وهو مثل الذى جر الذى. ونحو قوله تعالى : ﴿ ويشرب مما تشربون ﴾ الأصل ما تشربون منه. فان انتفي الشرطان المذكوران في المسئلتين قلّ في كلام العرب حذف العائد على الموصول.

★ ★ ★

﴿ المعرّف بأداة التعريف ﴾

(ش) أى هذا مبحث النوع الخامس من أنواع المعارف. وهو الإسم الذى يصير معرفة بدخول أداة التعريف عليه وهي (أل) كما قال المصنف :

أل حرف تعريف أو اللاّم فقط ❁ فنمط عــرّفت قل فيه النمط

(ش) يعني أنّ أل حرف معرف للنكرة اى مصيرها معرفة بدخوله عليها. مثال ذلك أنك إذا قلت : اشتريت نمطا، فنمط فيه نكرة. فإذا اردت تعريفه أدخلت عليه أل فقلت : اشتريت النمط. والنمط هو نوع من الثياب يطرح على الهودج. وإذا قلت : رأيت رجلا، فرجلا فيه نكرة. فإذا أردت تعريفه أدخلت عليه أل فقلت : رأيت الرجل. ثم اعلم أن النحاة اختلفوا في كون المعرف أل بجملته أواللام فقط، فعند سيبويه والخليل ان المعرف هو أل بجملته وهمزته عند الأول زائدة لا مدخل لها في التعريف، وعند الثانى همزة قطع. وانما سقطت في الدرج لكثرة الإستعمال. وعند بعض النحاة ان المعرف هو

اللام فقط فهمزته همزة وصل. ثم اعلم أنّ أل بحسب معناه إما للجنس أو للإستغراق أو للعهد. فالذى للجنس هو الداخل على اسم الجنس للإشارة الى حقيقته الحاضرة في الذهن من غير اعتبار لشيء مما صدق عليه نحو قولك : الرجل خير من المرآة. وقولك : التمرة خير من الجرادة. والذي للاستغراق هو الذي دخل على اسم الجنس للإشارة الى أن المراد به جميع الأفراد على سبيل الشمول إماحقيقة نحو قوله تعالى : ﴿ إن الإنسان لفي خسر﴾، فإن المراد بالإنسان فيه كل فرد من أفراده لا مجموعه، أومجازا نحو قولك : أنت الرجل علما أي أنت كل رجل من جهة العلم، ففي هذا القول إشعار بأن كل فرد من أفراد الرجال مجموع في المخاطب حتى كأنه لا رجل سواه. والذى للعهد هو الذى دخل على اسم الجنس للإشارة إلى أن المراد به واحد من أفراده معهود. والعهد على ثلاثة أنواع : ذكري وحضوري وذهني. فالعهد الذكري بأن تقدم في الكلام ذكر ما دخل عليه أل فيكون المراد به هو ما تقدم ذكره قبله نحو قوله تعالى: ﴿ وأرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ﴾، فالمراد بالرسول هو رسول تقدم ذكره قبله. والعهد الحضوري هو أن يكون معنى ما دخلت عليه أل حاضرا في علم المخاطب نحو قوله تعالى : ﴿ إذ هما في الغار ﴾. أو في حسه نحو قولك لمن فوّق سهما : القرطاس. والعهد الذهني أن يشار بما دخلت عليه أل الى حصة معينة في الذهن نحو قولك : ادخل السوق حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك في الخارج، والله اعلم. (ص)

وقد تزاد لازما كاللاّت ❁ والآن والذين ثم اللاتى

ولاضطرار كبنات الأوبـــر ❁ كذاوطبت النفس ياقيس السري

(ش) يعني أنّ أَلْ قد تكون زائدة فتدخل على اسم معرف بغيرها أو على نكرة. وهذه على قسمين. الأول ما تكون زيادتها لازمة بأن لا تنفك عما دخلت عليه وهى في أسماء مخصوصة ذكرها المصنف وهى اللات اسم صنم لأهل مكة والآن ظرف للزمان الحاضر والذين واللاتى من الأسماء الموصولة. والثاني ما تكون زيادته غير لازمة بأن يجوز انفكاكها عن مدخولها وهى على نوعين : ما يزاد لضرورة الشعر كبنات الأوبر من قول الشاعر :

ولقد جنيتك اكمؤا وعساقلا ❁ ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

لأن بنات الأوبر علم فهو معرفة من غير دخول أل عليه. ونحو : طبت النفس من قول الشاعر :

رأيتك لما ان عرفت وجوهنا ❁ صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

فأل في قوله : النفس زائدة لأنه تمييز والتمييز يجب أن يكون نكرة. وإنما زيدت لضرورة الشعر. وما زيد لغير ذلك نحو أل في العباس وما ذكره المصنف بقوله : (ص)

وبـــعض الأعلام عليه دخلا ❁ للمح ما قـــد كان عنه نقلا

كالفضل والحارث والنعمان ❁ فـــذكر ذا وحـــذفه ســـيان

(ش) يعني أنّ أل قد تزاد في بعض الأعلام للمح معناه قبل العلمية اى للتفاؤل بمعناه ورجاء أن يكون المسمى متصفا بذلك المعنى. وذلك كالفضل فإنه في الاسم مصدر سمى به رجاء أن يصير المسمى ذافضل. وكالحارث فإنه في الأصل اسم فاعل من الحرث وهو تقليب الأرض للزراعة سمي به رجاء أن

يصير فلاحا مقلبا للأرض لزرع الزروع. وكالنعمان فإنه في الأصل اسم للدم سمي به رجاء أن يصير المسمى شجاعا مغامرا بالحرب. وكالأسد فإنه في الأصل اسم للحيوان المفترس سمي به رجاء أن يصير المسمى شجاعا كالأسد. ولكون أل الداخلة على هذه الأعلام زائدة كان حذفها واثباتها سواء فلا يفيد حذفها تنكيرا ولا إثباتها تعريفا. (ص)

وقد يصير علما بالغلبة ۞ مضافا أو مصحوب أل كالعقبة

(ش) يعني أن الاسم قد يصير علما على بعض مسمياته بغلبة الاستعمال. وذلك على نوعان : أحدهما اسم مضاف الى آخر كابن عباس وابن عمر وابن عمرو وابن الزبير. فإن هذه الألفاظ غلبت في الاستعمال على العبادلة بحيث إذا اطلقت لم يفهم منها غيرهم وإن كان لعباس وعمر وعمرو والزبير أولاد آخرون سواهم. والثانى اسم دخل عليه أل. وأل هذه زائدة غير لازمة. وذلك نحو : المدينة، فانها غلبت على مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كانت في الاصل اسما لكل بلد. ونحو : الكتابى، فإنه غلب في عرف النحاة أنه إذا أطلق، فالمراد به كتاب سيبويه وفي عرف الفقهاء أنه إذا أطلق، فالمراد به القرآن وإن كان في الاصل اسما لكل مكتوب. (ص)

وحذف أل ذى إن تنادى أو تضف ۞ أوجب وفي غيرهما قد تنحذف

(ش) يعني أنّ أل التى جيئت للدلالة على الغلبة يجب حذفها إذا كان مدخولها مضافا أو منادى نحو أل في المدينة فتقول : هذه مدينة النبى صلى الله عليه وسلم. وفي الصعق فتقول : يا صعق. وربما حذفت في غير الإضافة والنداء نحو : هذه مدينة وهذا صعق. وهذا دليل على أنها زائدة غير لازمة.

★ ★ ★

﴿ الإبتداء ﴾

(ش) أى هذا مبحث الابتداء وهو جعل الشيء أوّلا لثان. فإذا قلت : زيد قائم، فقد جعلت زيدا أوّلا لثان وهو قائم. وهذا من قول المصنف شروع في مقاصد الكلام. وقبل الخوض في كلام المصنف أقدّم ما تنبغى معرفته لطالب النحو ليكون على بصيرة من أمره. اعلم أن المقصود من علم النحو معرفة كيفية تركيب الكلام العربى حتى يفهمه ويقدر على التكلم به. فإذا عرفت ذلك فاعلم أن اللفظ لا يكون كلاما إلا إذا كان مركبا. ولا يكون المركب كلاما إلا إذا كان مفيدا. ولا يكون المركب مفيدا إلا أن يكون مركبا على تركيب خاص وهو أن يكون فيه إسناد وهو الحكم بالإثبات أو السلب. وله ركنان : مسند اليه ومسند. فالمسند اليه هو المخبر عنه أو المحكوم عليه. والمسند هو المخبر به أو المحكوم به. والمسند اليه لا يكون إلا اسما أو ما أُوِّلَ به والمسند قد يكون اسما وقد يكون فعلا. فإذا قلت : القطار سائر، فالقطار مسند اليه وهو مبتداء. وسائر مسند وهو خبر المبتداء. وإذا قلت : سار القطار، فسار مسند وهو فعل. والقطار مسند اليه وهو فاعل بسار. فإذا لا يكون المركب كلاما إلا إذا كان مركبا على أحد التركيبين : تركيب المبتداء وخبره وتركيب الفعل ومرفوعه. ثم اعلم أن كلا من ركني الإسناد يسمى عمدة. وما عداه يسمى فضلة. فالعمدة هى المبتداء وخبره واسم كَانَ وخبرُها واسم إنّ وخبرُها ومفعولاَ ظن وكل ما كان في الأصل اياهما

والفاعل والنائب عنه. ولما كانت العمدة أشرف من الفضلة، قدّم المصنف البحث عن العمدة وبدأ منها بالمبتداء وخبره فقال : (ص)

مبتـــدأ زيد وعـــاذر خـــبر ۞ إن قلت زيد عاذر من اعتذر

وأوّل مـــبتـــدأ والـــثانـــى ۞ فاعـــل أغـــنى في أسار ذان

(ش) المبتدأ هو الاسم العارى عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرا عنه أو وصفا رافعا لمستغنى به. فالاسم يشمل الصريح كزيد والمؤوَّل به كأَنْ تَصُوْمُوْا من قوله تعالى : ﴿ وأن تصوموا خير لكم ﴾ فإنه بمعنى وصومكم خير لكم. وخرج بالاسم الفعل والحرف فلا يجوز جعل كل منهما مبتدأ. وخرج بالعاري عن العوامل اللفظية ما لم يعر عنها كزيد من قولك : جاء زيد فلا يكون مبتدأ. ودخل بغير الزائدة نحو قولك : بحسبك درهم. فإنّ بحسبك مبتدأ مع أنه مجرور بالباء وهى عامل لفظي لكنها زائدة فلا تمنع صحة جعل حسبك مبتدأ. وخرج بمخبرا عنه أووصفا الخ. ما لم يخبر عنه أو لم يكن وصفا رافعا لمستغنى به. وإذا تأمّلت الحد المذكور عرفت أن المبتدأ على نوعين : مبتدأ له خبر ومبتدأ له فاعل ساد مسد الخبر كما بيّنه المصنف بقوله : مبتدأ الى آخر البيتين. يعني أنك إذا قلت : زيد عاذر، فزيد مبتدأ وعاذر خبره. وإذا قلت : أَسَارٍ ذَانِ، فأسار مبتدأ وذان فاعل أغنى عن الخبر. (ص)

وقس وكاستفهام النّفي وقد ۞ يـــجوز نحو فائز أولو الرّشد

(ش) يعني أنّ مَجيء المبتدأ رافعا لمستغنى به عن الخبر به جائز مقيس إذا كان

على مثل ما مثّل المصنف وهو أَسَارٍ ذَانِ. فقد أشار به الى شروط ذلك وهى أن يكون المبتدأ وصفا معتمدا على الاستفهام أو النفي وأن يكون المرفوع مخالفا له في الإفراد وغيره. ﴿ أمثلة الإعتماد على الاستفهام ﴾. أسار ذان، أطائر الطائران، أسائرة السيارتان، أطائرة الطيارتان، أمداوى مطعون هذا البلد. ﴿ أمثلة الإعتماد على النفي ﴾. ما قائم الزيدان، ما عائمة البطتان، ما باك الصبيان اللاعبون. وأشار المصنف بقوله : وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد إلى أن بعض النحاة يجوِّز مجيء المبتدأ الرافع للمستغنى به عن الخبر من غير اعتماد على الاستفهام أو النفي بشرط الإفادة نحو : فائز أولو الرشد، ففائز مبتدأ وهو وصف رافع للمستغنى به وهو أولو و لم يسبقه استفهام ولا نفي. واعتمدوا في ذلك على ما جاء في بعض أشعار العرب نحو قول بعضهم :

خبيرٌ بنو لهب فلا تك ملغيا ❁ مقــالة لــهبي اذ الطير مرت

(ص)

والثانى مبتدا وذا الوصف خبر ❁ إن في سوى الإفراد طبقا استقر

(ش) تقدّم أن من شروط جعل الوصف مبتدأ والمرفوع بعده مستغنى به عن الخبر عدم التوافق بينهما في الإفراد وغيره. وذكر المصنف في هذا البيت أنه إن توافقا في غير الإفراد بأن كانا مثنّيين أو مجموعين وجب جعل الوصف خبرا مقدّما والثاني المرفوع مبتدأ مؤخّرا نحو : أقائمان الزيدان ، وأقائمون الزيدون. فلا يجوز في هذا المثال جعل قائمان وقائمون مبتدأين والمرفوعين بعدهما فاعلين مستغنى بهما عن الخبر. وأما إذا توافقا في الإفراد جاز فيه

وجهان. فإذا قلت مثلا : أشارب زيد، جاز لك أن تجعل شارب مبتدأ وزيد فاعلا أغنى عن الخبر وأن تجعل شارب خبرا مقدّما وزيد مبتدأ مؤخّرا. (ص)

ورفعوا مبتدأ بالإبتدا ❁ كذاك رفع خبر بالمبتدا

(ش) يعني أنّ المبتدأ وخبره يجب أن يكونا مرفوعين. وقد علمت أن الرفع نوع من أنواع الاعراب والإعراب لا بد له من عامل. فرفع المبتدأ والخبر لا بد له من عامل. فأخبر المصنف أن عامل الرفع في المبتدأ عامل معنويّ أى لا وجود له في اللفظ. وانما هو أمر إعتباري. وذلك هو الإبتداء وهو الإهتمام بالشيء وجعله أوّلا لثان. وأن عامل الرفع في الخبر عامل لفظي وهو المبتدأ. (ص)

والخبر الجزء المتمّ الفائدة ❁ كالله برّ والأيادي شاهدة

(ش) قد تقدّم أن الإبتداء هو الإهتمام بالشيء وجعله أوّلا لثان. وذلك يستدعي شيئين شيئا أوّلا وشيئا ثانيا وهما جزآ الإبتداء. وعرّف المصنف هنا عن الخبر بأنه هو الجزء المتمّ الفائدة يعني أنه المحصّل للفائدة من جزأي الإبتداء والفائدة هو تعريف السامع الحكم المفهوم من الكلام. فإذا ذكرت لشخص اسم القطار وعرفته ما هو ولم يعرف هل هو سائر أم لا فقلت : القطار سائر فقد عرفته بهذا الكلام الحكم وهو كون القطار موصوفا بالسير فبقولك : سائر حصلت الفائدة فهو خبر المبتدأ وهو القطار. (ص)

ومفردا يأتي ويأتي جملة ❁ حاوية معنى الذى سيقت له

(ش) يعني أن الخبر على قسمين : مفرد وجملة. والمفرد هنا ما ليس جملة ولا شبهها. والمراد بشبه الجملة الظرف والجار والمجرور. والجملة هى كل ما فيه

إسناد وإن كان غير تام. وهى على نوعين : اسمية وفعلية. فالإسمية جملة المبتدأ وخبره. والفعلية جملة الفعل ومرفوعه. وكل منهما يصح أن تقع خبرا للمبتدأ وشرط لكل منهما أن تكون مشتملة على رابط يربط بينهما وبين المبتدأ. وذلك الرابط ضمير وما ينوب عنه. ثم اعلم أن الرابط إن كان ضميرا وجبت مطابقته للمبتدأ في التذكير والإفراد وغيرهما نحو : المنجل شكله كالهلال، الدراجة راكبها تعب، الموزان يأكلهما الطائر، الأجراء يأجرهم المستأجرون، المصليات وجب عليهن ستر جميع أبدانهن. وستأتي أمثلة الخبر المفرد. (ص)

وإن تكن إيّاه معنى اكتفى ❁ بها كنطقي الله حسبي وكفى

(ش) يعني أنه يستثنى من وجوب اشتمال الجملة الواقعة خبرا على الرابط ما إذا كانت الجملة عينَ المبتدأ فلا يحتاج في ذلك الى الرابط يربط بين المبتدأ وخبره نحو قولك : نطقي الله حسبي، فالله حسبي عين النطق. (ص)

والمفرد الجامد فارغ وإن ❁ يشتقّ فهو ذو ضمير مستكن

(ش) يعني أن المفرد الواقع خبرا على قسمين : جامد ومشتق. فالجامد هنا ما لا يصاغ من المصدر كأب وأخ وشجرة ونحوها. فالمشتق هو ما يصاغ من المصدر كاسم الفاعل نحو قائم. فإذا كان الخبر جامدا فإنه لا ضمير فيه عائد على المبتدأ كقولك : النائم أخوك ، والقائم أبوك ، وهذه شجرة. فالأخبار في هذه الأمثلة خالية عن الضمير. وإذا كان الخبر المفرد مشتقا استتر فيه الضمير. وهذا الضمير إما عائد على المبتداء أو إلى ملابسه. فإن عاد إلى المبتداء وجبت مطابقته للمبتداء. ولذا وجبت مطابقة الخبر المفرد المشتق للمبتداء في الإفراد والتذكير وفروعهما كما في هذه الأمثلة : البئر عميق،

الجرة ممتلئة، الرجلان متحدثان، البقرتان مرعيتان، التاجرون مسافرون، رؤساء الناحية مقتولون، النساء قائمات. ﴿ **تنبيه** ﴾ جمع التكسير لغير العاقل يعطى حكم المؤنث المفردة. ﴿ الأمثلة ﴾. الأحجار متدحرجة، الأشجار يابسة، الأنهار جارية. (ص)

وأبــرزنه مطلقا حيث تــلا ❁ ما ليس معــناه له مــحصّلا

(ش) يعني أن الضمير الذي كان حقه أن يستتر في الخبر المشتق وجب إبرازه إذا كان الخبر واقعا بعد مبتداء ليس معنى ذلك الخبر محصّلا لهذا المبتداء. ويستوي في وجوب إبراز الضمير ما إذا كان اللبس مأمونا منه أو مخوفا. مثال ذلك عند أمن اللبس : زيد هند ضاربها هو ، وهند زيد ضاربته هي، ففي هذه المثال يجب إبراز الضمير لكون الخبر جاريا على غير من هو له. ومثاله عند خوف اللبس : زيد عمرو ضاربه هو، فإنك إذا لم تبرز هُوَ يحتمل المثال المذكور أنك تريد الإخبار بأنّ زيدا هو ضارب عمرو وأنّ عمرا هو ضارب زيد. وذلك هو اللبس المحذور، فلذلك إذا أردت الأول وجب إبراز الضمير لجريان الخبر على غير من هو له. وإذا أردت الثاني وجب استتار الضمير لكون الخبر جاريا على من هو له. وانما لم يخف اللبس في المثالين المتقدمين لاختلاف المبتدائين تذكيرا وتأنيثا فإنك إذا أردت جريان الخبر على من هو له قلت فيهما : زيد هند ضاربته ، وهند زيد ضاربها فلا لبس. (ص)

وأخبروا بظرف أو بحرف جرّ ❁ ناوين معــنى كائن أو استقرّ

(ش) يعني أن الظرف والجار والمجرور يقعان خبرين. وإذا وقع كل منهما خبرا تعلّق بمتعلّق محذوف تقديره كَائِنٌ أو إسْتَقَرَّ. فإذا كان المقدّر كائنا كان

هذا الخبر من قبيل الخبر بالمفرد. وإذا كان المقدّر إستقر كان من قبيل الخبر بالجملة. ولذا سمّي هذا الخبر بشبه المفرد وشبه الجملة. وما ذكر من وجوب تعلّق كل من الظرف والجار والمجرور بكائن أو إستقر إذا كان المراد به الوجود المطلق. وأما إذا أريد تعلّقه بالوجود المقيّد كالقيام والجلوس ونحوهما فلا يجوز تقديره بل يجب ذكره فلا يجوز أن تقول : زيد على السطح مريدا به زيد قائم على السطح ولا زيد على الكرسي مريدا به زيد جالس على الكرسي. وإذا أردت الإخبار بوجود زيد مستعليا على السطح أو الكرسي على الإطلاق من غير اعتبار هيئة خاصة جاز ذلك بل وجب. ﴿ أمثلة الظرف الواقع خبرا ﴾. بيت زيد أمام بيت عمرو ، بيت زيد إزاء الجبل ، المكتبة خلف المسجد. ﴿ أمثلة الجار والمجرور الواقع خبرا ﴾. السمك في الماء ، السلاح من الحديد ، هذه الدراجة لمحمود. (ص)

ولا يكون اسم زمان خبرا ۞ عن جثّة وإن يفد فاخبرا

(ش) يعني أن اسم الزمان لا يجوز جعله خبرا عن المبتدأ الذى هو الجثة أى الاسم الدالّ على الذات إلا أن يكون الإخبار به عن الجثة مفيدا. فلا يجوز أن تقول : زيد اليوم ولا زيد مغرب الشمس ونحو ذلك لأن مثل هذا الكلام لا يكون مفيدا. وأما إذا كان الإخبار به عن الجثة مفيدا، فإنه يجوز نحو قول العرب : الهلال الليلة. وقولهم : الرطب شهرى ربيع. وبعض النحاة لا يجوز ذلك وإن كان مفيدا. وما ورد عن العرب مما ظاهره ذلك فهو مؤوّل. فقولهم : الهلال الليلة مؤوّل بطلوع الهلال الليلة ، والرطب شهرى ربيع مؤوّل بوجود الرطب شهرى ربيع. (ص)

ولا يـــجوز الإبتدا بالنّكرة ❁ ما لـــم تفد كعند زيد نمرة
وهل فـــتى فيكم فما خلّ لنا ❁ ورجـــل من الـــكرام عندنا
ورغبة في الخـــير خير وعمل ❁ بـــرّ يزين وليقس ما لم يقل

(ش) يعني أنه لما كان المقصود من الإخبار إفادة السامع وجب أن يكون المبتدأ معلوما للسامع. وذلك بأن يكون معرفة من المعارف الست التى سبق ذكرها. ولذلك لا يجوز جعل النكرة مبتدأ نحو قولك : رجل قائم على أنّ رجل مبتدأ وقائم خبره لعدم حصول الفائدة بذلك. وإذا عرفت ذلك فحيث حصلت الإفادة جاز الإبتداء بالنكرة. وذلك بوجود مسوّغ من المسوِّغات الآتى ذكرها وهي كثيرة فقد أنْهاها بعضهم الى نيف وثلاثين وعدّها بعضهم عشرة. وذكر المصنف منها ستة. وأنا أذكر هنا ما ذكره المصنف ثم زدته ما بقي منها مما لم يذكره. الأول أن يكون الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا مقدّما على النكرة التى يبتدأ بها نحو : عند زيد نَمرة، وفي البيت رجل. والثاني أن تقع بعد اداة الاستفهام نحو : هل فتى فيكم ؟، هل رجل عندك ؟، هل سيجارة لك ؟. والثالث أن تقع بعد اداة النفي نحو : ما خل لنا، ما قميص لي، ما مال لي. الرابع أن تكون مخصصة بوصف نحو : رجل من الكرام عندنا ، ثوب من الحرير لي. الخامس أن تعمل في غيرها نحو : رغبة في الخير خير ، رغبة عن المعاصي طاعة ، رغبة في المعصية معصية. السادس أن تكون مضافة نحو : عمل برّ يزين، وعمل شرّ يشين. السابع أن تكون اسم شرط نحو : من يعمل سوأ يجز به، من لم يتعلم يجهل، من يجهل يَتَّضِع. الثامن أن تكون جوابا نحو : رجل في جواب من قال لك : من عندك ؟ التقدير رجل عندي.

التاسع أن يراد به العموم نحو : كل يموت ، وكل يحشر ، وكل يجزى بعمله. العاشر أن يقصد بها التنويع نحو قولك : لي ثلاثة أثواب ثوب للمِهنة وثوب للاحتفال وثوب لصلاة الجمعة. الحادي عشر أن تكون دعاء نحو قوله تعالى : ﴿ سلام على إلياسين ﴾، وقوله تعالى : ﴿ سلام على نوح في العالمين ﴾. الثاني عشر أن تكون خَلَفًا عن موصوف نحو قولك : مؤمن خير من كافر، إذ التقدير رجل مؤمن خير من رجل كافر. الثالث عشر أن يكون فيها معنى التعجب نحو : ما أحسن زيدا، فمَا نكرة تامّة مبتدأ وجملة أحسن زيدا خبره. الرابع عشر أن تكون مصغّرة نحو : رُجيل عندنا. وإنّما كان التصغير مسوِّغًا لأن المصغّر في معنى الموصوف، فالمثال المذكور بمعنى رجل حقيرٌ عندنا. الخامس عشر أن تكون في معنى المحصور نحو قولهم : شرّ أَهَرَّ ذا ناب، فإنه بمعنى ما أهرّ ذا ناب الا شرّ. السادس عشر أن تقع بعد واو الحال كقولك : خرجت من البيت وقمر طلع. السابع عشر أن تعطف على معرفة نحو : زيد ورجل ضاحكان. وإنما كان رجل في المثال المذكور بمعنى مبتدأ لأنه معطوف على المبتدأ والمعطوف على المبتدأ مبتدأ لأن المثال المذكور بمعنى زيد ضاحك ورجل ضاحك. الثامن عشر أن تكون معطوفة على وصف نحو : تَميميٌّ ورجل قائمان. التاسع عشر أن تكون معطوفا عليها موصوفٌ نحو : رجل وامرأة سوداءُ ماشيان. العشرون أن يقصد بها إبْهامها نحو قول الشاعر :

مُـرَسَّعَة بـين اَرْسـاغـه ❁ بـه عَـسَم يبتـغي ارنـبا

الحادي والعشرون أن تقع بعد لَوْلاَ نحو قوله :

لولا اصطبارٌ لأَوْدَى كل ذي مِقة ❁ لما استقلّت مطاياهُنّ للظَعَن

الثاني والعشرون أن تقع بعد فاء الجزاء نحو قولهم : إن ذهب عير فعير في الرهط. الرابع والعشرون أن تقع بعد كَمْ الخبرية نحو قوله :

كم عَمَّةٌ لك يا جرير وخالة ❁ فدعاء قد حلبت عليَّ عِشاري

فقوله كم عمة مبتدأ وخبره قد حلبت. وهذه المسوِّغات التى ذكرتها هي التى يصح عدّها من المسوغات عند النحاة. وغيرها إما راجعة اليها أو غير صحيحة. وإن أردت حفظ هذه المسوِّغات فاحفظ قولي هذا :

من المسّوغات تقديم الخبر ❁ إن يك ظرفا أو يكن بحرف جر
أداة الاستفهام إن تقدّمت ❁ كذا اداة النفي مع قيد ثبت
وكونها موصوفة والعملُ ❁ في غيرها إضافة قد نقلوا
وكونها شرطا وان تنوّعا ❁ تعجّب كذاك تصغير دعا
وأن تكون خلفا عن ما وُصِفْ ❁ إرادة الحصر كما عنهم عرف
وقوعها من بعد واو الحال ❁ نحو سرينا وهلال جالي
كذاك عطفها على معرفةٍ ❁ كذا على وصف لذي معرفة
أو كان موصوف عليها عطفا ❁ أو قصد إبهام لتلك قد وفا
وبعد لولا فالجزا وبعد كَم ❁ ان خبريةً اتت وان تُعَمّ

(ص)

والأصل في الأخبار أن تؤخّرا ❁ وجوّزوا التقديم إذ لا ضررا

(ش) يعني أن الأصل في خبر المبتدأ أن يقع بعده لأن الخبر وصف في المعنى، فاستحقّ التأخيرَ كالنعت ولكنّهم جوّزوا تقديْمه على المبتدأ إن لم يحصل بسببه ضرر أى لَبْسٌ ونحوه فتقول : قائم زيد، ومذبوحة الدجاجة، ولي مال، وعندك ضيف. وأما إذا حصل بسببه ضرر فهو ممنوع كما أشار بقوله : فامنعه الخ. (ص)

فامنعــه حين يستوي الجزآن ❁ عــرفا ونــكرا عادمي بيان

كذا إذا ما الفعل كان الخبرا ❁ أو قصد استعماله منحــصرا

أو كان مسندا لذي لام ابتدا ❁ أو لازم الصدر كمن لي منجدا

(ش) تقدّم أنّ جواز تقديم الخبر مقيّد بعدم الضرر. فإذا حصل الضرر بالتقديم امتنع. فذكر المصنف في هذه الأبيات الثلاثة خمسة مواضع يمتنع فيها تقديم الخبر على المبتدأ. الاول أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين صالحتين لجعل كل منهما مبتدأ والحال أنه لم يكن هناك ما يبيّن المبتدأ من الخبر. مثال المعرفتين : زيد أخوك، فزيد معرفة بالعلمية وأخوك معرفة بالإضافة الى الضمير، ففي هذا المثال يجب أن يكون زيد مبتدأ وأخوك خبرا ولا يجوز أن تجعل زيد خبرا مقدّما وأخوك مبتدأ مؤخّرا لأن ذلك مُلَبِّس على السامع، اذ لا دليل ولا قرينة فيه على التقديم والتأخير، إذ يجب في مثل هذا المثال أن يكون المقدّم هو المبتدأ والمؤخّر هو الخبر كما لو قلت : أخوك زيد. فإن وُجدت قرينة جاز تقديم الخبر نحو : أبوحنيفة أبو يوسف، إذ علم أن المراد بهذا القول تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة فينتفي اللبس. الثاني أن يكون الخبر فعلا نحو : زيد قام وعمرو يقوم، فلا يجوز أن تقول : قام زيد ويقوم عمرو

على أنّ قام ويقوم خبران مقدّمان وزيد وعمرو مبتدأن مؤخّران بل إذا قلت ذلك وجب أن يكون زيد وعمرو فاعلين بقام ويقوم. الثالث أن يكون الخبر محصورا فيه المبتدأ نحو : إنما زيد قائم، فإنه إخبار بحصر زيد في قائم أى ليس له صفة غير أنه قائم فلا يجوز أن تقول : إنما قائم زيد كما لا يجوز أن تقول في ما زيد إلا قائم : ما قائم إلا زيد، لأن القاعدة أن المحصور فيه بإنّما يجب أن يكون مؤخّرا وبإلاَّ يجب أن يكون تاليا لها. فلو قُدِّم الخبر في ذلك لالتبس المحصور فيه بغيره. وبما تقرّر علم أن قول المصنف : منحصرا بفتح الصاد. والأصل منحصرا فيه فحذف فِيْهِ لضيق النظم. الرابع أن يكون الخبر مسندا لمبتدأ دخلت عليه لام الإبتداء نحو : لَزيد قائم، فلا يقال : قائم لزيد لأن لام الابتداء لها الصدر. والخامس أن يكون الخبر مسندا لمبتداء هو اسم ملازم للصدر كأسماء الاستفهام نحو : من لي منجدا فلا يقال : لي من منجدا، لأن مَنْ مِن الأسماء الاستفهام فلها الصدر ولا يجوز تأخيرها. (ص)

ونحو عند درهم ولي وطر ❁ ملتزم فيه تقدّم الخبر

كذا إذا عاد عليه مضمر ❁ ممّا به عنه مبينا يخبر

كذا إذا يستوجب التّصديرا ❁ كأين من علمته نصيرا

وخبر المحصور قدّم أبدا ❁ كما لنا الا اتّباع أحمدا

(ش) لما فرغ المصنف من بيان مواضع امتناع تقديم الخبر ، شرع في بيان مواضع يجب فيها تقديمه وذكر أنها أربعة. الأول إذا كان المبتدأ نكرة والخبر جار ومجرور أو ظرف نحو : لي وطر ، وعندي درهم. الثاني إذا كان المبتدأ متصلا بضمير يعود على الخبر نحو : في الدار صاحبها، إذ لو قيل : صاحبها

في الدار لعاد الضمير الى متأخّر لفظا ورتبة وهو الدار وذلك ممتنع. الثالث أن يكون الخبر مما يلازم الصدر كأسماء الاستفهام نحو : أين من علمتَه نصيرا ؟ ، وأين بيتك ؟ ، وكيف حالك ؟. الرابع أن يكون المبتدأ محصورا فيه الخبر نحو : ما لنا إلا اتّباع أحمد وإنّما قائم زيد. وانما امتنع هذا المثال إذا أريد به حصر المبتدأ في الخبر. وأما إذا أريد به حصر الخبر في المبتدأ فلا يمتنع للقاعـــدة المذكورة. (ص)

وحذف ما يعلم جائـــز كما ❁ تـــقول زيد بعد من عندكما

وفي جواب كيف زيد قل دنف ❁ فزيد استغـــني عنه إذ عرف

(ش) يعني أن كلا من المبتدأ والخبر يجوز حذفه إذا كان معلوما للسامع. وذلك بأن وجدت هناك قرينة تدل عليه كما إذا كان مذكورا في الكلام المتقدم. مثال حذف الخبر أن يقول لك سائل بقوله : من عندك ؟ فتقول له : زيد، تعنى زيد عندي فتحذف عِنْدِيْ لدلالة عِنْدَكَ التى في كلام السائل. وأن يقول لك سائل وأنت مع جماعة فيهم زيد : مَنْ منكم زيد ؟ فتقول له مشيرا اليه : هذا، تعنى زيدا. ومثال حذف المبتدأ أن يقول لك سائل : كيف زيد ؟ فتقول له : دنف تعنى زيد دنف، فتحذف زيد للعلم به من قول السائل. وأن تعود مريضا فتخرج من عنده فسألك عنه سائل بقوله : كيف هو ؟ فتقول له : صحيح تعنى هو صحيح. وينبغي أن تعلم أن القرينة غير محصورة في الاستفهام. فمثال وجودها في غيره قول الشاعر :

اضائت لهم احسابهم ووجوههم ❁ دُجى الليل حتى نظم الجِزْعَ ثاقبه

نجوم سماء كلما انقض كوكب ❁ بدا كوكبٌ تأوِى اليه كواكبه

أى هم نجوم سماء. (ص)

وبعد لولا غالبا حذف الخبر ❁ حتم وفي نص يمين ذا استقر

وبـــعد واو عيّنت مفهوم مع ❁ كـــمثل كل صانع وما صنع

وقبل حال لا يكون خـــبرا ❁ عن الـــذى خبره قد اضمرا

كضربي العبد مسيئا واتـــمّ ❁ تبييني الـــحق منوطا بالحكم

(ش) يعني أن حذف الخبر إما جائز وإما واجب. فالجائز تقدّم ذكره في قوله : وحذف ما يعلم ... البيتين. والواجب ما ذكره في هذه الأبيات الأربعة. وذلك أن الخبر يجب حذفه في أربعة مواضع. الموضع الاول أن يقع بعد لَوْلاَ الامتناعية في غالب أحوالها وهو أن يكون الامتناع معلّقا بها على وجود المبتدأ الوجودَ المطلقَ نحو : لولا زيد لهلكت تقديره لولا زيد موجود لهلكت، فحذف موجود وجوبا لكونه معلوما ولكون جوابها سد مسدَّهُ. وأما إذا كان الامتناع بها على الوجود المقيّد فلا يجوز حذف الخبر بعدها مع عدم الدليل نحو قولك : لولا زيد سالمنا ما سلم. فإن دلّ عليه دليل جاز حذفه وإثباته فتقول : لولا انصار زيد حَمَوْه ما سلم ، ولولا انصار زيد ما سلم. الموضع الثاني أن يكون المبتدأ نصّا في القسم أى لفظا ملازِما للقسم بحيث لا يحتمل غيره نحو : لَعمرُ الله لأضربن زيدا وأيمن الله لأذهبن، فكل من عمر الله وأيمن الله مبتدأ حذف خبره وجوبا لأن كلا منهما نص في القسم وتقدير الخبر المحذوف قَسَمِي أو يميني. وأما إذا لم يكن المبتدأ نصا في القسم بأن يكون غير ملازم له، فلا يجب حذف الخبر بعده نحو عهد الله من قولك : عهد الله لأفعلن، فإنه محتمل للقسم فمعناه عهد الله قسمي لأفعلن

ومحتمل لغيره بأن يراد به عهد الله علي لأفعلن. فلو ذكرتَ الخبر جاز أيضا.
الموضع الثالث أن يكون الخبر واقعا بعد مدخول واو ظاهرة في إفادة المعية أى المصاحبة نحو : كل صانع وما صنع وكل رجل وضَيْعَتَه أى مقرونان. فإن لم تكن الواو ظاهرة في إفادتها للمصاحبة كما في زيد وعمرو مجتمعان لم يجب حذف الخبر بعدها بل يجوز إن دلّ عليه دليل والا فلا. قال الشاعر :

تمنَّوا لِيَ الموتَ الذى يَشْعب الفتى ❁ وكل امـــرئٍ والموت يلتقيان

الموضع الرابع أن يقع الخبر قبل حال لا يصح أن تكون خبرا عن المبتدأ المحذوف خبرُه نحو : ضربي العبد مسيئا، فضربي مبتدأ مضاف الى ياء المتكلم. والعبد مفعول به لضرب. ومسيئا حال من العبد. وخبر المبتدأ محذوف وجوبا تقديره حاصلٌ إذ كان أو إذا كان. وهذا الخبر المحذوف مقدّر قبل مسيئا. وانما وجب حذف الخبر قبل هذا المثال لأنه لو جُعل مسيئا خبر المبتدأ وهو ضربي لكان فيه حكم بأن الضرب مسيئ. وذلك لا يصح لأن الضرب لا يصح وصفه بكونه مسيئا بل المسيئ هو الضارب. ونحو اَتَمّ تَبْيِنْيَ الحَقَّ منوطا بالحكم، فاتمّ مبتدأ مضاف لتبييني. والحق مفعول به لتبييني. ومنوطا حال من الحق. وبالحكم متعلق بمنوطا. وخبر المبتدأ محذوف وجوبا مقدّر قبل الحال أى حاصل إذ كان أو إذا كان. وحاصل الكلام في هذا الموضع أن الخبر يجب حذفه إذا كان المبتدأ مصدرا أو اسم تفضيل مضافا اليه وبعده حال سدّت مسدّ الخبر لا يصلح أن تكون خبرا عن ذلك المبتدأ. (ص)

وأخـــبروا باثنين أو بأكـــثرا ❁ عن واحد كـــهم سراة شعرا

(ش) يعني أن الإخبار عن المبتدأ الواحد بخبرين فأكثر جائز لأن الخبر حكم. ويجوز أن يحكم على الشيء الواحد بحكمين فأكثر. ثم تعدّد الخبر على ضربين. الأوّل تعدّد في اللفظ والمعنى نحو قوله تعالى : ﴿ وهو الغفور الودود ، ذو العرش المجيد ، فعال لما يريد ﴾، ونحو : هم سراة شعراء. وهذا الضرب يجوز فيه العطف فتقول مثلا : هم سراة وشعراء. الضرب الثاني تعدد في اللفظ دون المعنى. وضابطه أن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ نحو قولهم : الرمان حلو حامض، فحلو حامض لفظان معناهما واحد وهو مزّ. وذلك لأن الموجود في الرمان هو المزازة. وهو طعم متوسّط بين الحلاوة والحموضة وليس فيه طعم الحلاوة وطعم الحموضة الصِّرْفان. وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف فلا يجوز أن يقال : الرمان حلو وحامض.

★ ★ ★

﴿ كان وأخواتها ﴾

(ش) هذا شروع في بيان نواسخ الإبتداء أي العوامل التي أزالت عمل الإبتداء وهو الرفع يقال : نسخت الشمس الظل أي أزالته. فهذه النواسخ تختص بالدخول على لفظين هما في الأصل مبتدأ وخبره. وهي أنواع وتختلف أعمالها باختلاف أنواعها. فمنها كان وأخواتها. وذكرها المصنف في هذا الباب وبيّن عملها بقوله : (ص)

ترفع كان المبتدا اسما والخبر ۞ تنصبه كـــكان سيّدا عـــمر

(ش) يعني أن كَانَ وأَخَوَاتُهَا من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر الناسخة لعمل الإبتداء فيهما فهي ترفع المبتدأ بعد أن كان مرفوعا بالإبتداء ويسمى اسما لها، وتنصب خبر المبتدأ بعد أن كان مرفوعا به ويسمى خبرها. مثال ذلك قولك : الصبر مرّ، فهو المبتدأ وخبره. فإذا أدخلْتَ عليه كَانَ قلت : كان الصبر مرّا، برفع الصبر اسما لكَانَ ونصب مرّا خبرا لها. واعلم أن كَانَ تدلّ على اتّصاف المخبر عنه وهو الاسم بمدلول خبرها في زمن دلّت عليه صيغتها. فقولك : كان زيد قائما يدلّ على اتّصاف زيد بالقيام في الزمن الماضي. وقولك : يكون زيد قائما يدلّ على اتّصاف زيد بالقيام في الزمن الحال أو المستقبل. وقولك : كن قائما أمر للمخاطب بالإتّصاف بالقيام في المستقبل. (ص)

ككان ظلّ بات أضحى أصبحا ❁ أمسى وصار ليس زال برحا

فتئ وانفكّ وهذى الأربعة ❁ لشبه نفي أو لنفي متبعة

ومثل كان دام مسبوقا بما ❁ كاعط ما دمت مُصيبا درهما

(ش) يعني أن الأفعال التي تعمل عمل كَانَ إثنا عشر فعلا. الأول ظَلَّ ومعناها اتّصاف المخبر عنه بالخبر نهارا نحو : ظل زيد مكتسبا. الثاني : بَاتَ ومعناها اتّصاف المخبر عنه بالخبر ليلا نحو : بات المتعلم ساهرا. الثالث أَضْحَى ومعناها اتّصاف المخبر عنه بالخبر ضحى. وهو وقت بين ارتفاع الشمس قدر رمح وزوالها نحو : أضحى الفقيه معلّما. الرابع أَصْبَحَ ومعناها اتّصاف المخبر عنه بالخبر صباحا نحو : أصبح البرد شديدا ، أصبحت المرأة مُوْقِدةً للنار لطبخ البيض. الخامس أَمْسَى ومعناها اتّصاف المخبر عنه بالخبر

مساء وهو من الزوال الى نصف الليل نحو : أمسى زيد غنيا. السادس صَارَ ومعناها التحوّل من صفة الى صفة أى تحوّل المخبر عنه من صفة الى الإتّصاف بالخبر نحو : صار زيد بعد الفقر غنيا. السابع لَيْسَ ومعناها النفي وهي عند الإطلاق لنفي الحال أي لإنتفاء الحدث في الحال. وعند التقييد بحسبه نحو : ليس زيد قائما، وليس زيد قائما أمس. الثامن والتاسع والعاشر والحادى عشر: زَالَ وبَرِحَ وفَتِئَ وانْفَكَّ، ومعنى هذه الأربعة ملازمة المخبر عنه للخبر على ما يقتضيه الحال. ويشترط لهذه الأربعة أن تقع بعد النفي أو شبهه. والمراد بشبه النفي النهي والدعاء. ولا فرق بين أن يكون النفي ملفوظا أو مقدّرا. مثال الملفوظ به : ما زال زيد قائما ، ما برح عمرو باكيا ، ما فتِىء بكر محسنا ، ما انفكّ خالد جالسا. ومثال المقدّر قوله تعالى : ﴿ تاللّٰه تفتؤ تذكر يوسف ﴾، وقول الشاعر :

فقلت يـــمين الله أبرح قاعدا ❁ ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالى

الثاني عشر دام ويشترط لعملها أن تقع بعد مَا المصدرية الظرفية. ومعنى كون ما مصدرية ظرفية أن تؤوّل مع مدخولِها بالْمصدر وتدلّ على الوقت نَحو : أعط زيدا ما دمت مصيبا درهما أي مدة دوامك مصيبا درهما. (ص)

وغـــير ماض مثله قد عملا ❁ إن كان غير الماضي منه استعملا

(ش) يعني أن هذه الأفعال أي كان وأخواتها على ثلاثة أقسام. القسم الأول ما لا يتصرف بحال وهو لَيْسَ باتّفاق النحاة ، ودَامَ على الصحيح. والقسم الثاني ما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زَالَ وبَرِحَ وفَتِيءَ وانْفَكَّ. والقسم الثالث ما يتصرف تصرفا تامّا وهو باقيها. فأخبر المصنف بأن غيرالماضى مما استعمل

منه يعمل كعمله. والمراد بغير الماضى المضارع والمصدر واسم الفاعل والأمر والنهي. مثال المضارع : يكون الثلج منماعا ، يظل الحرباء مصطخدا ، يبيت صَرَّارُ الليل صارّا ، يضحي الأجير عاملا ، يمسي الطائر مغرّدا ، يصير كل حي ميتا ، لا يزال المطر منهلا ، لا يبرح التلميذ جالسا ، لا يفتأ البرق لامعا ، لا ينفكّ الرعد قاصفا. ومثال المصدر : أعجبني كونك مجتهدا ، وظلولك متعلّما ، وبياتك مكرّرا ، وإضحائك ذاهبا إلى المدرسة ، وإمساءك كاتبا للكتاب ، وإصباحك قارئا للقرآن ، وصيرورتك معلّما. ومثال اسم الفاعل : أنت كائن مجتهدا ، وظالّ متعلّما ، وبائت مكرِّرا ، ومضح ذاهبا للمدرسة ، وممس كاتبا للكتاب ، ومصبح قارئا للقرآن ، وصائر معلّما. ومثال الأمر : كن مجتهدا ، وظلّ متعلّما ، وبت مكرّرا ، وأضح ذاهبا إلى السوق ، وأمس كاتبا للكتاب ، وأصبح قارئا للقرآن ، وصر معلما. ومثال النهي : لا تكن متكاسلا ، لا تظلّ لاعبا ، لا تبت نائما ، لا تضح قاعدا في بيتك ، لا تمس متنـــزها ، لا تصبح فاعلا لما لا نفع له ، لا تصر جاهلا. (ص)

وفي جـــميعها توسّـــط الخبر ❁ أجـــز وكلّ سبقه دام حظر

(ش) يعني أنّ النحاة قد أجْمعوا على جواز توسّط أخبار هذه الأفعال كلها بينها وبين أسمائها فتقول : كان قائما زيد، وظل متبسّما عمرو، وبات ساهرا خالد، وأضحى مكتسبا الفقير، وأمست هابة الريح، وأصبح ذاهبا التاجر، وصار عالما التلميذ، وما برح قارئا عمرو، وما زال باكيا زيد، وما فتيء محسنا بكر، وما انفكّ متعلّما خالد، وليس سواء عالم وجهول. وأنّ جميع النحاة منعوا أن يكون خبر دام متقدّما عليها. وظاهر كلام المصنف أن

تقدّم خبرها على مَا نحو : لا أقوم قائما ما دام زيد، وتقدمه على دام وحدها نحو : لا أقوم ما قائما دام زيد سواء في المنع، ولكن ينبغي حمل كلام المصنف على الأول لأن الثاني مختلف فيه ولِمَا أشعر به قوله : كذاك الخ. من أن خبر ما يتقدمه مَا النافية من هذه الأفعال لا يتقدم مَا. (ص)

كذاك سبق خبر ما النّافية ❁ فجئ بها متلوّة لا تالية

(ش) يعني أن خبر ما يتقدمه من هذه الأفعال مَا النافية لا يتقدم عليها سواء كانت مَا شرطا في عمله أوْلا فلا تقول : قائما ما زال زيد، وضاحكا ما برح عمرو ونحوهما كما لا تقول : قائما ما كان زيد. وذلك لأن مَا النافية لها الصدر فلا يتقدمها معمول مدخولها. (ص)

ومنع سبق خبر ليس اصطفي ❁ وذو تمام ما برفع يكتفي

(ش) اختلف النحاة في تقديم خبر لَيْسَ عليها والمختار أنه لا يجوز فلا تقول : قائما ليس زيد. وذلك لضعفها بعدم التصرف وشبهها بمَا النافية. وقوله وذو تمام مرتبط بقوله : (ص)

وما سواه ناقص والنّقص في ❁ فتئ ليس زال دائما قفي

(ش) يعني أن هذه الأفعال تستعمل على وجهين. الوجه الأول أن تكون تامة وهي ما كان منها مستغنيا بمرفوعه عن منصوبه كغيره من الأفعال. وهذا المرفوع فاعل صريح نحو : كان زيد بَمعنى وجد، وظل اليوم بَمعنى دام ظله، وبات زيد بالقوم بِمعنى نزل بهم ليلا، وأضحى الجليد بِمعنى بقي إلى وقت الضحى، وأمسى زيد بمعنى دخل في المساء، وأصبح زيد بِمعنى دخل في الصباح، وصار زيد مالاً بِمعنى جَمع، وبرح الخفاء، وانفكّ بِمعنى انفصل،

وما دامت السموات والأرض بِمعنى بقيت. والوجه الثاني أن تكون ناقصة. وهي ما كان منها رافعا للاسم وناصبا للخبر. وهي المبحوث عنها في هذا الباب. واستثنى المصنف من عموم ما تقدم ثلاثة أفعال وهي فتئ وليس وزال فهذه الثلاثة لا تستعمل إلا ناقصة. أما فتئ وليس فمطلقا. وأما زال فمقيّدا بأن يكون ماضى يزال. لأن زال الذي هو ماضى يزول أو يزيل لا يكون إلا تاما. (ص)

ولا يلي العامل معمول الخبر ❁ إلا إذا ظرفا أتى أو حرف جر

(ش) يعني أنه إذا كان لخبر هذه الأفعال معمول نحو : كان زيد ضاربا عمرا لم يجز أن يليها هذا المعمول فلا تقول : كان عمرا زيد ضاربا. هذا إذا كان المعمول غير ظرف ولا جار ومجروره. أما إذا كان إياهما فيجوز أن يليها فتقول : كان أمامك زيد قائما، وكان في الدار زيد جالسا، وظل في البيت زيد نائما، وأمسى بالمال زيد غنيا، وقس على هذه الأفعال غيرها. (ص)

ومضمر الشان اسما انو إن وقع ❁ موهم ما استبان أنّه امتنع

(ش) إذا عرفتَ أن معمول خبر هذه الأفعال لا يليها. فإذا ورد من العرب ما يوهم إيلاء المعمول للخبر وجب أن يؤوّل ذلك بأنّ هناك ضميرا مستترا يعود على الشأن. ولذلك يسمّى ضمير الشأن. وهذا الضمير هو الاسم لتلك الأفعال. وبهذا التأويل صار المعمول غير وال لها. وذلك نحو قول الشاعر :

قناقيذُ هَدّاجون حول بيوتِهم ❁ بما كان اياهم عطيةُ عَوَّدَا

(ص)

وقد تزاد كان في حشو كما ❁ كان أصحّ علم من تقدّما

(ش) يعني أن كَانَ لا غيرها من أخواتها قد تزاد في الحشو أي بين الشيئين المتلازمين. وأكثر ما يكون ذلك بين مَا وفعل التعجب نحو قول المصنف : ما كان أصح علم من تقدما، فمَا تعجّبيّة. وكان زائدة. أصحّ فعل التعجب. وزيدت بين الصفة وموصوفها نحو قول الشاعر :

في غُرَفِ الجنة العليا التي وجبت ❁ لهم هناك بسعيٍ كان مشكور

فقوله : مشكور صفة لسعي. وزيدت بينهما كَانَ. وزيدت أيضا بين العاطف والمعطوف عليه نحو قول الشاعر :

في لجة غمرت أبـــاك بخورُها ❁ في الـــجاهلية كان والاسلامِ

فقوله : والإسلام معطوف على الجاهلية. وزيد بينهما كَانَ. وزيدت بين نِعْمَ ومرفوعه نحو قول الشاعر :

ولبست سربال الشباب ازورها ❁ ولنعم كان شبيبة الـــمحتال

فقوله : شبيبة مرفوع بنعم. وزيدت بينهما كَانَ. ومن زيادتها بين جزأي الجملة قولهم : ولدت فاطمةُ بنت الخُرْشب الكَمَلة من بني عبس لم يوجد كان مثلُهم. فمثلهم نائب فاعل لم يوجد. وزيدت بينهما كَانَ. وشذّت زيادتها بين حرف جر ومجروره كقول الشاعر :

ســـراة بنى أبي بكر تسامَى ❁ على كان المسوَّمةِ الـــعرابِ

وندرت زيادتُها بلفظ المضارع كما أشعر بذلك قول المصنف : وقد تـــزاد كان، بلفظ الماضى. وذلك نحو قول أم عقيل بن أبي طالب رضي الله عنه :

أنت تـــكون مـــاجدٌ نبـــيل ❁ إذا تـــهُبّ شَمْـــأَلٌ بَلِـــيْل

(ص)

ويــحذفونها ويبقون الــخبر ۞ وبعد إن ولو كثيرا ذا اشتهر

(ش) يعني أن كان اختصّت من بين سائر أخواتها بجواز الحذف مع إبقاء الخبر. وذلك إما أن تحذف وحدها ويبقى اسمها أو يحذف معها أسمها. وأكثر ذلك بعد إنْ الشرطيّة ولَوْ الشرطيّة. فمثال حذفها بعد إنْ قولهم : المرء مجزي بعمله إن خيرا فخير ، وإن شرا فشر. والأصل في ذلك إن كان عمله خيرا فجزاؤه خير. ومثال حذفها بعد لَوْ قوله صلى الله عليه وسلم : « التمِسْ ولو خاتما من حديد »، الاصل التمس ولوكان ما التمستَه خاتما من حديد. (ص)

وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب ۞ كمثل امّا انت بــرّا فاقترب

(ش) يعني أن كَانَ قد يعوض عنها ما. وذلك إذا وقعت بعد أن المصدرية فتحذف لذلك وجوبا، إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض. مثال ذلك قولك : أما أنت برّا فاقترب. والأصل لِأَنْ كنت برّا، حذفت منه لام الجر قبل أَنْ وحذفت كَانَ دون الضمير المتصل بها، فانفصل وصار أنت ثم عوض منها مَا وأدغمت فيها نون أَنْ فصار أمّا أنت برّا. (ص)

ومن مضارع لكان منجــزم ۞ تحذف نون وهو حذف ما التزم

(ش) يعني أن مضارع كَانَ سواء كانت ناقصة أو تامة وهو يكون إذا كان مجزوما جاز حذف نونه بشرط أن لا يتصل بها ضمير نصب ولا حرف ساكن نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وإن تك حسنة يضاعفها ﴾. وأما إذا اتّصل بها ضمير منصوب فلا يجوز حذفها نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « إن يكُنْه فلن تُسَلَّطَ عليه وإلا يكنه فلا خَيْرَ لك في

قتله ». وكذلك إذا اتّصل بها حرف ساكن نحو قوله تعالى : ﴿ لم يكن الذين كفروا ﴾، فلا يجوز حذفها أيضا. وخالف بعضهم في هذا الأخير فأجاز حذفها فيه نحو قول الشاعر :

فإن لم تك المِرآتُ أبدت وَسَامَةً ۞ فقد ابدت المرآة جبهةَ ضيغمِ

★ ★ ★

﴿ فصل في ما ولا ولات وإن المشبهات بليس ﴾

(ش) هذا الفصل معقود لبيان إن من الحروف ما يرفع الاسم وينصب الخبر وهي ما ولا ولات وإن. وانما شبهت هذه بلَيْسَ لا بكَانَ لمشابهتها إياها في العمل والمعنى. وأفردت عن كَانَ وأخواتها لأنها حروف. (ص)

إعمال ليس أعملت ما دون إن ۞ مع بــقا النّفي وترتيب زكن

(ش) يعني أن مَا تعمل كعمل ليس فهى ترفع الاسم وتنصب الخبر نحو قوله تعالى : ﴿ ما هذا بشرا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ ما هنّ أمهاتهم ﴾. ثم إعلم أن مَا هذه تسمّى الحجازية لأن الذين أعملوها هم أهل الحجاز. وأما غيرهم فأهملوها. ولإعمالها عندهم شروط ثلاثة. الأول أن لا تزاد بعدها إن. فإن زيدت إن بعدها بطل عملها نحو: ما إن زيد قائم. الثاني أن يبقى النفي بها على حاله. فان انتقض بالإستثناء بطل عملها نحو قوله تعالى : ﴿ وما محمد إلا رسول ﴾. وشذ قول الشاعر :

وما الدهر الا منجنونا بأهله ۞ وما صاحب الحاجات الا مُعَذَّبا

حيث نصب منجنونا ومعذبا على أنهما خبران لِمَا وقد انتقض نفيها بإلاَّ. الثالث أن يبقى معمولاها على الترتيب المعروف وهو تقديم الاسم على الخبر. فإن قدّم خبرها على الاسم بطل عملها نحو قول الشاعر :

وما خُذّل قومي فأَخْضَعَ للعِدا ❁ ولكن إذا أدْعُــوْهُمْ فهمْ همْ

برفع خذل على أنه خبر مقدّم. وشذ قول الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتَهم ❁ اذ هم قريش واذ ما مثلَهم بَشَرُ

حيث نصب مثلهم. (ص)

وسبق حرف جرّ أو ظرف كما ❁ بي أنت معــنيّا أجاز العلما

(ش) يعني أن تقديم معمول خبر مَا على اسمها جائز إذا كان جارا ومجروره أو ظرفا. مثال الجار والمجرور : ما بي أنت معنيا، فبي متعلق بمعنيا فهو معموله وقول الشاعر :

باهبة حزم لُذْ وان كنت آمنا ❁ فما كلَّ حين مَنْ تُوالى مواليا

فمن إسم ما. ومواليا خبرها. وكل حين ظرف متعلق بمواليا فهو معموله. فإن كان المعمول غير جار ومجروره ولا ظرف لم يجز تقديمه على اسمها. فلو قلت : ما عمرا زيد ضاربا لم يجز بل يجب إهمال ما. فتقول : ما عمرا زيد ضارب. (ص)

ورفع معطوف بلكن أو ببل ❁ من بعد منصوب بما الزم حيث حل

(ش) يعني إذا عطف على خبر مَا الحجازية المنصوبِ معطوفٌ وكان العاطف لَكِنْ أو بَلْ وجب رفعه على أنه خبر مبتدأ مقدّر ولا يجوز نصبه عطفا على

خبر مَا لأنه موجَب وهي لا تعمل في الموجَب. ومثال ذلك قولك : ما زيد قائما لكن قاعد، ما عمرو عالما بل جاهل أي لكن هو قاعد وبل هو جاهل. وخرج بلَكِنْ وبَلْ غيرهما كالواو والفاء فيجوز في المعطوف الرفع والنصب نحو : ما زيد قاعدا ولا قائما أو ولا قائم لكن الأرجح النصب. (ص)

وبعد ما وليس جرّ البا الخبر ❁ وبعد لا ونفي كان قد يـــجرّ

(ش) يعني أن الباء تزاد كثيرا في الخبر الواقع بعد مَا النافية سواء كانت عاملة أو مهملة نحو قوله تعالى : ﴿ وما الله بظلام للعبيد ﴾. وقوله تعالى : ﴿ وما الله بغافل عما تعملون ﴾. ونحو قولك : ما أنا بنائم وما أنت بذاهب. وكذا تزاد الباء كثيرا في خبر ليس نحو قوله تعالى : ﴿ أليس الله بكاف عبده ﴾. وقولك : ليس السعر برخيص. وتقلّ زيادة الباء بعد لاَ وكَانَ المنفية وسائر النواسخ نحو قوله :

فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعةٍ ❁ بمُـــغْنٍ فتيلا عن سواد بن قارِبِ

وقوله :

وإن مدّت الأيدي الى الزاد لم أَكُنْ ❁ بأعجلهم إذ اَشْجَعُ القوم أعجلُ

(ص)

في النّكرات أعملت كليس لا ❁ وقد تلي لات وإن ذا العملا

(ش) تقدّم في الشرح أن مما يعمل عمل ليس لاَ النافية. وذكرها المصنف في هذا البيت وبيّن أنها تعمل عمل ليس في النكرات بشرط بقاء النفي والترتيب المعلوم كما في مَا كقول الشاعر :

تعزّ فلا شيءٌ على الأرض باقيا ❁ ولا وزرٌ مما قــضى اللهُ واقيا

وبما تقدّم من اختصاص عمل لاَ بالنكرات علم أنها لا تعمل في المعرفة، فلا تقول : لا أنا نائما ولا زيد قائما خلافا لإبن الشجري تمسّكا بقول الشاعر :

بدت فعل ذي وُدّ فلما تبعتُها ❁ تولّت وبقّت حاجتي في فؤاديا

وحلت سواد القلب لا انا باغيا ❁ سواها ولا عن حبّها متراخيا

والشاهد قوله : لا أنا باغيا. فلاَ نافية وأنا ضمير المتكلم في محل رفع بها. وباغيا منصوب على أنه خبرها. واعلم أنّ إعمال لا كإعمال ليس لغة أهل الحجاز. وغيرهم يهملونها. ثم إعلم أن الغالب على خبر لاَ أن يكون محذوفا حتى قيل : إن حذفها لازم نحو قول الشاعر :

مــن صُــدّ عن نِيــرانــها ❁ فــأنــا ابن قيس لا بَــرَاحْ

والصحيح أنه غير لازم. ومما يعمل عمل ليس أيضا لات وإن النافية. أما لات فسيأتي تمام بحثها في البيت الآتي. وأما إن فاختلف في إعمالها النحاة فمنهم من منعه ومنهم من أجازه. ومن الإعمال قول الشاعر :

ان هــو مستوليًا على أحد ❁ إلاّ على اَضْعَفِ الــمجانين

وليعلم أنه لا يشترط في إعمالها أن يكون معمولاها نكرتين كما في لاَ. ولا أن يكون النفي بها غير منتقض بِإلاَّ كما في مَا ولاَ. (ص)

وما للات في سوى حين عمل ❁ وحذف ذى الرّفع فشا والعكس قلّ

(ش) يعني أن لاَتَ لا تعمل إلا في أسماء الأحيان كساعة وحين وأوان. ومن النحاة من يخصّ عملها بلفظ حين بعينه. والأكثر في الاستعمال أن يحذف

مرفوعها ويبقى منصوبها نحو قوله تعالى : ﴿ ولات حينَ مناص ﴾ أى ولات الحينُ حينَ مناص. وقول المصنف : والعكس قل يعني أن عكس حذف المرفوع وإبقاء المنصوب وهو حذف المنصوب وإبقاء المرفوع قليل جدّا كما قرأ بعضهم : ولات حينُ مناص برفع حين على أنه إسم لات وخبرها محذوف والتقدير : ولات حين مناص لهم أى كائنا لهم. وتلك القراءة شاذة.

★ ★ ★

﴿ أفعال المقاربة ﴾

(ش) إعلم أن هذا الباب يشتمل على ثلاثة أنواع من الفعل. النوع الأول أفعال المقاربة وهي كاد وكرب وأوشك. فهذه وضعت للدلالة على قرب الخبر من الاسم. والنوع الثاني أفعال الرجاء أى الطمع في الخبر إذا كان محبوبا أو الإشفاق منه إذا كان مكروها. النوع الثالث أفعال الشروع وهى أنشأ وطفق وأخذ وجعل وعلق. فهذه وضعت للدلالة على الشروع في الخبر وسمّيت هذه الأفعال كلها أفعال المقاربة على سبيل التغليب. (ص)

ككان كاد وعسى لكن ندر ❁ غير مضارع لهذين خبر

(ش) يعني أن كَادَ وما ذكر معه في هذا الباب من نواسخ الابتداء وهو يعمل عمل كان فيرفع الإسم وينصب الخبر. وذكر المصنف في هذا البيت كاد وعسى وتقدّم أنّ كَادَ من أفعال المقاربة وأنّ عَسَى من أفعال الرجاء. وأخبر المصنف أن الأكثر في الإستعمال أن يكون خبرها جملة فعل مضارع ومثلها في هذا الحكم بقية أفعال هذا الباب تقول : كاد زيد يموت ، عسى المريض

أن يصح ، عسى السقيم أن يموت. وندر مجيء خبرها غير فعل مضارع نحو قول الشاعر :

فأبت الى فهم وما كدت آيبا ❁ وكم مثلِها فارقتُها وهى تَصْفِر

وقول الشاعر :

أكثرتَ في العذل ملحّا دائما ❁ لا تُكْثِرَنْ اني عسيت صائما

وقول الشاعر :

وقد جعلتْ قُلوصُ بني زياد ❁ من الاَكْوَار مَرْتَــعُها قريب

وقول ابن عباس رضي الله عنهما : فجعل الرجلُ إذا لم يستطع أن يخرج اَرْسَلَ رسولا. (ص)

وكونه بدون أن بــعد عسى ❁ نــزر وكاد الأمر فيه عكسا

(ش) يعني أن الأكثر في الفعل المضارع الواقع خبرا لعَسَى أن يدخل عليه أنْ كالأمثلة المتقدمة وندر وقوعه خبرا لها بدون أن نحو قوله :

عسى فَــرَج يأتي به الله أنه ❁ له كلَّ يوم في خليقته امــرُ

وأن الحكم في كَادَ بعكس ما في عَسَى، فالأكثر أن يكون الفعل المضارع بدون أَنْ وندر إقتران أَنْ به كقوله :

كادت النفس ان تفيض عليه ❁ إذ غدا حَشْو رِيْــطةٍ وبرودِ

(ص)

وكعسى حرى ولكن جــعلا ❁ خــبرها حتما بأن متّــصلا

(ش) يعني أن حَرَى مثل عَسَى في العمل والدلالة على الرجاء ولكنّها تفارقه بأن خبرها يجب إتّصاله بأَنْ نحو : حرى زيد أن يقوم. ولا يجوز أن تقول : حرى زيد يقوم. (ص)

وألزموا إخلولق أن مثل حرى ❁ وبعد أوشك إنتفا أن نــزرا

(ش) يعني أن إخْلَوْلَقْ مثل حَرَى فهو مثل عَسَى في العمل والدلالة على الرجاء ويفارقه بوجوب اتّصال خبره بأَنْ نحو : إخلولقت السماء أن تمطر. ولا يجوز أن تقول : إخلولقت السماء تمطر. وأنّ أَوْشَكَ مثل كَادَ في العمل والدلالة على المقاربة ولكنه يفارقه بأنّ الكثير في خبره الاقتران بأَنْ نحو : أوشك زيد أن يموت. وقلّ عدم إقترانه بها نحو قوله :

يوشك من فــرّ من منــيّته ❁ في بــعض غِــرَّاته يوافــقها

(ص)

ومثل كاد في الأصحّ كربا ❁ وترك أن مع ذي الشّروع وجبا

(ش) يعني أن كَرُبَ مثل كَادَ في العمل والدلالة على المقاربة وفي أنّ المضارع بعده لا يقترن بأَنْ الا نادرا. فمثال الأكثر وهو عدم إقترانه بأَنْ نحو قوله :

كرب القلب من جــواه يذوب ❁ حين قال الــوشاةُ هند غَضوب

ومثال النادر قوله :

قد بُرْتَ إن كربتَ أن تبورا ❁ لــمّا رأيتَ بَيْــهَسًا مثبورا

وقول المصنف : وترك أن الخ. يعني أن الفعل المضارع الواقع خبرا لأفعال الشروع يجب أن لا يقترن بأَنْ. وذكر المصنف منها خمسة في قوله : (ص)

كأنشأ السائق يحـــدو وطفق ۞ كذا جـــعلت وأخذت وعلق

(ش) يعني أنّ أفعال الشروع منها أَنْشَأَ نحو : أنشأ السائق يحدو. ومنها طَفِقَ نحو : طفق زيد يدعو. ومنها جَعَلَ نحو : جعلت أتكلم. ومنها أخذ نحو : أخذت أمشي. ومنها علق نحو : علقت أنشد الشعر. (ص)

واستعملوا مضارعا لأوشكا ۞ وكاد لا غير وزادوا موشكا

(ش) يعني أنّ أفعال هذا الباب على قسمين : متصرف وغير متصرف. فالمتصرف أَوْشَكَ وكَادَ. وغير المتصرف ماسواهما. أما أَوْشَكَ وكَادَ فهما متصرفان تصرفا غير تام. فإنه لا يستعمل منها إلا المضارع وهو يُوْشِكُ ويَكَادُ وهو في أوشك أكثر استعمالا من ماضيه بل زعم الأصمعي أنه لا يستعمل إلا مضارعا لكنه ليس بجيّد. ومثال يوشك ما تقدّم من قوله : يوشك من فر الخ. ومثال يكاد قوله تعالى : ﴿ يكاد البرق يخطف أبصارهم ﴾ وقوله تعالى : ﴿ يكادون يسطون بالذين يتلون عليهم آيٰتنا ﴾. وجاء أيضا استعمال اسم الفاعل من أوشك وهو موشك كقوله :

فإنّك موشكٌ أن لا تـــراها ۞ وتعدُوْ دُون غاضرَةَ العَوَادِى

وأفهم تخصيص المصنف موشكا بالذكر أنه لا يستعمل اسم فاعل من كَادَ، وليس كذلك بل جاء استعماله عن العرب كقوله :

أموت اَسًى يوم الرِّجام وإنّنى ۞ يقينا لـــرَهْنٌ بالذى أنا كائد

وكذلك اسم فاعل من كَرُبَ كقوله :

آبَنَيَّ انّ ابـــاك كاربُ يومِهِ ۞ فإذا دُعِيْتَ الى المكارم فاعْجِلِ

(ص)

بعد عسى إخلوق أوشك قد يرد ❁ غـــنى بأن يفعل عن ثان فقد

(ش) يعني أن عَسَى وإخْلَوْلَقَ وأَوْشَكَ تخالف غيرها من أفعال هذا الباب. بإنها قد تستغني بأَنْ والفعل المضارع عن ثان من معموليها. وهي في هذه الحالة تامة. فأَنْ والفعل المضارع فاعل لها ولا خبر لها عند جمهور النحاة. وعند المصنف أنها ناقصة فأن والمضارع سَدَّا مسد الاسم والخبر. وذلك نحو قولك : عسى أن يقوم زيد ، وإخلولق أن تمطر السماء ، وأوشك أن يموت زيد. (ص)

وجرّدن عسى أو إرفع مضمرا ❁ بـــها إذا اسم قبلها قد ذكرا

(ش) يعني أنه إذا ذكر قبل عسى إسم ظاهر نحو : زيد عسى أن يقوم، جاز في ذلك وجهان. الأول تجريدها من الضمير وإسنادها إلى أن والمضارع بعدها فتقول : زيد عسى أن يقوم ، والزيدان عسى أن يقوما ، والزيدون عسى أن يقوموا ، هند عسى أن تقوم ، والهندان عسى أن تقوما ، والهندات عسى أن يقمن. وهكذا فقس. والثاني رفعها ضميرا يعود على الاسم الظاهر قبلها اسما لها وأن والمضارع بعدها خبرها فتقول : زيد عسى أن يقوم ، والزيدان عسيا أن يقوما ، والزيدون عسَوْا أن يقوموا ، وهند عست أن تقوم وهندان عستا أن تقوما ، والهندات عسين أن يقمن. وعلى هذا فقس. (ص)

والفتح والكسر أجز في السّين من ❁ نحو عسيت وانتقا الفتح زكن

(ش) إذا أسند عسى إلى الضمير المتحرك جاز في سينه الفتح والكسر فتقول : عسين عسيت عسيتما عسيتم عسيت عسيتن عسيت عسينا بفتح السين أو كسرها لكن الفتح هو المختار لأنه الأصل.

★ ★ ★

﴿ إنّ وأخواتها ﴾

(ص)

لإنّ أنّ لـــيت لـــكنّ لـــعل ۞ كأنّ عكس ما لكان من عمل

(ش) يعني أن من نواسخ الإبتداء إن وأخواتها وعملها عكس عمل كان فهي تنصب الإسم وترفع الخبر ويكون إسمها وخبرها مبتداء وخبره في الأصل. مثال ذلك قولك : الفليفلُ حارٌّ برفعهما. فإذا أدخلْتَ عليه إنَّ قلتَ : إن الفليفلَ حارّ بنصب الأول ورفع الثاني. وهي ستة أحرف وهي إنّ بكسر الهمزة وأنّ بفتح الهمزة وليت ولكنّ ولعلّ وكأنّ. ومعنى إنّ وأنّ التوكيد أي تقوية وقوع النسبة وتقريره أوْ لاوقوعها في ذهن السامع. وذلك بأن يكون منكِرا أو شاكّا. فإذا خاطبت من أنكر قيام زيد أو شكّ فيه قلت : إن زيدا قائم كما انك إذا خاطبت من أنكر عدم قيام زيد أو شكّ فيه قلت : إن زيدا ليس بقائم. ومعنى ليت التمنّى وهو طلب ما لا طمع فيه

أو ما فيه عسر نحو : ليت الشباب عائد ، ليتني صاعد إلى السماء. ومعنى لكنّ الإستدراك. وهو تعقيب الكلام بإخراج ما يتوهم دخوله فيه. مثاله إذا قلت : جاء الناس تُوُهِّم أن زيدا داخل في الحكم وهو مجيئه. فإذا أردت إخراجه من ذلك الحكم إستدركت بقولك : لكنّ زيدا غير جاءٍ. وإذا قلت : لم يجئ الناس تُوُهّم أن زيدا داخل في الحكم وهو عدم المجيئ. فإذا أردت إخراجه من ذلك الحكم إستدركت بقولك : لكن زيدا جاءٍ. ومعنى لعلّ الترجّي أو الإشفاق. فالترجي إنتظار وقوع المحبوب نحو قولك : لعل المطر نازل. والإشفاق خوف وقوع الأمر المكروه نحو قولك : لعل شَرَرَةً من النار مستطيرة فتحرِقَ بيتي.

(ص)

كـإنّ زيـدا عالـم بـأنّي ❁ كفء ولـكنّ إبنه ذو ضغن

(ش) مثّل المصنف لعمل هذه الحروف الستة بالأمثلة الثلاثة في قوله : إن زيدا الخ. فإنّ حرف توكيد ونصب. وزيدا إسمها منصوب. وعالم خبرها مرفوع. والباء حرف جر. وأنّ حرف توكيد ونصب. والياء إسمها في محل نصب. وكفء خبرها مرفوع. ولكنّ حرف إستدراك ونصب. وإبن إسمها منصوب وإبن مضاف والهاء مضاف إليه في محل جر. وذو خبرها مرفوع بالواو لأنها من الأسماء الخمسة. وذو مضاف. وضغن مضاف إليه مجرور.

(ص)

وراع ذا التّرتيب إلاّ في الذي ❁ كليت فيها أو هنا غير البذي

(ش) يعني أن معمولي هذه الحروف يجب ترتيبها مثل ترتيبها في الأمثلة الثلاثة المذكورة. وذلك بأن تُقدّم هذه الحروف على معموليها ويقدّم اسمها على خبرها فلا تقول مثلا : قائم إن زيدا ولا إن قائم زيدا. واستثنى المصنف من وجوب رعاية الترتيب بين المعمولين ما إذا كان الخبر جارا ومجروره أو ظرفا نحو : ليت فيها غير البذي ، وليت هنا غير البذي. فإنه يجوز فيه تقديم الخبر على الاسم. وهذه أمثلة تقديم الخبر على الاسم أكثرها للتمرين. إن في بيتك ضيفا ، إن هنا رجالا ، إن هناك ظباء ، إن خلفك أُسودا، إن إمامك أهوالا.

(ص)

وهـــمز إنّ افتح لسدّ مصدر ❁ مسدّها وفي سوى ذاك اكسر

(ش) يعني أنّ إنّ بكسر الهمزة وأنّ بفتحها واحدة في الحقيقة. وإنما كسرت أو فتحت باختلاف المواضع. فأخبر المصنف أنّ أنّ يجب فتح همزتها حيث سدّ مصدر مسدّها بأن صحّ أن يوضع في موضعها مع معموليها مصدر هو مشتق منه الخبر مضاف إلى ما هو في الأصل إسمها أو إلى ضميره. وذلك نحو قولك : عرفت أنّ زيدا قائم. فإنه يجب فتح همزة أنّ في هذا المثال لصحة وضعك مصدرا في موضعها فتقول : عرفت قيام زيد. فأنّ ومعمولاها في تأويل مصدر. ولذا سمّيت حرفا مصدريا. وكذلك قولك : ظننت أن زيدا نائم. يجب فيه فتح الهمزة لأنه بمعنى ظننت نوم زيد. وقول المصنف : وفي سوى ذاك اكسر يعني أن همزة إنّ تكسر في كل موضع لم يسدّ مصدر مسدّها. فإذا عرفت ذلك فاعلم أن همزة إن لها ثلاث حالات : وجوب

الفتح ووجوب الكسر وجوازهما. أما وجوب الفتح فهو المذكور في قول المصنف : وهمز إن افتح الخ. وأما وجوب الكسر فذكر في قوله : (ص)

فاكسر في الإبتدا وفي بدء الصّلة ❁ وحيث إنّ ليمين مكملة

أو حكيت بالقول أو حلّت محل ❁ حال كزرته وإنّي ذو أمل

وكسروا من بعد فعل علّقا ❁ باللام كاعلم إنّه لذو تقى

(ش) يعني أن همزة إن يجب كسرها في ستة مواضع. الأول إذا وقعت في ابتداء الكلام نحو قوله تعالى : ﴿ إن الذين سبقت لهم منا الحسنى أولئك عنها مبعدون ﴾. الثاني إذا وقعت أوّل الصلة نحو قوله تعالى : ﴿ وآتيناه من الكنوز ما إنَّ مفاتحه لتنوء بالعصبة ﴾. الثالث إذا وقعت جوابا للقسم نحو قوله تعالى : ﴿ تالله إنك لفي ضلالك القديم ﴾. الرابع إذا حكيت بالقول نحو قوله تعالى : ﴿ قال إني عبد الله ﴾. الخامس إذا حلّت محلّ الحال نحو مثال المصنف : زرته وإني ذو أمل. السادس إذا وقعت بعد فعل قلبي معلق عن العمل باللام نحو : إعلم إنه لذو تقى. (ص)

بعد إذا فجاءة أو قسم ❁ لا لام بعده بوجهين نمي

مع تلوفا الجزا وذا يطّرد ❁ في نحو خير القول إنّي أحمد

(ش) إن همزة ان يجوز كسرها وفتحها في أربعة مواضع. الأول أن تقع بعد إذا الفجائية. وهي التي تدلّ على مفاجأة ما بعدها نحو قوله :

وكنت أُرَى زيدا كما قيل سيد ❁ إذا أنّه عبد القفا واللهازم

فقوله : إذا أنه يجوز فيه كسرة همزة إن وفتحها لوقوعها بعد إذا الفجائية. الثاني أن تقع بعد فعل قسم ولا لام بعده نحو قول الشاعر :

لتقعدنّ مقعد القَصِيّ ۞ منّي ذي القاذورة المقلي

أو تَحْلِفي بربّك العلي ۞ أنّي أبو ذَيّالك الصبي

فقوله : إني أبو ذيّالك يجوز فيه فتح همزة إن وكسرها. الثالث أن تقع بعد فاء الجزاء نحو قوله تعالى : ﴿ من عمل منكم سوأ بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم ﴾. فقوله : فإنه يجوز فيه الفتح والكسر. الرابع أن تقع خبرا عن القول ومخبرا عنها بقول والقائل واحد نحو قول المصنف : خير القول إني أحمد فإني يجوز فيه الفتح والكسر. (ص)

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر ۞ لام إبتداء نحو إنّي لوزر

ولا يلي ذي اللاّم ما قد نفيا ۞ ولا من الأفعال ما كرضيا

(ش) يعني أن اللام قد تدخل على خبر إن المكسورة. وهذه اللام تسمّى لام الابتداء لأنها تدخل على المبتداء أو على ما دخلت عليه انّ العاملة فيما أصله المبتداء. وذلك نحو قوله : إني لوزر ، إني لناعس. وإعلم أن لام الإبتداء تدخل على أربعة أشياء. الأول خبر إن. الثاني معمول الخبر. الثالث الاسم. الرابع ضمير الفصل. وذكر المصنف الأوّل في هذا البيت. وسيأتي ذكر بقية الأشياء الأربعة في الأبيات الآتية. ولدخول لام الإبتداء على الخبر ثلاثة شروط : أحدها أن يكون مؤخّرا، فلا يجوز نحو : إنَّ لفي البيت زيدا. الثاني أن يكون مثبتا، فلا يجوز نحو : إن زيدا لَلاَ يقوم. وشذ قوله :

واعلمُ ان تسليما وتركا ۞ للا متشابهان ولا سواء

الثالث أن لا يكون فعلا ماضيا متصرفا، فلا يجوز نحو : إن زيدا لرضي. (ص)

وقد يليـــها مع قـــد كإنّ ذا ۞ لقد سما على العدا مستحوذا

(ش) تقدّم أن الماضى المتصرف لا تدخل عليه لام الإبتداء. وذكر المصنف في هذا البيت أنه إذا دخل عليه قَدْ جاز دخول اللام عليه نحو قولك : إن ذا لقد سما على العدا. ونحو قولك : إن زيدا لقد ذهب ، إن عمرا لقد نام ، ونحو ذلك. (ص)

وتصحب الواسط معمول الخبر ۞ والفصل وإسما حلّ قبله الخبر

(ش) الثاني من مواضع لام الإبتداء معمول خبر إنَّ بثلاثة شروط. الأول أن يكون واسطا بين الاسم والخبر نحو : إن زيدا لطعامك آكل. فإن لم يتوسط بينهما لم يجز دخول اللام عليه فلا يجوز نحو : إن زيدا آكل لطعامك. والثاني أن يكون الخبر صالحا لدخول اللام عليه كالمثال المذكور. فإن لم يصلح لذلك لم يجز دخول اللام على معموله، فلا يجوز نحو : إن زيدا لطعامك أكل لأنك لو قلت : إن زيدا لأَكَلَ لم يجز لأن أَكَلَ فعل ماض متصرف وهو لا يجوز دخول اللام عليه كما تقدم. والثالث أن يكون المعمول غير حال. فإن كان حالا لم يجز دخول اللام عليه، فلا يجوز نحو : إن زيدا لضاحكا راكب. الثالث من مواضع لام الابتداء ضمير الفصل. ويسمى عمادا وهو ضمير جيئ به بين المبتداء وخبره أو بين شيئين هما في الأصل مبتداء وخبره للفرق بين الخبر والصفة. وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ إن هذا لهو القصص الحق ﴾. وقولك : إن زيدا لهو العالم. الرابع من مواضع لام الإبتداء الاسم بشرط

تأخّره عن الخبر نحو قوله تعالى : ﴿ إن في ذلك لعبرة ﴾. وقولك : إن في البئر لماءً. ومثل تأخّره عن الخبر تأخّره عن معموله نحو : إن في البيت لزيدا جالس. (ص)

ووصل ما بذي الحروف مبطل ❁ إعمالـــها وقد يبـــقّى العمل

(ش) إذا اتصلت مَا الزائدة بهذه الحروف الستة أعني إنَّ وأخواتها بطل عملها وأعرب الأسمان بعدها مبتداء وخبرا نحو : إنّما زيد قائم، علمت أنّما زيد قاعد، جلس الناس لكنما زيد قائم، لعلّما بكر جالس، كأنّما زيد أسد، ليتما زيد ذاهب. وقول المصنف : وقد يبقى العمل أشار به أن من العرب من أبقى عمل ليت المتصلة بِمَا الزائدة بِجعل ما ملغاة نحو قول الشاعر :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا ❁ إلى حـــمامتنا أو نصفه فقد

يروى هذا البيت بنصب الحمام وبرفعه أيضا. وأما باقى أخواتها فقد إختلفوا في جواز بقاء عمله. فمذهب السيبويه منعه. وأجازه الزجاج ومن وافقه قياسا. (ص)

وجائـــز رفعك معطوفا على ❁ منصوب إنّ بعد أن تستكملا

(ش) يعني أنك إذا عطفت على اسم أن معطوفا فإنه يجوز لك أن ترفعه بشرط أن يقع بعد استكمالها خبرها نحو قولك : إن زيدا قائم وعمرو برفع عمرو على أنه مبتداء حذف خبره. فإن لم تستكمل خبرها لم يجز الرفع بل يجب النصب نحو قولك : إن زيدا وعمرا قائمان، فلا يجوز أن تقول : إن زيدا وعمرو قائم برفع عمرو خلافا للكسائي فإنه أجاز الرفع مطلقا تمسّكا بظاهر قوله تعالى : ﴿ إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون ﴾. (ص)

وألحقت بإنّ لكنّ وأنّ ۞ من دون ليت ولعلّ وكأنّ

(ش) يعني أن لكنّ وأنّ بالفتح مثل إنّ بالكسر في الحكم المذكور فيجوز في المعطوف على إسمها الرفع إذا كان بعد الخبر نحو قولك : قام القوم لكن زيدا جالس وعمرو، وظننت أن زيدا قائم وعمرو. ولا يجوز الرفع في المعطوف على إسم لَيْتَ ولَعَلَّ وكَأَنَّ، فلا تقول : ليت زيدا قائم وعمرو، ولا لعلّ زيدا ذاهب وعمرو، ولا كأنّ زيدا أسد وعمرو برفع عمرو في الأمثلة الثلاثة بل يجب النصب فتقول : ليت زيدا قائم وعمرا، ولعلّ زيدا ذاهب وعمرا، وكأنّ زيدا أسد وعمرا. **(ص)**

وخفّفت إنّ فقلّ العمل ۞ وتلزم اللام إذا ما تهمل

(ش) يعني أنّ إنّ بكسر الهمزة قد تخفّف بتسكين نونها. فإذا كانت مخفّفة قلّ في كلام العرب إعمالها بنصب الاسم ورفع الخبر وكثر إهمالها لزوال اختصاصها بالاسم. مثال الإعمال قوله تعالى : ﴿ وإن كُلاًّ لَمَا ليوفينهم ربك أعمالهم ﴾ على قراءة التخفيف. ومثال الإهمال قوله تعالى : ﴿ إن كل نفس لَمَا عليها حافظ ﴾ على قراءة لَمَا بالتخفيف. وإذا كانت إن المخففة مهملة لزمت اللام بعدها لتفرق بينها وبين إن النافية. ولهذا تسمّى اللام الفارقة نحو قوله تعالى : ﴿ وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله ﴾. وقوله تعالى : ﴿ وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم ﴾. وقوله تعالى : ﴿ وإن نظنك لمن الكاذبين ﴾. **(ص)**

وربّما استغنى عنها إن بدا ۞ ما ناطق أراده معتمدا

(ش) يعني أن اللام ربما إستغنى عنها إذا وجدت قرينة لفظية أو معنوية تدل على مراد المتكلم. مثال القرينة اللفظية قوله : إن الحق لا يخفي على ذي بصيرة. فلاَ النافية من قوله : لا يخفي هي القرينة التي تدل على أنّ إنّ مخففة من الثقيلة لأنه يبعد معها أن يراد بإن النفي. مثال القرينة المعنوية قوله :

أنا إبن أباة الضيم من آل مالك ۞ وإن مالك كانت كرام المعادن

فإنَّ من قوله : وإن مالك مخففة من الثقيلة ولا لام بعدها. والقرينة فيه أن المقام مقام المدح. (ص)

والفعل إن لم يك ناسخا فلا ۞ تلـــفيه غالبا بإن ذي موصلا

(ش) يعني أنّ إنَّ المخففة لا يتلوها غالبا إلا فعل ناسخ للإبتداء غيرُ ناف ولا منفي نحو قوله تعالى : ﴿ وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك ﴾. وقوله تعالى : ﴿ وإن نظنّك لمن الكاذبين ﴾، فيكاد ونظنّ فعلان مضارعان ناسخان للإبتداء. وكونه ماضيا أكثر من كونه مضارعا نحو قوله تعالى : ﴿ إن كانت لكبيرة ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين ﴾. وندر وقوع غير الناسخ بعدها كقوله :

شلّت يمينك إن قتلتَ لمسلما ۞ حلّت عليك عـــقوبة المتعمّد

ولا يقاس عليه، فلا تقول : إن قعد لزيد. وأَنْدَرُ منه كونُه لا ناسخا ولا ماضيا كقولهم : إن يزينك لنفسُك وإن يشينك لهية. (ص)

وإن تخفّف أنّ فاسمها استكن ۞ والخبر اجعل جملة من بعد أن

(ش) يعني أنّ أنّ بفتح الْهمزة قد تُخفّف أيضا بإسكان نونِها. وإذا خفّفت

وجب أن يكون اسمها محذوفا من اللفظ منويا وجوده. ويجب عند إبن الحاجب أن يكون الاسم المحذوف ضمير الشأن. ولا يجب ذلك عند المصنف بل يكون ضمير الشأن وغيره. ويجب أن يكون خبرها جملة. ولا فرق بين أن تكون الجملة اسمية نحو : علمت أن زيد قائم أو فعلية نحو : علمت أن قد قام

علموا أن يـــؤَمِّلون فجادوا ۞ قبل أن يسئلوا بأعظم سؤل

وأما إذا كانت الجملة الواقعة خبرا لها جُملة إسمية أو مصدرة بفعل جامد أو فعلية دعائية فلا تحتاج إلى فاصل لأن الفاصل إنّما يؤتي به للفرق بينها وبين أن الناصبة، وقد علم أن هذا الجمل لا تقع بعد أن الناصبة. مثال الإسمية قوله تعالى : ﴿ وآخر دعواهم إن الحمد لله رب العالمين ﴾. ومثال الفعل الجامد قوله تعالى : ﴿ وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ﴾. ومثال الدعائية قوله تعالى : ﴿ والخامسة أن غضب الله عليها ﴾. **(ص)**

وخـــفّفت كأنّ أيضا فنوى ۞ منصوبـــها وثابتا أيضا روى

(ش) يعني أن كَأَنَّ يجوز تخفيفها بإسكان النون أيضا. وإذا خفّفت فالأكثر أن يحذف اسمها وهو ضمير الشأن نحو قوله :

وصـــدر مشـــرق الـــنحر ۞ كَـــأَنْ ثَـــدْيَـــاهُ حُـــقَّـــان

ويجوز إثبات إسمها وإفراد خبرها. وهو قليل نحو قوله : كأن وَرِيْدَيْهِ رِشاء خَلَب. وإذا حذف إسمها وكان الخبر جملة إسمية لم يحتج إلى فاصل كالبيتين السابقين. وإن كان جملة فعلية فصل بينهما بلَمْ أو قَدْ. مثال الفصل بلَمْ قوله تعالى : ﴿ كأن لم تغن بالأمس ﴾. وقوله :

وتضحك مني شيخة عبشمية ۞ كأن لم ترد قبلي اسيرا يمانيا

ومثال الفصل بقد :

لا يهولنّك اصطلاء لظى الـــحر ۞ ب فمحذورها كأنْ قـــد ألّما

★ ★ ★

(ش) يعني أن اسم لا إذا كان مفردا وهو غير مكرّرة وجب بناؤه على الفتح بغير تنوين. والمفرد هنا ما ليس مضافا ولا مشبها بالمضاف. ﴿ الأمثلة ﴾. لا رجل في الدار، لا امرأة في السوق، لا صبي مكتسب. وأشار المصنف بقوله : وركّب إلى أن سبب بناء اسم لا تركيبه مع لا تركيب خمسة عشر. ثم اعلم أن ذلك الحكم المذكور إذا كان الاسم مفردا في باب الإعراب أو جَمع تكسير نحو : لا رجال، لا غلمان، لا أسد. وأما إذا كان مثنّى أو جمع مذكر سالما أو جمع مؤنث سالما فيبنى على ما ينصب به. فإذا كان مثنى بني على الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نحو : لا رجلَيْنِ في الدار. وإذا كان جمع مذكر سالما بني على الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نحو : لا مسلمِيْنَ في الكنيسة. وإذا كان جمع مؤنث بني على الكسر نحو : لا مسافراتِ سافراتُ الوجوه. وإذا تكرّرت لاَ جاز إعمالها وإلغاؤها. مثال ذلك قولك : لا حول ولا قوة. فإذا قلت ذلك جاز في اسم لا الأولى وجهان : البناء على الفتح والرفع. فالبناء على الفتح على تركيبه مع لا تركيب خمسة عشر. والرفع على إعمال لا عمل ليس. فإذا بنيت اسم لا الأولى فلك في اسم لا الثانية ثلاثة أوجه : البناء على الفتح والرفع والنصب. فالبناء على الفتح على تركيبه مع لا تركيب خمسة عشر. والرفع على العطف على محلّ لاَ الأولى واسمها، فإن محلّها رفع بالابتداء عند سيبويه على أنّ لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف لتأكيد النفي أو بالإبتداء ولا عمل للاَ فيه أو على أنّ لا الثانية تعمل عمل ليس. والنصب على العطف على اسم لا الأولى فإن محله النصب. وإذا رفعت اسم لا الأولى فلك في اسم لا الثانية وجهان : الرفع والبناء على الفتح. ولا يجوز فيه النصب فتحصل من

ذلك خمسة أوجه : بناءهما على الفتح ورفعهما وبناء الأول ورفع الثاني ونصبه ورفع الأول وبناء الثاني تقول : لا رجلَ ولا امرأةَ ، لا رجلٌ ولا امرأةٌ ، لا رجلَ ولا امرأةٌ، لا رجلَ ولا امرأةً، لا رجلٌ ولا امرأةَ. (ص)

ومفردا نعتا لمبنيّ يلي ❁ فافتح أو انصبن أو ارفع تعدل

وغير ما يلي وغير المفرد ❁ لا تبن وانصبه أو الرفع اقصد

(ش) يعني إذا أُتبع اسم لا المبني على الفتح بنعت ، فهذا النعت إما مفرد أو غيره ، وإما والٍ لمنعوته بأن يقع بعده بلا فاصل أو غير والٍ له. فإن كان النعت مفردا والياً لمنعوته جاز فيه ثلاثة أوجه وهي البناء على الفتح والنصب والرفع نحو : لا رجلَ عالمَ مهان، لا رجلَ عالمًا مهان، لا رجلَ عالمٌ مهان. وإن كان النعت مفردا غير والٍ لمنعوته جاز فيه وجهان : الرفع والنصب. ولا يجوز فيه البناء على الفتح نحو : لا رجلَ في الدار عالمٌ، لا رجل في الدار عالما. وإن كان النعت غير مفرد جاز فيه الرفع والنصب. ولم يجز فيه البناء على الفتح أيضا سواء كان واليا لمنعوته أو غير والٍ له. ﴿ أمثلة الوالى ﴾. لا قميصَ غيرُ متخرق لِى، لا قميصَ غيرَ متخرق لى، لا رجلَ قارئٌ كتاب في البيت، لا رجلَ قارئَ كتاب في البيت. ﴿ أمثلة غير الوالى ﴾. لا قميصَ لِى غيرُ متخرق، لا قميصَ لِى غيرَ متخرق، لا رجلَ في البيت قارئٌ كتاب، لا رجلَ في البيت قارئَ كتاب. (ص)

والعطف إن لم تتكرّر لاحكما ❁ له بما للنعت ذي الفصل انتمى

(ش) يعني أنه إذا عطف على اسم لا معطوف فإما أن تكرّر معه لاَ نحو : لا رجل ولا امرأة. فهذا قد مضى البحث فيه عند قوله : ورّكب المفرد فاتحا الخ. وإما أن لا تكرّر معه لاَ نحو : لا رجلَ وامرأةً في الدار. فهذا حكمه كحكم النعت المفصول عن منعوته ففيه وجهان : الرفع والنصب. ولا يجوز فيه البناء على الفتح نحو : لا شَمسَ وقمرٌ في يوم القيامة، لا شَمسَ وقمرًا في يوم القيامة. (ص)

وأعـــط لا مع همزة استفهام ۞ ما تستـــحقّ دون الإستفهام

(ش) يعني أنه إذا دخلت على لا النافية للجنس همزة الاستفهام، فهي باقية على عملها على ما مضى بيانه مفصّلا. واعلم أن أكثر ما يكون ذلك إذا قصد بالاستفهام معها التوبيخ والإنكار نحو قولك موبّخا لمن أكثر الجلوس في القهاوى ومنكرا عليه : ألا عملَ لك إلا الجلوس في القهاوى صباحا ومساء. وأما إذا قُصِد مجرد الاستفهام عن النفي فيقلّ ذلك نحو قوله :

ألا اصطبارَ لسلمى أم لها جلدُ ۞ إذا أُلاقى الذي لاقاه أمـــثالى

واعلم أن أَلاَ لها استعمالات. منها الاستعمالان المذكوران. ومنها أن تكون للتمنّى ولا خبر لها نحو : ألا ماءَ عندي. ومنها أن تكون للتحضيض نحو : ألا يذهب زيد. ومنها أن تكون للعرض نحو : ألا تنـــزل عندى. ومنها أن تكون للتوبيخ والتنديم نحو : ألا تعلمت. (ص)

وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر ۞ إذا الـــمراد مع سقوطه ظهر

(ش) يعني أن خبر لاَ النافية للجنس يكثر حذفه إذا كان المراد مع حذفه ظاهرا بأن كان كونا مطلقا نحو : لا إله إلا الله أي موجود ونحو قولك : لا

سيما زيدٌ. فإن لاَ نافية للجنس. وسى اسمها مضاف إلى مَا الموصولة. وزيدٌ خبر مبتداء محذوف تقديره هو. والجملة صلة ما. وخبر لاَ محذوف تقديره موجود. أو دلّت عليه قرينة نحو قوله تعالى : ﴿ فلا فوتَ ﴾ أي لهم بدليل قوله تعالى : ﴿ وأخذوا من مكان قريب ﴾. ونحو قوله تعالى : ﴿ قالوا لا ضير ﴾ أي عليه بدليل قوله تعالى : ﴿ إنا إلى ربنا منقلبون ﴾. وأما إذا خفي المراد مع حذف الخبر فلا يجوز حذفه عند جميع النحاة سواء كان ظرفا أو غيره نحو قول الشاعر :

إذا اللِّقاحُ غدتْ ملقًى أصِرَّتُها ❁ ولا كريمَ من الولدان مصبوح

فقوله : مصبوح خبر لا. ولا يجوز حذفه لأنه لو حذف لم يعلم لعدم القرينة. ثم اعلم أن اسم لا قد يحذف أيضا لكنه قليل نحو قولهم : لا عليك أي لا بأس عليك.

★ ★ ★

﴿ ظنّ وأخواتها ﴾

(ص)

انصب بفعل القلب جزأي ابتدا ❁ أعني رأى خلا علمت وجدا

ظن حسبت وزعمت مع عد ❁ حجا درى وجعل اللذ كاعتقد

وهب تعــلّم والتي كــصيّرا ❁ أيضا بها انصب مبتدا وخبرا

(ش) يعني أن من نواسخ الابتداء ظنّ وأخواتها. فهي تنصب مفعولين أصلهما مبتداء وخبره. ومثال ذلك أنك إذا قلت : القهوة لذيذة رفعتهما على أنّهما مبتداء وخبره. وإذا أدخلْتَ عليه ظنّ مثلا قلت : ظننت القهوةَ لذيذةً نصبتهما على أنّهما مفعولان لظن. ثم اعلم أن الأفعال المبحوث عنها في هذا الباب أفعال قلوب وأفعال تصيير. فأفعال القلوب هي الأفعال الدالة على الْمعاني القائمة بالقلوب ، وهي على ما ذكر المصنف ثلاثة عشر فعلا. الأوّل رَأَى التي بِمعنى علم أو بِمعنى ظنّ. والأول هو الأكثر نحو قول الشاعر :

رأيــتُ اللهَ أكــبرَ كل شيء ❁ مــحاولةً وأكــثرهم جنودا

والثاني وهو قليل نحو قوله تعالى : ﴿ إنهم يرونه بعيدا ﴾. فإن كان بصَرِيّة لم تنصب إلا مفعولا واحدا نحو : رأيت منطادا. الثاني خَالَ بمعنى ظنّ وهو الأكثر كقوله :

أخالك إن لم تغضض الطرف ذا هوى ❁ يسومك مــا لا يستطاع من الوجد

و بمعنى علم وهو قليل كقوله :

دعاني الغواني عمّهن وخِلتُني ❁ لي اسم فلا أدعى به وهو أوّل

وأما خال الذي بمعنى تكبر أو طلع فلا ينصب مفعولا. الثالث عَلِمَ بمعنى تيقن وهو الأكثر كقوله :

علمتُك الباذلَ المعروف فانبعثتْ ❁ إليك بي واجفات الشوق والأمل

و بمعنى ظن وهو قليل كقوله تعالى : ﴿ فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار ﴾. وأما علم الذي بمعنى انشقت شفته العليا نحو : علم الرجل فلا يتعدى إلى مفعول. وأما الذي بمعنى عرف فسيأتي. الرابع وَجَدَ

الذي بمعنى علم نحو قوله تعالى : ﴿ وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين ﴾. وأما الذي بمعنى أصاب فمتعد إلى مفعول واحد نحو : طلبت زيدا فوجدته. وأما الذي بمعنى استغنى أو حزن أو مرض فلازم. الخامس ظَنَّ بمعنى الرجحان وهو كثير كقوله :

ظننتك ان شبّت لظى الحرب صاليا ❁ فعَرّدتَ فيمن كان عنها مُعَرِّدًا

و بمعنى اليقين وهو قليل كقوله تعالى : ﴿ الذين يظنّون أنّهم ملاقو ربهم ﴾. السادس حَسِبَ بمعنى ظنّ وهو كثير نحو قولهم : يحسبهم الجاهلُ أغنياءَ. و بمعنى تيقن وهو قليل نحو قوله :

حسبتُ التقى والجود خيرَ تجارة ❁ رباحا إذا ما المرء أصبح ثاقلا

السابع زَعَمَ بمعنى الرجحان كقوله :

زعمتني شيخا ولست بشيخ ❁ إنّـــما الشيخ من يدبّ دبيبا

الثامن عَدَّ بمعنى الرجحان كقوله :

فلا تعدُدِ المولى شريكَك في الغنى ❁ ولكنما المولى شريكك في العدم

التاسع حَجَا بمعنى ظنّ كقوله :

قد كنت احجو أباعمرو أخا ثقة ❁ حتى الـــمّتْ بنا يوما ملمّات

العاشر دَرَى بمعنى علم كقوله :

دُريتُ الوفِيَّ العهدِ ياعُرْوَ فاغتبطْ ❁ فإنّ اغتباطا بالوفاء حـــميد

الحادي عشر جَعَلَ بمعنى اعتقد نحو قوله تعالى : ﴿ وجعلوا الملائكة الذين هم عبادالرحمن إناثا ﴾. وإذا كانت جعل بمعنى أوجد نحو قوله تعالى : ﴿ وجعل الظلمات والنور ﴾. و بمعنى وعد نحو قولك : جعلت لمن ردّ ضالّتي مائة ربّية

تعدّت الى مفعول واحد. وأما جعل التي بمعنى انشأ فقد مضى البحث عنها. وأما التي بمعنى صيّر فسيأتي. الثاني عشر هَبْ وهي ملازمة لصيغة الامر وهي بمعنى ظن كقوله :

فقلتُ أجـرْني أبـا مـالك ۞ وإلاّ فهبـني امـرأ هـالكا

الثالث عشر تعلّم. وهي ملازمة لصيغة الأمر أيضا. وهي بمعنى اعلم نحو قوله :

تعلَّمْ شفاءَ النَّفس قهرَ عدوّها ۞ فبالغْ بلطف في التحيّل والمكر

والكثير المشهور في استعمالها أن تعمل في أنّ وصلتها. فهما سادّتان مسدّ مفعوليها نحو قوله :

فقلتُ تعـلَّمْ أنّ للصّيد غِرّةً ۞ وإلاّ تضيِّعْـها فإنّك قـاتله

ونحو قوله صلى الله عليه وسلم : « تعلّموا انّ ربكم ليس بأعور » اي اعلموا. ثم أفعال التصيير لم يذكرها المصنف إلا صيّر وهي كثيرة. فمنها صيّر نحو قول الشاعر :

ترميـهم حجارة من سجيل ۞ فصُيِّروا مثلَ كعصف مأكول

ومنها جعل نحو قوله تعالى : ﴿ فجعلناه هباء منثورا ﴾. ومنها اتّخذ نحو قوله تعالى : ﴿ واتخذ الله ابراهيم خليلا ﴾. ومنها تخذ نحو قوله :

وفَـرُّوا بالحجاز ليُعْـجِزوني ۞ تـخذْتُ غُرازَ اِثْرَهُمْ دليلا

ومنها وهب نحو قولهم : وهبني الله فداءك. ومنها ترك نحو قوله تعالى : ﴿ وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض ﴾. ومنها ردّ نحو قوله تعالى : ﴿ ودّ كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا ﴾. ومنها ضرب

نحو قوله تعالى : ﴿ واضرب لهم مثلا أصحابَ القرية ﴾ على ما قاله بعض النحاة. (ص)

وخصّ بالــتّعليق والإلغاء ما ۞ من قبل هب والأمر هب قد ألزما

كذا تعلّم ولغــير الماضى من ۞ سواهما اجعل كل ماله زكن

(ش) يعني أن أفعال القلوب المذكورة من قبل هَبْ وهي أحد عشر فعلا مخصوصةٌ بجواز التعليق والإلغاء. فالتعليق إبطال العمل لفظا لا محلا. والإلغاء إبطاله لفظا ومحلا. مثال التعليق قوله تعالى : ﴿لقد علمت ما هؤلاء ينطقون﴾، فعَلِمْتَ لا يعمل فيما بعده لفظا لكنه يعمل فيه محلا. فإنه في محل نصب على أنه سادّ مسدّ مفعولي علمت. ومثال الإلغاء قولك : زيدٌ أَظُنُّ قائمٌ. فزيد مبتداء. وأظن لا عمل له لفظا ولا محلا. وقائم خبر المبتداء. وعلم من ذلك أن التعليق والإلغاء لا يدخلان هَبْ وتَعَلَّمْ وإن كانا قلبيين لضعف شبههما بأفعال القلوب بكونهما ملازمين لصيغة الامر كما أشار اليه المصنف بقوله : والامر هب قد الزم كذا تعلم يعني أن هَبْ وتَعَلَّمْ لا يتصرفان، فلا ماضي لهما ولا مضارع ولا غيرهما. ثم بيّن المصنف أن ما يتصرّف من هذه الأفعال حكم غير ماضيه كحكم الماضي في العمل والتعليق والالغاء وغيرها. ﴿ أمثلة غير الماضى العامل عمله ﴾. يرى زيد طلبَ العلم أفضلَ العمل ، وبكر راءٍ التكاسل عن طلب العلم خسرانا ، يخال عبد الله كثرة النوم راحة ، وعبد الرحمن خائل كثرة النوم مغبنة. (ص)

وجــوّز الإلغاء لا في الإبتدا ۞ وانو ضمير الشأن أو لام ابتدا

في موهــم إلغاء ما تقــدّما ۞ والتــزم التّعليق قبل نفي ما

وإن ولا لام ابـــتداء أو قسم ۞ كذا والإستفهام ذا له انحتم

(ش) يعني أنه قد تقدّم أن الأفعال المذكورة قبل هَبْ مخصوصة بالتعليق والالغاء. وذكر المصنف هنا أن الإلغاء جائز بشرط أن لا يكون الملغى واقعا في ابتداء الكلام بأن يقع في الوسط أو في الآخر. مثال الواقع في الوسط قولك : زيد ظننت قائم. وفي هذه الحالة الإعمال والإلغاء سواء. ومثال الواقع في الآخر قولك : زيد قائم علمت. وفي هذه الحالة الإلغاء أرجح. وأما إذا وقع الفعل في الإبتداء فانه لا يجوز إلغاؤه فلا تقول : ظننت زيد قائم على إلغاء ظننت بل يجب إعماله فتقول : ظننت زيدا قائما. وإذا جاء عن العرب ما يوهم الإلغاء في الابتداء وجب تأويله بأن يكون هناك ضمير الشأن محذوفا أو لام الابتداء محذوفة كقوله :

أرجو وآمل أن تدنو مودّتها ۞ وما إخَال لدينا منك تنـــويل

وقول المصنف : والتزم التعليق الخ. يعني أن التعليق واجب حيث وقع الفعل القلبي قبل مَا النافية أو إن أو لاَ النافيتين واقعتين في جواب قسم ملفوظ أو مقدر. مثال ما وقع قبل مَا النافية قوله تعالى : ﴿لقد علمت ما هؤلاء ينطقون﴾. ومثال ما وقع قبل إن النافية في جواب قسم ملفوظ قولك : علمت والله ان زيد قائم. ومثال ما وقع قبلها في جواب قسم مقدّر قولك : علمت ان زيد قائم. ومثال ما وقع قبل لا النافية في جواب قسم ملفوظ قولك : علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو. ومثال ما وقع قبلها في جواب قسم مقدّر قولك : علمت لا زيد في الدار ولا عمرو. وكذا يجب

التعليق إذا وقع الفعل القلبي قبل لام الابتداء نحو قولك : ظننت لزيد قائم. وكذا إذا وقع قبل لام جواب قسم نحو قوله :

ولقد علمتُ لتأتِيَنّ منيَّتي ۞ إنّ المنايا لا تطيش سهامُها

وكذا يجب التعليق أيضا إذا وقع الفعل القلبي قبل أداة الاستفهام نحو قوله تعالى : ﴿ وان أدري أ قريب أم بعيد ما توعدون ﴾. وقوله تعالى : ﴿ لنعلم أيّ الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا ﴾. وإذا تأمّلت هذه الأمثلة عرفت أن لا فرق في أداة الاستفهام بين أن تكون حرفا أو اسما. (ص)

لعلم عرفان وظنّ تهمة ۞ تعدية لواحد ملتزمة

(ش) قد تقدّم أنّ عَلِمَ الناصبة للمفعولين هي التي بِمعنى تيقن أو ظن. فخرج

بذلك علم الذي بمعنى عرف فإنها تنصب مفعولا واحدا. والفرق بين علم الناصبة للمفعولين وبين علم التي بمعنى عرف الناصبة لمفعول واحد هو أن الأولى تتعلّق باتّصاف شيء بصفة كعلمت زيدا قائما اي علمت إتّصاف زيد بالقيام، وأن الثانية تتعلّق بنفس الشيء وذاته نحو : علمت زيدا أي عرفت ذاته. وتقدّم أيضا أن ظنّ الناصبة للمفعولين هي التي بمعنى الرجحان. فخرج ظنّ التي بمعنى اتّهم. فإنها تنصب مفعولا واحدا نحو قولك : سُرق مالي وظننت زيدا اي اتّهمته. (ص)

ولرأى الرّؤيا انم ما لعلما ۞ طالب مفعولين من قبل انتمى

(ش) يعني تقدّم أنّ رَأى الناصبة للمفعولين هي التي بمعنى علم أو ظنّ. وذكر المصنف في هذا البيت رأى المشتقة من الرؤيا وهي ما رآه الانسان في نومه.

فذكر المصنف أنها تعمل عمل علم المذكورة قبل علم التي بمعنى عرف فهي تنصب مفعولين أيضا. مثالها قول الشاعر :

أبو حنش يـــؤرّقني وطـــلق ❁ وعـــــمَّـــارٌ وآوِنـــةً أُثَـــالا

أراهـــمْ رفقـــتي حتّى إذا ما ❁ تـــجافى اللّيلُ وانخزل إنخزالا

إذا أنا كالذي يـــجري لوِرْدٍ ❁ إلى آلٍ فـــلم يـــدرك بـــلالا

والشاهد في قولهم : اراهم رفقتي، فأرى فعل مضارع من رأى الرؤيا وضمير الجمع مفعولها الاول. ورفقتي مفعولها الثاني. (ص)

ولا تـــجز هـــنا بـــلا دليل ❁ سقوط مفـــعولين أو مفـــعول

(ش) يعني أنه لا يجوز حذف مفعولي هذا الباب أو أحدهما الا إذا دلّ على المحذوف دليل. مثال حذفها بلا دليل أن تقول : ظننت. وتريد ظننت زيدا حاضرا. ومثال حذف الاول بلا دليل أن تقول : ظننت قائما. وتريد ظننت زيدا قائما. ومثال حذف الثاني بلا دليل أن تقول : ظننت زيدا. وتريد ظننت زيدا ذاهبا. وانما امتنع الحذف بلا دليل لان المراد بالخطاب إفادة السامع ولا إفادة معه لأن السامع لا يعلم المحذوف فلا يستفيد شيئا. وأما إذا كان هناك دليل يدلّ على المحذوف، فانه يجوز حذفهما معا أو أحدهما. مثال حذف الأول لدليل أن يقول لك قائل : ما ظننت زيدا حافظه ؟ فتقول مجيبا له : ظننت حافظا للقرأن. ومثال حذف الثاني أن يقول لك قائل : من ظننته حافظا للقرأن ؟ فتقول مجيبا له : ظننت زيدا. ومثال حذفهما أن يقول لك قائل : هل ظننت زيدا حافظا للقرأن ؟ فتقول مجيبا له : نعم ظننت. (ص)

وكتظنّ اجعل تقول إن ولي ❁ مستفـــهما به ولـــم ينفـــصل

بغير ظرف أو كظرف أو عمل ❁ وإن ببعض ذي فصلت يحتمل

(ش) يعني أنّ تقول قد تستعمل بمعنى تظنّ فتعمل عمله وهو نصب المفعولين. وذلك بثلاثة شروط : أحدها أن تكون بلفظ المضارع. الثاني أن تقع بعد أداة الاستفهام. الثالث أن لا يفصل بينهما فاصل غير ظرف أو شبهه وهو الجار والمجرور أو معمول. مثال المستوفية للشروط قول الشاعر :

علامَ تقول الرمحَ يُثْقِل عاتقي ❁ إذا أنا لم أطعن إذا الخيلُ كرّت

فإذا لم يكن القول بصيغة المضارع لم يعمل عمل ظن فلا تقول : قال زيد عمرا منطلقا. وإذا لم يتقدمه أداة الاستفهام لم يعمل عمل ظن وإن كان بلفظ المضارع فلا تقول : يقول زيد عمرا منطلقا. وكذا إذا فصل بينه وبين أداة الاستفهام فاصل غير ظرف أو شبهه أو معمول فلا تقول : أأنت تقول زيدا منطلقا. وأما إذا كان الفاصل ظرفا أو شبهه أو معمولا، فإنه يعمل عمل
ظنّ. ومثال الظرف قول الشاعر :

أبعدَ بعدٍ تقولُ الدّارَ جامعةً ❁ شملي بهم أم يكونُ البعدُ محتوما

ومثال الفصل بالجار والمجرور قولك : أَفي الدار تقول زيدا ماكثا. ومثال الفصل بالمعمول قول الشاعر:

أَجُهَّالا تقولُ بني لؤَيٍّ ❁ لعَمْرُ أَبِيْكَ أَمْ متجاهلينا

وبقي شرط رابع وهو أن يكون مضارعا مبدوأ بتاء الخطاب فلا تقول : أيقول زيد عمرا منطلقا. (ص)

وأجري القول كظنّ مطلقا ❁ عند سليم نحو قل ذا مشفقا

(ش) يعني أن بني سليم أجروا القول كالظن بغير الشروط السابقة كقوله :

قالتْ وكنْتُ رجـــلا فـــطِيْناً ❁ هـــذا لَـــعَمْرُ اللهِ إسْـــرَائِيْـــنا

★ ★ ★

﴿ أَعْلَمَ وَأَرَى ﴾

(ص)

إلـــى ثـــلاثة رأى وعـــلما ❁ عـــدَّوْا إذا صارا أرى وأعلما

(ش) يعني أن رأى وعلم المتعدّيين الى المفعولين إذا زيدت في أولهما همزة ونقلا إلى باب الإفعال تعديا الى ثلاثة مفاعيل نحو : أريتُ زيدا عمرا منطلقا ، وأعلمت بكرا خالدا قادما. وذلك لأن الهمزة إذا زيدت في أوّل فعل لازم صار متعدّيا الى مفعول واحد نحو : جلس زيد وأجلس زيد عمرا على فراشه. وإذا زيدت في أوّل فعل متعدّ الى مفعول واحد صار متعديا إلى مفعولين نحو : طعم زيد خبـــزًا وأطعم زيد عمرا خبـــزًا. فإذا زيدت في أوّل فعل متعدّ إلى مفعولين صار متعدّيا الى ثلاثة مفاعيل. (ص)

وما لـــمفعولي علمتُ مطلقا ❁ للثاني والـــثالث أيضا حقّـــقا

(ش) يعني أن جميع الأحكام التي تقدّم بيانها لمفعولي علمت ورأيت ثابتٌ للمفعول الثاني والثالث لأريت وأعلمت، فيشترط أن يكون أصلهما مبتداء وخبره ويجوز إلغاؤهما عنهما وتعليقهما عنهما ويجوز حذف أحدهما أو

كلاهما مع وجود دليل يدل على المحذوف. أما المفعول الأول لهما فلا يجوز إلغاؤهما عنه ولا تعليقهما عنه لكن يجوز حذفه بشرطه. (ص)

وإن تعدّيا لواحد بلا ۞ همز فلاثنين به توصّلا

(ش) يعني أنه إذا كان علم ورأى بلا همزة في أوّلهما متعدّيين الى مفعول واحد بأن كانت علم عرفانية ورأى بصرية فهما بزيادة الهمزة في أوّلهما متعديان الى مفعولين نحو : أعلمت زيدا الخبر وأريت عمرا الهلال. (ص)

والثّاني منهما كثاني اثني كسا ۞ فهو به في كلّ حكم ذو ائتسا

(ش) ان المفعول الثاني من مفعولي أعلم وأرى المتعدّيتين الى مفعولين كالمفعول الثاني لنحو كَسَا في جميع أحكامه وأعنى بنحو كَسَا كل فعل تعدّى الى مفعولين ليس أصلهما مبتداء وخبره نحو : كسوتُ زيدا جبة وأعطيت عمرا درهما، إذ لا يقال : زيد جبة ولا عمرو درهم، فيشترط في مفعولي أعلم وأرى المذكورتين أن لا يكون في الأصل خبرا عن الأوّل ويجوز حذفه كحذف الأول وحذفهما معا مع وجود الدليل ويمتنع الإلغاء. ويستثنى من إطلاق المصنف جواز التعليق، فانّ أعلم وأرى هاتين يجوز تعليقهما عن المفعول الثاني نحو قوله : ﴿ ربّ أرِني كيف تحيى الموتى ﴾ بناء على القول بأن أَرِ في هذه الأية أمر من أرى البصرية. (ص)

وكأرى السابق نبّأ أخبرا ۞ حدّث أنبأ كذاك خبّرا

(ش) المراد بأرى السابق هو المتعدى الى ثلاثة مفاعيل المذكور في قوله : الى ثلاثة رأى الخ. يعني أن نبّأ وما ذكر بعدها متعدية الى ثلاثة مفاعيل كأرى. مثال نبّأ قوله :

نُبِّئْتُ زُرْعَةَ والسّفاهةُ كاسمها ❁ يُهْدِى إليّ غرائبَ الأشعار

ومثال أخبر قوله :

وما عليكِ إذا ما أُخْبِرْتِني دَنِفاً ❁ وغاب بعلُكِ يومًا أن تعودِيْنِي

ومثال حدّث قوله :

أَوْ مُنعْتُمِ ما تُسْئلون فمَنْ حُـ ❁ ـدِّثْتُموه لَهُ علينا الوَلاء

ومثال أنبأ قوله :

وَأُنْبِئْتُ قيْسًا ولم أَبْلُهُ ❁ كما زعَموا خيرَ أهلِ الْيَمَنْ

ومثال خبّر قوله :

وَخُبِّرْتُ سَوْداءَ الغميمِ مريضةً ❁ فأقبلْتُ من أهلي بمصرَ أَعُوْدُها

وإذا كانت هذه الأفعال الخمسة أعنى نبّأ وما ذكر بعدها كأرى السابق اشترط في ثاني مفاعيلها وثالثها أن يكون مبتداء وخبره في الأصل.

★ ★ ★

﴿ الفاعل ﴾

(ش) لما فرغ المصنف من بيان النوع الأول من تركيبي الكلام وهو تركيب المبتداء وخبره وما عرض له من النواسخ. شرع يتكلّم في بيان النوع الثاني منهما وهو تركيب الفعل وفاعله وما ألحق به فقال : (ص)

الفاعل الذي كمرفوعي أتى ❁ زيد منيرا وجهه نعم الفتى

(ش) الفاعل لغة من صدر منه الحدث، واصطلاحا الاسم الذي أسند اليه فعل تام على صيغته الأصلية أو ما أُوِّل به. فخرج مرفوع كَانَ وأخواتها ومرفوع الفعل المبني للمجهول. ودخل فيه مرفوع اسم الفاعل ونحوه. فمثال فاعل الفعل زَيْدٌ من قولك : أتى زيد. ومثال فاعل اسم الفاعل وَجْهُهُ من قولك : منيرا وجهه. وأشار المصنف بقوله : نعم الفتى الى أنه لا فرق بين أن يكون الفعل متصرّفا كأَتَى وأن يكون جامدا كنِعْمَ. ﴿ **تنبيه** ﴾ للفاعل أحكام. الأول كونه مرفوعا. وقد يجر لفظه بمِنْ أو الباء الزائدتين نحو قوله تعالى : ﴿ ماجاءنا من بشير ولا نذير ﴾. وقوله تعالى : ﴿ وكفي بالله شهيدا ﴾. الثاني كونه عمدة لا يجوز حذفه لأن الفعل وفاعله كجزأي كلمة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر. الثالث وجوب تأخيره عن رافعه. فإذا وجد ما ظاهره تقديم الفاعل نحو : زيد قام ، وإن أحد جاءك فاضربه، وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا والمرفوع مبتداء خبره ما بعده كما في المثال الاول أو كونه فاعلا لفعل محذوف يفسّره ما بعده كما في المثال الثاني. (ص)

وبعد فعل فاعل فإن ظهر ❁ فهو وإلاّ فضمير استتر

(ش) يعني أنّ الفاعل يَجب تأخّره عن فعله. فإن ظهر في اللفظ نَحو : نَقّ الضفدع، ووَعْوَعَتْ الهرة فهو ذلك. وإن لم يظهر في اللفظ فهو ضمير مستتر في اللفظ نحو : الضفدع نق والهرة وعوعت. فإذا عرفت ذلك فمتى وجدت فعلا فانظر هل له فاعل في اللفظ أوْلا. فإن وجدته في اللفظ فذاك ، وإلا فاعلم أنه ضمير مستتر في الفعل. ثم اعلم أن الفاعل الظاهر في اللفظ إما

تكلم أو خطاب أو غيبة. وإنّما المبحوث عنه هنا المفرد والمثنى. والظاهر إما مؤنث حقيقي أو مجازي. فإذا عرفت ذلك فاعلم أن الماضي المسند الى الفاعل المؤنث لا يجب لحوق تاء التأنيث بآخره إلا إذا كان ذلك الفاعل المؤنث ضميرا مفردا أو مثنّى غائبا سواء عاد الى مؤنث حقيقي أو مجازي أو ظاهرا مؤنثا حقيقيا. ﴿ أمثلة الضمير العائد الى المؤنث الحقيقي ﴾. عائشة أكلت، عائشة وفاطمة أكلتا، هند شربت، هند ودعد شربتا. ﴿ أمثلة الضمير العائد الى المؤنث المجازي ﴾. الأرض أنبتت، الأرضان أنبتتا، العين نبعت، العينان نبعتا. (ص)

وقد يبيح الفصل ترك التّاء في ❁ نحو أتى القاضي بنت الواقف

(ش) تقدّم أن التّاء تلزم فعل المؤنث الحقيقي. وبيّن المصنف هنا أن ترك التاء جائز إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي فاصل مَّا نحو : أتى القاضي بنت الواقف. وأشار المصنف بقَدْ إلى أن إثبات التاء أجود. وهذا الحكم في فاصل غير إلاّ. أما إذا كان الفاصل إلاّ فذكره المصنف في قوله : (ص)

والحذف مع فصل بإلاّ فضّلا ❁ كما زكا إلاّ فتاة ابن العلا

(ش) يعني أنه إذا كان الفاصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي إلاّ فالأفضل ترك التاء نحو : مازكا الا فتاة ابن العلا. ولوقلت : مازكت إلا فتاة ابن العلا جاز. والجمهور خصّوا لحوق التاء في ذلك بالشعر نحو قول الشاعر :

ما برِئَتْ من رِيْبَةٍ وذمّ ❁ في حربنا إلاّ بنات العمّ

قال المصنف : والصحيح جواز لحوق التاء في النثر أيضا. (ص)

والحذف قد يأتي بلا فصل ومع ❁ ضمير ذي المجاز في شعر وقع

(ش) يعني أنه قد يجئ من العرب حذف تاء التأنيث مع الفاعل المؤنث الحقيقي بغير فاصل. وذلك لا يقاس عليه كما حكاه سيبويه أن بعض العرب يقول : قال فلانة. وأنه جاء في الشعر حذف التاء مع الضمير العائد الى مؤنث مجازي. وذلك نحو قول الشاعر :

فإمّا تَرَيني ولِي لِمّةٌ ❁ فإنّ الحوادِثَ أَوْدَى بها

(ص)

والتّاء مع جمع سوى السّالم من ❁ مذكّر كالتّاء مع إحدى اللبن

(ش) يعني أن الفاعل إذا كان جمعا غير جمع مذكر سالم ولا جمع مؤنث سالم جاز في فعله لحوق التاء وتركها كما جاز في المؤنث المجازي. وذلك كإثبات التاء وتركها في إحدى اللبن وهي لبنة، فكما تقول : سقطت اللبنة وسقط اللبنة تقول : قامت الرجال ، وقام الرجال ، وقام الهنود ، وقامت الهنود ، وقامت الطلحات ، وقام الطلحات. لكن حذف التاء فيما ذكر أجود بخلاف المؤنث المجازي، فإن إثبات التاء فيه أجود. (ص)

والحذف في نعم الفتاة استحسنوا ❁ لأنّ قصد الجنس فيه بيّن

(ش) يعني أن ترك التاء في نحو نِعْمَ الْفَتَاةُ و بِئْسَ الْفَتَاةُ مستحسن عندهم وإن كان الفاعل فيهما مؤنثا حقيقيا. وذلك لأن المقصود من الفتاة الجنس لدخول أل الجنسية عليه، فالمسند اليه الجنس. واعلم أن ترك التاء فيما ذكر وإن كان مستحسنا فإثبات التاء أحسن منه. (ص)

والأصل في الفاعل أن يتّصلا ❁ والأصل في المفعول أن ينفصلا

وقد يُجاء بِخــلاف الأصل ۞ وقد يَجى الْمفعول قبل الفعل

(ش) يعني أنّ الأصل في الفاعل أن يكون متصلا بفعله، لأنه كجزء منه بدليل أن علامة الرفع تتأخّر عنه في الأفعال الخمسة نحو : يضربون، فان واوه فاعل والنون علامة الرفع. وأنّ الأصل في المفعول أن يكون منفصلا عن الفعل بالفاعل لأنه فضلة أي ليس من ركني الإسناد. وقد يكون المفعول متصلا بالفعل ويكون الفاعل منفصلا عنه بالمفعول. وذلك مخالف للأصل. فالأصل أن تقول : إشترى زيد الدراجة. وإذا قلت : إشترى الدراجة زيد فهو مخالف للأصل. وإذا عرفت ذلك عرفت أن الاصل في المفعول أن يكون متأخّرا عن فعله ولكن يترك ذلك الأصل فيؤتى بالمفعول قبل فعله نحو قولك : الدراجة اشتريت والطيارة رأيت. (ص)

وأخّر المفعول إن لبس حذر ۞ أو أضمر الفاعل غير منحصر

(ش) يعني أن المفعول يجب تأخيره عن الفاعل في ثلاثة مواضع. الموضع الأول إذا خيف إلتباسه بالفاعل بسبب خفاء الإعراب ولا قرينة هناك تُمَيِّزُ الفاعل عن المفعول. وإنما وجب تأخير المفعول حينئذ لأن الفاعل لا يتميز عن المفعول في هذه الحالة الا بالرتبة. وهي أن الأصل في الفاعل أن يتقدم المفعول وذلك نحو : ضَرَبَ مُوْسَى عِيْسَى. يجب فيه أن يكون موسى فاعلا وعيسى مفعولا. فلو قلتَ ذلك وأردت به الإخبار بأن المضروب موسى، أوقعت السامع في الخطاء بسبب أن المتبادر الى ذهنه في مثل هذا التركيب أن موسى هو الضارب لكونه المقدّم. ومثل ذلك : ضَرَبَتْ سَعْدَى سَلْمَى. وأما إذا وجدت هناك قرينة تُميّز الفاعل عن المفعول فلا يجب تأخير المفعول نحو

قولك : ضربت موسى سعدى، لأن السامع لا يقع في الخطأ لوجود التاء في ضربت وقد علم أن موسى علم رجل وأن سعدى علم امرأة، فتعيّن أن سعدى هي الضاربة، إذ لو أريد أن موسى هو الضارب لقيل : ضَرَبَ مُوْسَى سَعْدَى. ومثله قولك : أكل الكُمثْرَى موسى، لا يلتبس فيه الفاعل بالمفعول لأن الكمثرى نوع من الثمار فعلم كونه مفعولا، إذ من المعلوم أن الثمرة لا تكون آكلة. الموضع الثاني إذا كان الفاعل ضميرا غير محصور فيه بإلاّ أو بإنما ولا يكون إلا ضميرا متصلا نحو : ضربتك وأكرمتك، فيمتنع أن تقول : ضربكت وأكرمكت. الموضع الثالث مذكور في قول المصنف. (ص)

وما بإلاّ أو بإنّما انحصر ❁ أخّر وقد يسبق إن قصد ظهر

(ش) ان ما كان محصورا فيه بإلاّ أو إنّما يجب تأخيره سواء كان فاعلا أو مفعولا. فإذا حصرت الفعل في الفاعل قلت : ما أكل خبزا الا زيد، إنّما أكل بطيخا أنا. ولا يجوز أن تقول : ما أكل إلا زيد خبزا، وإنّما أكل أنا بطيخا. وإذا حصرت الفعل في المفعول قلت : ما أكل زيد إلا خبزا، وإنّما أكلت بطيخا. فلو قلت : ما أكل إلا خبزا زيد أو إنّما أكل بطيخا أنا لم يجز. وقول المصنف : وقد يسبق إن قصد ظهر يعني أنّ المحصور فيه فاعلا كان أو مفعولا قد يسبق غير المحصور فيه بشرط ظهور المراد بأن كان الحصر بإلاّ وتقدّمت مع المحصور فيه بها. مثال تقدّم المحصور فيه وهو فاعل قولك : ما ضرب إلا زيد عمرا. ومثال تقدّمه وهو مفعول قولك : ما ضرب إلا عمرا زيد. وأما إذا لم يظهر المراد بأن كان الحصر بإنما أو بإلاّ ولم تتقدّم مع

المحصور فيه بها امتنع التقديم. وأجاز الكسائي التقديم مطلقا. وذهب بعض البصريين إلى منعه مطلقا. وذهب الْجمهور إلى منع تقديْم الفاعل الْمحصور وأجازوا تقديْم المفعول المحصور لأنه في نية التأخير. (ص)

وشاع نــحو خاف ربّه عمر ❁ وشذّ نــحو زان نوره الشجر

(ش) يعني أنه كثر في كلام العرب تقديم المفعول المتصل بالضمير العائد الى الفاعل نحو : خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ. فالهاء المضاف اليها رب عائدة الى عمر وهو متأخّر عنها. وكان من حق الضمير أن يعود على متقدّم عليه لكن جوِّز ذلك لأن المفعول متأخّر عن الفاعل رتبة. وإذا اتصل بالفاعل ضمير عائد على المفعول وجب تأخيره عنه وشذ تقديمه عليه نحو : زَانَ نورُهُ الشَّجَرَ. فالهاء المضاف اليها نور عائدة على شجر وهو متأخّر عنها لفظا ورتبة.

★ ★ ★

﴿ النائب عن الفاعل ﴾

(ش) هو المفعول به الذي أسند اليه الفعل المغيّر عن صيغته الأصلية بتغيير مخصوص. وبيان ذلك أنّك اذا قصدت الإخبار عن وقوع الفعل على المفعول به ولــم يقصد الإخبار عن صدور الفعل من الفاعل أسندت الفعل الى مفعوله وغيّرت فعله عن صيغتة الأصلية بتغيير مخصوص. فسمي هذا المفعول المقام مقام الفاعل بالنائب عن الفاعل. (ص)

ينوب مفــعول به عن فاعل ❁ فيــما له كــنيل خيــر نائل

(ش) يعني أن المفعول به اذا أقيم مقام الفاعل فإنه يعطى كل ما للفاعل من الأحكام كوجوب الرفع ووجوب تجريد فعله عن ألف التثنية أو واوالجمع أو نونه إذا كان مثنّى أو جمعا فتقول مثلا : عُلِّقَ المصباحان، وذُبِحَتْ دجاجتان، وحُبِسَ السارقون، وصُفِدَت السارقات. وكوجوب تأخيره عن فعله وكوجوب لحوق التاء بفعله إذا كان مؤنّثا حقيقيا أو ضميرا يعود على مؤنّث حقيقي أو مجازي. فتقول مثلا : زفت عائشة الى زوجها، والشموس حجبت بالسحاب وغير ذلك من الأحكام. فقس على ما تقدّم في باب الفاعل. واعلم أن الفعل المسند الى نائب الفاعل يسمى فعلا مبنيا للمفعول ومبنيا للمجهول ومبنيا لما لم يسم فاعله. (ص)

فأوّل الفعل اضممن والمتّصل ۞ بالآخر اكسر في مضيّ كوصل

واجعله من مضارع منفتحا ۞ كينتحي المقول فيه ينتحى

(ش) يعني أن الفعل المبني للمفعول يضمّ أوّله مطلقا أي سواء كان ماضيا أو مضارعا. ثمّ إن كان ماضيا كسر ما قبل آخره. وإن كان مضارعا فتح ما قبل آخره نحو : قتل يقتل ، وانتحي ينتحى ، واستخرج يستخرج. (ص)

والثّاني التّالي تا المطاوعة ۞ كالأوّل اجعله بلا منازعة

(ش) يعني أنّه اذا كان الماضي المبني للمجهول مبدوأ بتاء المطاوعة جعل الحرف الثاني منه كالحرف الأول فيضمّ كما يضمّ الحرف الأول فتقول مثلا : تُخُيِّر بضم التاء والخاء وتُدُخْرِجَ بضم التاء والدال وتُقُوْتِلَ بضم التاء الأولى والقاف. وقس على ذلك. (ص)

وثالث الذي بهمز الوصل ۞ كالأوّل اجعلنّه كاستحلي

(ش) يعني أنّه اذا كان الماضي المبني للمجهول مبدوأ بهمزة الوصل جعل الحرف الثالث منه كالحرف الأول فيضمّ كما يضمّ الحرف الأول فتقول مثلا : أُجْتُمِعَ بضم الهمزة والكاف وأُسْتُعْلِيَ بضم الهمزة والتاء. (ص)

واكسر أو اشْمم فا ثلاثي أعلّ ❁ عينا وضمّ جا كبوع فاحتمل

(ش) يعني أنه اذا كان الماضي المبني للمجهول ثلاثيا مجرّدا أو كان معتل العين واويا كان أو يائيا فلا بد من نقل حركة العين الى الفاء لإستثقال الكسرة على الواو والياء بعد الضمة. ثم إن كان واويا قلبت واوه ياء. وإن كانت يائيا تركت على حالها نحو : قِيْلَ وبِيْعَ. فإذا عرفت ذلك فاعلم أنّ فاء الفعل من نحو قيل وبيع يجوز فيها الكسر الخالص والإشمام وهو الإتيان بفاء الفعل محرّكة بين الضم والكسر ولا يظهر إلا في اللفظ ولا يظهر في الخط. وقرئ به قوله تعالى : ﴿ وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي وغيض الماء ﴾. وجاء عن العرب الضمّ الخالص نحو قوله :

لَيْتَ وَهَلْ ينــفَعُ شيئا ليتُ ❁ ليتَ شباباً بُــوْعَ فاشتريتُ

(ص)

وإن بشكل خيف لبس يُجتنب ❁ وما لباع قد يرى لنحو حبّ

(ش) يعني أنّه اذا خيف وقوع اللبس بين الفعل المبني للفاعل وبين الفعل المبني للمفعول بسبب شكل من هذه الأشكال وجب إجتناب هذا الشكل الموقع في اللبس. وذلك بأن يعدل عنه الى شكل غيره. مثال ذلك اذا أسندت بَاعَ الى ضمير متحرّك قلت : بِعْنَ بِعْتَ بِعْتُمَا الخ. بكسر الباء. وإذا بنيته للمفعول وأسندته الى ضمير متحرك وقلت : بِعْنَ بِعْتَ بِعْتُمَا الخ. بكسر الباء

لالتبس المبني للفاعل بالمبني للمفعول ، ففي هذه الحالة وجب العدول عن الكسر الى الضم أو الإشمام. ثم اعلم أنّ ما كان لفاء بَاعَ من الأحكام قد يعطى لفاء نحو حَبَّ من كل فعل ثلاثي مجرد مضاعف مدغم نحو : رَدَّ ومَدَّ. فاذا بنيت حَبَّ للمفعول قلت : حُبَّ بضم الحاء أو حِبَّ بكسر الحاء أو بإشمامها. وكذا تقول : رُدَّ بالضم أو رِدَّ بالكسر أو الإشمام ، ولكن الأفصح هنا الضمّ. (ص)

وما لفا باع لـــما العين تلي ❁ في اختار وانقاد وشبه ينجلي

(ش) إن الحكم الذي لفاء نحو باع وهو جواز الضم والكسر والإشمام ثابت للحرف الذي تليه عين الفعل في نحو إختار وإنقاد من كل فعل معتلّ العين أو مضاعف اللام على وزن إفتعل أو انفعل كاشْتَدَّ وانْهَلَّ. فتقول في هذه الألفاظ المذكورة اذا بنيتها للمفعول : أُخْتُوْرَ وأُنْقُوْدَ واشْتُدَّ وانْهُلَّ بالضم. وإخْتِيْرَ وإنْقِيْدَ واشْتِدَّ وانْهِلَّ بالكسر والإشمام. (ص)

وقابل من ظرف أو من مصدر ❁ أو حـــرف جرّ بنيابة حري

(ش) يعني أن النيابة عن الفاعل ليست مختصّة بالمفعول به بل الظرف والمصدر والجار والمجرور قد تكون نائبة عن الفاعل لكن بشرط أن يكون قابلا للنيابة. فما يكون منها قابلا للنيابة فهو حقيق بها، وما لا فلا. فالقابل للنيابة من الظروف والمصادر المتصرّفُ المختصّ. والمتصرف من الظروف ما يفارق النصب على الظرفية والجر بِمن، ومن المصادر ما يفارق النصب على المصدرية. والمختص من الظروف ما خصّص بشيء من أنواع الإختصاص كالإضافة والصفة والعلمية، ومن المصادر ما يكون لغير مجرد التوكيد. مثال

الظرف النائب عن الفاعل : صيم رمضان وجلس أمام الأمير. ومثال المصدر النائب عنه قوله تعالى : ﴿ فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة ﴾ وضرب ضرب شديد. والقابل للنيابة من المجرورات هو الذي لم يلزم الجر له طريقة واحدة في الإستعمال و لم يدل على التعليل. مثال المجرور النائب عن الفاعل : مُرَّ بِزَيْدٍ وسِيْرَ في الليل. (ص)

ولا ينوب بعض هذي إن وجد ❁ في اللفظ مفعول به وقد يرد

(ش) يعني أن كلاّ من الظرف والمصدر والمجرور لا يجوز أن ينوب عن الفاعل اذا وجد هناك مفعول به ، ففي قولك : ضُرِبَ زيدٌ أمامَ الأمير لا يجوز أن تجعل أمام الأمير نائبا عن الفاعل فتقول : ضُرِبَ زيدًا أمامَ الأمير. وذلك لوجود المفعول به وهو زيد. وفي قولك : ضُرِبَ زيدٌ ضربًا شديدًا لا يجوز أن تقول : ضُرِبَ زيدًا ضربٌ شديدٌ لذلك. وكذلك في قولك : ضُرِبَ زيد في الليل لا يجوز أن تقول : ضُرِبَ زيدًا في الليل. ومعنى قول المصنف : وقد يرد أنّ إنابة غير المفعول به مع وجوده في اللفظ قد ترد عن العرب. وذلك كقراءة بعض القراء ﴿ لِيُجْزَى قوما بِما كانوا يكسبون ﴾ ببناء يجزى للمفعول وكقول الشاعر :

وإنّما يُــرْضِي الــمنيبُ ربَّه ❁ ما دام معــنيّا بذكــر قلبه

(ص)

وباتّفاق قد ينوب الثّاني من ❁ باب كسا فيما التــباسه أمن

(ش) يعني أن الأصل في النيابة عنْ الفاعل في باب كسا من كل فعل ناصب لمفعولين ليسا مبتدأ وخبره في الأصل أن يكون الأوّلَ من مفعوليه لأنه الفاعل

في المعنى نحو : كسى زيد جبة ، وأعطي زيد درهما. واتّفق النحاة على جواز إنابة الثاني منهما بشرط الأمن من اللبس. فلو قلت : كسى زيدا جبة ، وأعطى زيدا درهم جاز. فان لم يؤمن الإلتباس لم تجز إنابة الثاني نحو قولك : أعطى زيدا عمرا لأنه لو أنيب الثاني التبس الآخذ من المأخوذ. (ص)

في باب ظنّ وأرى المنع اشتهر ❁ ولا أرى منعا اذا القصد ظهر

(ش) يعني أنّه قد اشتهر عن النحاة منع إنابة المفعول الثاني عن الفاعل في باب ظنّ وأرى فلا يجوز عندهم نحو : ظُنَّ زيدا قائم ، وأُري زيدا عمرو قائما واعلم زيدا بيته مُحترقا بل يجب أن تقول : ظن زيد قائما ، وأري زيد عمرا قائما ، واعلم زيد بيته محترقا. وأجاز ذلك المصنف بشرط ظهور قصد المتكلم. فان لم يظهر القصد تعيّنت إنابة المفعول الأول. (ص)

وما سوى النّائب مـــمّا علّقا ❁ بالرّافع النصب له مـــحقّقا

(ش) يعني أنه اذا كان للفعل مفعولان أو مفاعيل وأنيب أحدها عن الفاعل فالباقي منها يجب له النصب نحو قولك : ظُنَّ زيدٌ قائمًا وأُخْبِرَ زيدٌ بكرًا قادمًا.

★ ★ ★

﴿ إشتغال العامل عن المعمول ﴾

(ص)

إن مضمر اسم سابق فعلا شغل ❁ عنه بنصب لفظه أوالـــمحل

فالسّابق انصبه بفعل أضمرا ۞ حتما موافق لـــما قد أظهرا

(ش) الإشتغال هو أن يسبق اسمٌ فعلاً يعمل في ضمير ذلك الاسم السابق أوملابسه، ولولاه لصحّ أن يعمل فيه. فأركان الإشتغال ثلاثة. الأول المشتغَل عنه وهو الإسم السابق. الثاني المشتغِل وهو الفعل. الثالث الشاغل وهو الضمير. مثال ذلك قولك : النارجيل كسرته، فالنارجيل هو الإسم السابق المشتغَل عنه وكسرت هو الفعلُ المشتغِل والهاء هو الضمير الشاغل. فكسرت لا يعمل في النارجيل لاشتغاله بالعمل في الضمير العائد اليه. فاذا وقع مثل هذا التركيب وجب أن تقدّر فعلا ناصبا للاسم السابق موافقا للفعل الملفوظ به في اللفظ أو في المعنى. مثال الموافق في اللفظ المثالُ المتقدّم ذكره. فإنّه يجب عليك أن تقدّر فعلا ناصبا للنارجيل وهو كسرت الموافق لكسرت الملفوظ به في اللفظ. ومثال الموافق في المعنى قولك : زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ فإنه لا يجوز أن تقدّر مررت لأنه لازم لا ينصب مفعولا فوجب أن تقدّر فعلا ناصبا موافقا لمررت في المعنى وهو جاوزتُ. **(ص)**

والنّصب حتم إن تلا السابق ما ۞ يـــختّصّ بالفعل كإن وحيثما

(ش) إذا عرفت ما هو الإشتغال فاعلم أنّ للإسم السابق في إعرابه ثلاثة أوجه : وجوب النصب ووجوب الرفع وجوازهما. وبدأ المصنف بالأوّل فقال : والنصب إلخ. يعني أنّ الإسم السابق يجب نصبه إذا وقع بعد ما يختص بالدخول على الفعل. وذلك كأدوات الشرط كإن وحيثما وكأدوات التحضيض كهلا والا وكأدوات الاستفهام غير الهمزة. مثال ذلك قولك : إِنْ زيدًا لقيته فأكرمه ، وحيثما عمرا وجدته فاضربه ، وأينما طعاما طبخته

فأعطني منه. ﴿ تنبيه ﴾ لا يقع الإشتغال بعد أدوات الشرط والإستفهام والتحضيض إلا في الشعر. وأمّا في النثر فلا يقع بعدها إلاّ صريح الفعل إلا إذا كانت أداة الشرط إذا مطلقا أو إن والفعلُ ماض فيقع في النثر. (ص)

وإن تلا السّابق ما بالإبـــتدا ❁ يَخْتصّ فالرّفع التـــزمه أبدا

(ش) يعني أنّ الاسم السابق يَجب رفعه إذا وقع بعد شيء يَختصّ بالدخول على المبتداء كإذا الفجائية وليتما. وتخرج المسئلة عن هذا الباب إلى باب المبتداء والخبر. مثال ذلك : خرجت فإذا زيد يضربه رجل، وليتما زيد يعطيه عمرو درهما. (ص)

كذا إذا الفعل تـــلا مالم يرد ❁ ما قبلُ معـــمولا لما بعدُ وجد

(ش) يعني أن الاسم السابق يجب رفعه أيضا إذا وقع الفعل المشتغل عنه بعد شيء لا يكون ما بعده معمولا لما قبله كأدوات الإستفهام، وأدوات الشرط، والتحضيض، ولام الإبتداء، ومَا النّافية، وكم الخبرية والحروف الناسخة للإبتداء، والموصول، والموصوف. وأمثلة ذلك : زيد هل يضربه عمرو، زيد إن تزره يكرمك، زيد هلا يضربه عمرو، زيد لَيَضْرِبُه عمرو، زيد ما يضربه عمرو، زيد كم درهم أنفقه، زيد انّي ضربته، زيد الذي ضربته، زيد رجل ضربته. وهذه المسئلة خارجة أيضا من باب الإشتغال. وإنّما يَجب الرفع ولا يجوز النصب في هذه المسئلة لأن هذه الأشياء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فلا يُفسِّر عاملا فيه لأنه بدل من اللفظ به. (ص)

واختير نصب قبل فعل ذي طلب ❁ وبعد ما إيـــلاؤه الفعل غلب

وبعد عاطف بلا فصل على ❁ معمول فعلٍ مستـــقرّ أوّلا

(ش) يعني هذا شروع فيما يجوز له النصب والرفع. وهو على قسمين : ما الرّاجح فيه النصب وما الرّاجح فيه الرفع. فأخبر المصنف أنّ النصب راجح في ثلاثة أحوال. الحالة الأولى إذا وقع الاسم السابق قبل فعل الطلب نحو قولك : السّمكَ كُلْهُ، واللبن لا تشربه. فالسّمك واللّبن يجوز فيهما النصب والرفع ، لكن الراجح فيهما النصب لوقوعهما قبل فعلين طلبيين وهما كل ولا تشرب. الحالة الثانية اذا وقع الاسم السابق بعد ما الغالب عليه أن يليه فعل. والذي الغالب عليه أن يليه فعل أشياءُ منها همزة الاستفهام نحو قولك : أزيدا ضربته. ومنها النفي بِمَا ولاَ نحو قولك : مازيدا ضربته ، ولا عمرا كلمته. ومنها حَيْثُ التي لم يتصل بها مَا نحو : حيث زيد لقيته فأكرمه. الحالة الثالثة إذا وقع الاسم السابق بعد حرفٍ عاطف يعطفه على معمول فعل وقع قبله سواء كان المعمول منصوبا نحو : لقيت زيدا وعمرا كلمته أو مرفوعا نحو : قام زيد وعمرا أكرمته. (ص)

وإن تلا المعطوف فعلا مخبرا ❁ به عن اسم فاعطفن مـــخيّرا

(ش) يعني إذا وقع الاسم السابق الواقع بعد حرف العطف تاليا لفعل مخبر به عن اسم، ففي هذه الحالة يستوي النصب والرفع بشرط أن يكون في الجملة الثانية ضمير يعود على الاسم السابق أو يكون العاطف الفاء. مثال ذلك قولك : زيد قام وعمرو أكرمته في داره أو فعمرو أكرمته، فعمرو في هذا المثال يجوز فيه الرفع والنصب لوقوعه بعد حرف عاطف يلي فعلا مخبرا به عن اسم وهو زيد. (ص)

والرّفع في غير الذي مرّ رجح ❁ وما أبيح افعل ودع مالم يبح

(ش) هذا شروع فيما الرّفع فيه أرجح. وهو غير ما مرّ مما يجب فيه النصب أو يَمتنع أو يستويان فيه. مثال ذلك : زيد ضربته. فزيد فيه يجوز فيه الرفع والنصب لكن الرّاجح فيه الرفع على الإبتداء لسلامته من الإضمار الذي هو خلاف الأصل. فاذا عرفت ذلك فافعل ما أبيح بِمقتضى القواعد المقرَّرة ودع ما لم بيح لك بمقتضاها. فإذا ورد عليك كلام هو من باب الإشتغال فخرِّجْه على تلك القواعد من وجوب النصب أو وجوب الرفع أو جوازهما. فما وجب فيه النصب فلا ترفعه. وما وجب فيه الرفع فلا ينصب. وما جازا فيه فاختر الأرجح منهما أو استويا فاختر أيّهما شئت. (ص)

وفصل مشغول بـــحرف جرّ ❁ أو بإضافة كوصل يـــجري

(ش) يعني أن الحكم في العامل المشغول المفصول من ضمير الاسم السابق بحرف الجر أو بالاضافة كالحكم في العامل المتّصل بضميره فيما تقدّم من الأحكام، فيجب النصب في قولك : إنْ زيدا مررت به أو بغلامه كما يجب في قولك : إنْ زيدا ضربتَه. ويجب الرفع في قولك : خرجت فإذا زيدٌ مُرَّ به أو بغلامه. وقس على ذلك بقية الأمثلة. (ص)

وسوّ في ذا الباب وصفا ذا عمل ❁ بالفعل إن لَم يك مانع حصل

(ش) يعني أنّ الوصف العامل وهو اسم الفاعل واسم المفعول بِمعنى الحال أوالاستقبال كالفعل في جواز تفسير ناصب الاسم السابق نحو قولك : أزيدا أنتَ ضاربُه ، وأزيدا أنت مكرم أخاه، إذا أردت بذلك الحال أوالاستقبال كما تقول : أزيدا تضربه ، وأزيدا تكرم أخاه. وذلك بشرط عدم المانع من

ذلك. فإن وجد المانع كوقوعه صلةً لأل امْتَنَع لامتناع عمل الصلة فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسِّر عاملا. (ص)

وعلــقة حــاصــلة بــتابع ۞ كعلــقة بنفس الإسم الواقع

(ش) يعني أنّ الارتباط بين العامل الظاهر والاسم السابق الذي لابد منه في الاشتغال ليكون العامل متوجِّها الى الاسم السابق في المعنى كما يحصل بسبب نفس الشاغل للعامل لكونه ضميرَ الاسم السابق وسواء كان ذلك التابعُ نعتا أو عطف نسق بالواو أو عطف بيان. وعلم مما مرّ أنّه لابدّ للتابع من اشتماله على ضمير يعود على الاسم السابق وإلا لم يحصل به الارتباط المذكور الذي لابدّ منه في الاشتغال. مثال ذلك في النعت : زيدا أكرمت رجلا يحبه. فرجلا هو الشاغل الأجنبي. ويحبه هو التابع الذي يحصل به الارتباط بين زيدا وأكرمت. ومثال ذلك في عطف النسق بالواو : زيدا أكرمت عمرا وأخاه. فعمرا هو الشاغل الأجنبي. وأخاه هو التابع الذي يحصل به الإرتباط المذكور. ومثال ذلك في عطف البيان : زيدا أكرمت عمرا أخاه. فأخاه عطف بيان على عمرا. وعمرا هو الشاغل الأجنبي. وأخاه هو التابع الذي يحصل به الإرتباط المذكور.

★ ★ ★

﴿ تعدّى الفعل ولزومه ﴾

(ش) هذا شروع في بيان المفاعيل الخمسة. وهي المفعول به والمفعول المطلق والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه. وبدأ المصنف بالمفعول به كعادتهم

لأن الفعل أشدّ احتياجا اليه منه الى غيره مبتدِأً في تلك ببيان أنّ الفعل منقسم الى قسمين : متعدّ ولازم. فالمتعدى هو الفعل الذي تجاوَزَ معناه الفاعلَ الى المفعول به ويسمّى مجاوزا لذلك وواقعا لوقوع معناه على المفعول به. مثال ذلك : أكل. فإنّ معناه لابدّ له من فاعل وما وقع عليه. فإذا قيل : أكل زيد، فربّما احتاج السامع الى السؤال عما أكله. فإذا قيل : أكل زيد خبزا. تَمّ الكلام وحسُن سكوت السامع. فأكل فعل متعد لأن معناه تجاوز الفاعل وهو زيد ووقع على المفعول به وهو الخبز. واللازم هو الفعل الذي لم يتجاوز معناه الفاعل نحو : قَامَ. فإنّ القيام ثابت لفاعله غير متجاوز له الى غيره. ولذلك يسمى اللازم غير مجاوز وغير واقع لعدم وقوع معناه على المفعول به. وهذا الباب يحتاج الى مزيد اهتمام لكثرة جريانه في الكلام. (ص)

علامة الفعل الْمعدّى أن تصل ۞ ها غير مصدر به نَحو عَمِل

(ش) يعني أنّ الفعل المتعديَ يُعلَم بصلاحية اتّصال هاء الضمير العائدة إلى غير المصدر، فكل فعل صالح لذلك فهو متعدّ نحو : ضَرَبَ فإنه صالح لاتّصال الهاء به فتقول : زيد ضربته. وخرج بالهاء العائدة الى غير المصدر الهاء العائدة الى المصدر فإنها لا تختصّ بالفعل المتعدى بل تتّصل بالفعل المتعدي والفعل اللازم نحو قولك : الضرب ضربته ، والقيام قمته. ويعلم الفعل المتعدى أيضا بصلاحيته لأَنْ يصاغ منه اسم مفعول تام أي بلا احتياج الى حرف الجر نحو : مضروب. وذلك بخلاف الفعل اللازم، فإنه لا يصاغ منه اسم مفعول إلا بحرف الجر نحو ممرور به. (ص)

فانصب به مفعوله إن لَمْ ينب ۞ عن فاعل نَحو تدبّرت الكتب

(ش) يعني أنّ المفعول به هو الاسم الذي وقع عليه فعل فاعل الفعل المتعدى المبني للفاعل. وهذا المفعول به يجب أن يكون منصوبا إن لم يكن نائبا عن الفاعل. فإذا عرفت ذلك فاعلم أنّ المفعول به على قسمين : مضمر وظاهر. فإن كان مضمرا فلا يكون إلا ضميرا مختصّا بمحل النصب وتقدّم بيانه في باب النكرة والمعرفة ولا يظهر نصبه في اللفظ لأنه مبني والمبني لا يظهر فيه إعراب. وإذا كان ظاهرا فهو إما اسم مبني أو معرب. فإن كان مبنيا قدّر نصبه في آخره نحو : رأيت سيبويه وخدام. وإن كان معربا فهو إما مفرد أو مثنّى أو جمع تكسير أو جمع مذكر سالم أو جمع مؤنث سالم. فإن كان مفردا وجب فتح آخره. وإن كان مثنّى وجب إبدال ألفه بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها. وإن كان جمع تكسير وجب فتح آخره كالمفرد. وإن كان جمع مذكّر سالما وجب إبدال واوه بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها. وإن كان جمع مؤنث سالما وجب كسر آخره. وخذ أمثلة ذلك من مجموع هذه الألفاظ المؤلّفة : إنّ الله خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنّور وجعل اللّيل والنّهار متعاقبَيْنِ وجعل النّاس بُصَراء وجعلهم عاقِلِيْنَ ليعتبروا بِما في ذلك مستبصِرِيْنَ فيَعْرِفُوْا انه هو الواحد القهّار. (ص)

ولازم غـــير الْمعدّى وحتم ❁ لـــزوم أفعال السجايا كنهم

كذا افعللّ والمضاهي اقعنسس ❁ وما اقتـــضى نظافة أو دنسا

أو عرضا أو طاوع الْمعدّى ❁ لـــواحـــد كـــمدّه فامـــتدّ

(ش) يعني أن كلّ فعل غير متعدٍّ فهو لازم وتقدّم تعريفه. واعلم أنّ اللزوم واجب في سبعة مواضع. الأول كون الفعل دالا على السَّجية أي الطبيعة.

والمراد هنا كل معنى قائم بالفاعل لازمٍ له كنهِم وشجُع وجبُن وحسُن وقبُح وطال وقصُر وما أشبه ذلك. الثاني كون الفعل على وزن افْعَلَلَّ كاقشعر واشمأزّ واطمأنّ وما أشبه ذلك. وكذا ما أُلْحق بافْعَلَلَّ كاكوهدّ الفَرخُ. الثالث كون الفعل على وزن إِفْعَنْلَلَ كاقْعَنْسَسَ واخْرَنْجَمَ. الرابع كون الفعل دالا على نظافة كنظُف وطهُر ووضُؤ. الخامس كون الفعل دالا على دنس كدنِس ونَجس وقذِر. السادس كون الفعل دالا على عرض وهو ما ليس حركة جسمٍ من معنى قائم بالفاعل غيرِ ثابت فيه كمرِض وكسل. السابع كون الفعل مطاوِعا للفعل المتعدى للواحد. والمطاوعة حصول الأثر من الفعل المتعدى كامتدّ من قولك : مدّ الشّيء فامتدّ. (ص)

وعــدّ لازما بــحرف جــرّ ۞ وإن حذف فاللّفظ للمنجــرّ

نقــلا وفي إنّ وأن يطّــرد ۞ مع أمن لبس كعجبت أن يدوا

(ش) يعني أنّ اللازم إذا أريدت تعديتُه الى المفعول عدِّيَ اليه بواسطة حرف الجر نحو قوله تعالى : ﴿ ذهب الله بنورهم ﴾ بمعنى أذهب الله نورهم. والحرف المعدِّى ليس الباء فقط بل اللام وإلى وغيرهما قد تُعَدِّي اللازمَ. وهذا الحرف المعدِّي قد يحذف. فإذا حذف وجب النصب لمجروره. وشذّ إبقاء الجر في قوله:

إذا قيل أيُّ الناس شــرٌّ قبيلة ۞ أشارت كليب بالأكُفِّ الأصابع

فقوله : كليب مجرور بإلى محذوفة. وهذا الحذف على نوعين : سماعي وقياسي. فالسماعي حذف الجار في غير أنّ وأنْ. والقياسي حذفه فيهما. فالسماعي على نوعين : وارد في السَعَّة نحو قولهم : شكرته، ونصحته،

وذهبت الشام والأصل شكرت له، ونصحت له، وذهبت إلى الشام. ومخصوص بضرورة الشعر نحو قوله :

آليتُ حَبَّ العراقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُه ۞ والحَبُّ يأكله في القرية السُّوسُ

ومثال حذف الجار الداخل على أنّ أو أنْ نحو قوله تعالى : ﴿ شهد الله أنّه لا اله إلا هو ﴾ وقوله تعالى : ﴿ أوعجبتم أن جاءكم ذكر من ربّكم ﴾ وقول المصنف : عجبت أن يدوا. والأصل بأنّه لا اله إلا هو ، ومن أن جاءكم ، ومن أن يدوا. ويشترط لاطّراد هذا الحذف أمن اللبس كما في الأمثلة المذكورة. فإن لم يؤمن اللبس لم يجز الحذف كما اذا وقع بعد رغب، فإنّ رغب اذا عُدِّي بفِيْ يدل على الحب. واذا عُدِّي بعَنْ يدل على الكراهة. فلو قلت : رغبت أن آكل سمكا لم يجز لأن السامع لا يدري أنّك تريد في أن آكل أو عن آكل. (ص)

والأصل سبق فاعل معنى كمن ۞ من ألبسن من زاركم نسج اليمن

(ش) إذا كان للفعل مفعولان ليس أصلهما المبتداء وخبره، فالأصل في ترتيبهما أن يقدّم منهما ما هو فاعل في المعنى كمَنْ من قولك : أَلْبِسُنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَن. فإنّ مَنْ هو اللابس فهو الفاعل في المعنى. ونسج اليمن هو الملبوس فهو المفعول في المعنى. ويجوز العدول عن ذلك الأصل فتقول : ألبسن نسج اليمن من زاركم. (ص)

ويلزم الأصل لِموجب عرى ۞ وترك ذاك الأصل حتما قد يُرَى

(ش) يعني أن الأصل المذكور وهو تقديم ما هو الفاعل معنى من المفعولين قد يكون واجبا لعارض. وذلك كخوف اللبس في نحو : أعطيت زيدا عمرا. إذ

المتبادر الى الذهن في هذا المثال أنّ كلّ ما هو سابق فهو الآخذ. وأنّ كلّ ما هو متأخّر فهو المأخوذ. فلو قلت : أعطيت عمرا زيدا وأردت أنّ عمرا هو المأخوذ وأنّ زيدا هو الآخذ لم يجز لالتباس مرادك بغيره على السامع. وذلك بخلاف ما لو قلت : أعطيت درهما زيدا. فإنّه لا يَمتنع لأن السامع يعرف قطعا أنّ زيدا هو الآخذ والدرهم هو المأخوذ. وككون غير الفاعل معنى محصورا نحو : ما أعطيت زيدا إلا درهما. وككون الفاعل معنى ضميرا متّصلا وغيره اسْما ظاهرا نحو : أعطيتك درهما. وكذلك قد يكون ترك الأصل واجبا لعارض. وذلك ككون الفاعل معنى محصورا نحو : ما أعطيت الدرهم إلا زيدا. وككون غير الفاعل معنى ضميرا متّصلا نحو : الدرهم أعطيته زيدا. وككون الفاعل معنى متلبسا بضمير غير الفاعل معنى نحو : أعطيت الدار بانِيَها. (ص)

وحذف فضلة أجز إن لَمْ يضر ۞ كحذف ما سِيقَ جوابا أو حُصر

(ش) الفضلة ما ليس داخلا في ركني الإسناد في الأصل. والمراد بها هنا المفعول به يعني أنّ المفعول به يجوز حذفه إختصارا أو اقتصارا. والإختصار حذفه لدليل. والإقتصار حذفه بلا دليل. مثال الأول قولك : أكلْتُ جوابا لمن قال لك : هل أكلت التفاح والأصل أكلته. ويكون حذف المفعول به لغرض من الأغراض، والغرض إمّا لفظيّ ومعنويّ. فاللفظيّ كتناسب الفواصل نحو قوله تعالى : ﴿ ما ودّعك ربّك وما قلى ﴾ أصله وما قلاك. والمعنوي كاحتقاره نحو قوله تعالى : ﴿ كتب الله لأغلبنّ أنا ورسلي ﴾ والأصل لأغلبنّ الكافرين. وكالإستهجان بذكره نحو قول عائشة رضي الله

عنها : ما رأيت منه ولا رأى مني. والأصل ما رأيت الفرج منه ولا رآه مني. واعلم أنّ حذف المفعول شائع ذائع في الكلام فحيث وجدتَ الفعل المتعدى ولم تجد هناك له مفعولا به فاعلم أنّه محذوف ويجب عليك تقديره إن حذف اختصارا. والشرط في جواز الحذف عدم الضرر. فإن كان الحذف مضرّا بالكلام امتنع. وذلك كحذف ما وقع جوابا أو ما كان محصورا بإلاّ أو بإنّما. (ص)

ويــحذف النّاصبها إن علما ❁ وقد يــكون حذفُه ملتــزما

مجرى المثل نحو قوله تعالى : ﴿ انتهوا خيرا لكم ﴾ أي عن التثليث وائتوا خيرا لكم. والله اعلم.

★ ★ ★

قد تَمّ الجزء الأوّل ويليه الجزء الثاني

وأوّله التنازع في العمل

فهرس كتاب تسهيل المسالك إلى ألفية ابن مالك
الجزء الأوّل للقسم الأوّل من المعلمين

الكلام ٤
المعرب والمبنى..... ١٠
النكرة والمعرفة ٢٤
العلم ٣٥
إسم الإشارة..... ٣٩
الموصول ٤١
المعرف بأداة التعريف ٤٩
الإبتداء ٥٣
كان وأخواتها ٦٨
فصل في ما ولا ولات الخ ٧٦
أفعال المقاربة ٨٠
إنّ وأخواتها ٨٥
لا التى لنفي الجنس ٩٦
ظنّ وأخواتها ١٠١
أعلم وأرى ١١٠
الفاعل ١١٢
النائب عن الفاعل ١٢٠
إشتغال العامل ١٢٥٠
تعدى الفعل ١٣٠
فهرس الكتاب ١٣٨